أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والإشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

العدد : (295) آذار ـ نيسان 1999

منشورات مكتب الاعلام والنشر
القيادة القومية

الجمهورية العربية السورية ـ دمشق ـ ص.ب 11512
مجلة المناضل

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

في هذا العدد:

بعد البلقان هل ينتهي دور الأمم المتحدة؟؟

●الرفيق الدكتور: فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

بات واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية — وبعد أن أصبحت القوة الوحيدة في العالم— لاتريد لأحد أن يشاطرها القرار فيما يتعلق بادارة السياسة الدولية، وأصبحت لاتعير اهتماماً كبيراً لأراء الدول الأخرى حتى الحليفة لها.

وبنتيجة ذلك وبسبب جملة من الأسباب بعضها خاص بالدول الأوروبية الحليفة لها وبعضها خاص بطبيعة النزاعات التي نشات في العالم أو التي خططت لها الولايات المتحدة كي تحدث، والسبب الأهم أن القوى والدول التي تعارض النهج والسياسات الامبريالية في حالة من الضعف والانقسام لا تقوى معها على رفع صوتها في مواجهة السياسة الأمريكية ومخططاتها.

ذلك كله قد فتح الباب واسعاً أمام هيمنة القرار الأمريكي على مجمل السياسات التي تمارس سواء في آسيا أو افريقيا أو أمريكا

اللاتينية حتى وصل في نهاية المطاف إلى أوروبا نفسها.

فمن الواضح أن الولايات المتحدة وبعد أن خطت الدول الأوربية خطوات واسعة نحو الوحدة كان يمكن أن تواجه بموقف أوربي موحد له سمة الاستقلالية وربما يكون في المستقبل عامل توازن مع الموقف الأمريكي، لكن وبعد جملة من الخطوات التي أدت إلى جذب عدد من دول أوروبا التي كانت ضمن المجموعة السوفييتية واعضاء في حلف وارسو، استطاعت الولايات المتحدة أن تضمها إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو»، ودفعت دولاً جديدة أخرى /إلى الظهور/ على المسرح الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وأثارت بين هذه الدول الحديثة نزاعات عرقية وقومية كانت نائمة في المرحلة السوفييتية، ورعت كل هذه النزاعات بعدما أثارتها وسلّحت ودعمت محركيها، ذلك كله فتح آفاقاً جديدة أمام السياسة الأمريكية كي تدخل بقوة في أوروبا وتهيمن على القرار وتوجه السياسة فيها كيفما ترغب..

والأهم من ذلك أن يحدث هذا كله والأمم المتحدة ومؤسساتها بعيدة أو مبعدة عن مجريات الأحداث ولاترغب الولايات المتحدة في استشارتها أو اشراكها في معظم مايحدث إلا في حالات قليلة وفي الوقت الذي ترغب، لاعطاء القرار الصفة الدولية أحياناً.

وهذه السياسة كانت معروفة سابقاً في العالم انما كانت تمارس في حدود ضيقة بسبب وجود كتل قوية تمنع الولايات المتحدة من ممارستها على نطاق واسع.

أما الآن وبعد غياب الرادع الدولي فقد أصبحت العصا الأمريكية الغليظة هي الاسلوب الوحيد لاسكات أي معارضة أو احتجاج على الاستغلال البشع الذي تمارسه قائدة حلف شمال الأطلسي.

وفي احتفالات الحلف بمرور خمسين عاماً على تشكيله في أواخر

نيسان وبعد أن قادته الولايات المتحدة إلى حيث ترغب، وتستخدمه كيفما تشاء الآن فقد أعطت لنفسها الحق في توسيع مهماته كي يشمل العالم كله ويصبح قوة الردع الوحيدة التي تقرر وتفعل مايحلو لها، واضعة الأمم المتحدة ومؤسساتها في ركن قصي من العالم، وهذا أمر مؤسف لأن هذه المؤسسة الدولية والتي جهدت شعوب العالم وقواه الصغيرة والمتعددة وعملت على مدى خمسين عاماً لترسيخ اسس رآتها تخدم المجموع البشري ووضعت لها ضوابط ومبادىء كانت فيما لو طبقت —أساساً في حياة يسودها الأمن والرخاء والمساواة بين الشعوب والدول المختلفة— لكننا مع الأسف نراها اليوم في حالة بائسة لاتستطيع القيام بالحد الأدنى من مهامها وتستخدم مؤسساتها كغطاء لسياسة خبيثة، وقراراتها تطبق فقط كما يحلو لقادة واشنطن.

ان من الواجب على جميع الدول والشعوب أن تدافع عن القيم والمثل والمبادىء التي ارتبطت بها الأمم المتحدة، والميثاق الذي صاغته عند تاسيسها، ومجموعة الأنظمة والقوانين والعلاقات التي كانت الأمل لمعظم شعوب العالم خصوصاً تلك التي خارج نطاق القوى المهيمنة على مقدرات يصعب حصرها عسكرياً واقتصادياً وعلمياً، وتمثلها في الوقت الراهن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وبعض من يسير معها في حلف الناتو.

ومازال أمام العالم فرصة كي ينقذ هذه المؤسسة الدولية التي تحمل له ولشعوبه بعض الأمل في حياة آمنة، كريمة، متسامحة وانسانية.

كلمة الرفيق الأمين العام للحزب الى مجلس الشعب لمناسبة تأديته القسم الد ستوري للولاية الرئاسية الخامسة

وجه السيد الرئيس حافظ الأسد كلمة الى مجلس الشعب بمناسبة تأدية سيادته القسم الرئاسي لولاية دستورية خامسة بتاريخ 1999/3/11 هذا نصها:

السيد رئيس مجلس الشعب.. السادة الاعضاء.

يطيب لي ان اهنئكم بالثقة التي منحكم اياها الشعب ..وهي ثقة غالية ومسؤولية جسيمة في الوقت نفسه ولاشك انها تحتاج لتحمل كبير للمسؤولية وعمل دؤوب لخدمة الشعب من خلال المساهمة في التشريع والرقابة.

وانه ليسعدني ان يكون مجلسكم ممثلا حقيقيا لمختلف الشرائح الاجتماعية في بلادنا ..اذ ينتمي اعضاؤه لمختلف التنوعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ..واعبر خاصة عن ارتياحي لازدياد عدد النساء في هذا الدور التشريعي ..وكلي امل ان تتنامى هذه الزيادة .. لتشارك المراة مشاركة جدية في صياغة الحياة في بلادنا ..مشاركة تستطيعها وتستحقها.

كما يسعدني ان التقي بكم .. بعد ان منحني شعبنا ثقته الاجماعية التي جاءت تعبيرا رائعا عن عمق وحدتنا الوطنية وقوة جبهتنا الداخلية.

ان تجديد الولاية الدستورية في العاشر من شباط الماضي كان عهدا متبادلا بيني وبين شعبنا الذي اولاني ثقته ومحبته ودعمه خلال عقود ثلاثة .. كانت مليئة بالعمل وزاخرة بالامل .. واجهنا فيها المصاعب وتجاوزناها .. وحققنا الانجازات الكبرى التي ننعم بها .. وانتقلنا من موقع الضعف الى موقع القوة والكرامة .. واصبحت سورية قادرة على ممارسة دورها القومي وصيانة استقلالها الوطني.

لقد آليت على نفسي وانا في موقع قيادة البلاد ان اكون الامين على هذه الثقة الغالية والوفي لهذا الحب العظيم.

واني من على هذا المنبر .. اتوجه ثانية بالشكر والمحبة لكل مواطن مؤكدا العزم على استمرار الكفاح من اجل تحقيق طموحات شعبنا واستمرار النضال من اجل حقوق الامة.

لقد حققنا خلال ثلاثين عاما انجازات كبيرة في مختلف جوانب الحياة .. في البناء الاقتصادي وفي الخدمات. في التربية والتعليم كما في الثقافة والعلوم والفنون وامتلكت سورية قاعدة متينة مكنتها من الصمود ومن استمرار الانطلاق نحو مستقبل اكثر اشراقا.

كانت قناعتنا منذ البدء .. ان الاهتمام بالشعب يجب ان يكون في مقدمة اولوياتنا .. فعملنا على ترسيخ البناء المادي .. وتعزيز البناء الوطني .. رغم مايحيط بنا من مصاعب وتعقيدات فرضتها الاوضاع الاقليمية والدولية. وسيبقى ايماننا راسخا بالشعب .. وبتوفير سبل تقدمه ونموه وصيانة كرامته .. وتامين احتياجاته .. طريقا الى النهوض والتقدم ومواجهة الاخطار والمصاعب والتحديات.

وكنا نؤمن دائما ان السبيل لكل نهوض .. والطريق لتحقيق الطموحات الوطنية هو تحقيق نظام ديمقراطي يتيح لكل مواطن القيام بدوره كما يتيح للشعب اقرار مايفيده ويفيد الوطن.

ولهذا كان اختيارنا للديمقراطية الشعبية .. فاقمنا نظامنا الديمقراطي المستمد من حاجات شعبنا .. ومن طبيعة ظروفه الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية .. ومن ايمانه بالحرية واعتزازه بكرامته فاصبح كل مواطن شريكا في القرار وفي تحمل المسؤولية .. في القرية والمدينة .. في المصنع كما في المزرعة، في المهنة كما في الجامعة واقترن ذلك بترسيخ التعددية السياسية واقامة الجبهة الوطنية التقدمية.

ان اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة والمشاركة هي ضمانة لتحقيق المسار الديمقراطي .. وقوة تزخر بها البلاد لاستمرار الانطلاق نحو التقدم وتعزيز الصمود وان مشاركة الشعب في كل موقع في القرار وفي التنفيذ .. وتعزيز الروح الوطنية.. وتمتين الجبهة الداخلية .. هي ضمانة الاستقرار والعطاء والتقدم.

وفي ضوء ذلك.. فان النقاش في المؤسسات كلها هو ظاهرة ايجابية وبناءة فليس كالحوار والنقاش مايطلق افضل الافكار ومايثير الحوافز ويدفع نحو المسؤولية.

وهنا اود ان اشير الى ان الديمقراطية ليست فقط ممارسة المواطن لحقه في انتخابات ممثليه في المؤسسات المنتخبة بل هي ايضا ممارسة هذه المؤسسات لدورها وفق ماحدده الدستور والقانون وان تلكؤ اية مؤسسة في ممارسة دورها وفي تحمل مسؤولياتها باتخاذ القرار المناط بها .. يشكل اضعافا للبلاد وللنظام الديمقراطي الشعبي.

ان التعاون بين مجلس الشعب والحكومة ومجالس الادارة المحلية والاجهزة الحكومية .. امر اساس ولكن ليس على حساب دور اي من هذه المؤسسات .. خاصة مجلس الشعب الذي عليه ان يمارس بصورة فعالة دوره في الرقابة والمتابعة والمحاسبة.

فممارسة مجلس الشعب لدوره هو ليس فقط تعبيرا عن ديمقراطية سليمة .. وانما هو ايضا حماية للحكومة من الوقوع في الخطا .. لان الرقابة والمحاسبة عنصران اساسيان في منع الخطا .. وفي الحفز على العمل وتحمل المسؤولية.

السيد رئيس مجلس الشعب .. السادة الاعضاء

رغم الجهود الكبيرة التي بذلناها لتطوير اجهزة الدولة ومؤسساتها .. فمازالت هناك ثغرات تجب معالجتها لتحديث الدولة .. وتمكينها من اداء مهامها في خدمة الشعب وتوفير متطلباته.

واننا نلاحظ انه الى جانب اولئك الذين يعملون باخلاص ومسؤولية .. هناك البعض الذي فقد الشعور بالمسؤولية .. فقصر او اهمل او اساء.. والدولة لاتستطيع النهوض في ظل استمرار مثل هذه الحالات.

ان تحديث الدولة يقتضي تنمية الشعور بالمسؤولية.. ورفع الكفاءة الادارية والمهنية.. وهذا يتطلب قيام كل عامل في الدولة مهما علا موقعه بتحمل مسؤولياته كاملة .. وانهاء حالة الهروب من المسؤولية سواء بإلقائها على عاتق الادنى ام الاعلى .. ومحاسبة المقصر او المتهرب واعتبار الاخلال بواجبات العمل .. والتهرب من المسؤولية.. سواء مسؤولية القرار ام مسؤولية التنفيذ ام مسؤولية المراقبة والمتابعة.. اخلالا بالواجبات الوطنية.

ان تطوير العمل في اجهزة الدولة ومؤسساتها بات ضرورة ملحة ومسؤولية وطنية ..حتى لاتتسع الفجوة بيننا وبين الاخرين ..وحتى نكون شركاء اكفاء في كل ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية في الوطن العربي وفي العالم.

السيد رئيس مجلس الشعب .. السادة الاعضاء

منذ تشرين الثاني عام 1970 اولينا الاقتصاد الوطني اهتماما كبيرا.. وبنينا قاعدة اقتصادية يرتكز عليها تقدم المجتمع وتطور البلاد ..فقد التزمنا بالتنمية الشاملة كمسؤولية وطنية للدولة والمجتمع.. فطورنا الزراعة والصناعة ..وبنينا السدود والمنشآت الصناعية الكبيرة.. واطلقنا التعددية الاقتصادية.. وشجعنا المبادرات.. واتحنا الفرصة امام الجميع للمساهمة في تنمية المجتمع.. واوجدنا القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الصلبة التي وفرت لنا انجاز البنية التحتية من كهرباء وطرق وسدود ومياه شرب ومدارس وجامعات ومستشفيات

ومستوصفات.. وخدمات اجتماعية وتربوية وثقافية وصحية ..ساهمت في رفع مستوى حياة شعبنا وسدت حاجاته المادية والروحية.

ان ضخامة ما انجزناه.. يدفعنا لمزيد من الجهد وتحمل المسؤولية وتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي ..الذي يؤهلنا لنكون شركاء اكفاء في هذا العالم ومدافعين بصلابة عن حقوقنا ومستقبلنا.

وعلينا ان نركز في المرحلة المقبلة على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني.. عبر العمل على زيادة الانتاج.. وتوسيع قاعدة التنمية والاستثمار.. واعادة النظر بقانون الاستثمار.. لازالة الثغرات التي حالت دون الاستفادة القصوى منه وتوفير استثمارات جديدة.

ونرى ان تطوير الانظمة المصرفية وتحديثها لتكون قادرة على جذب الادخار وجلب اموال للاستثمار والمساهمة في التنمية اصبح ضروريا وملحا.

وعلى الحكومة في المرحلة المقبلة الاستمرار في تطوير الزراعة وتحديث وسائل الاستثمار الزراعي ..وخفض كلف الانتاج.. وايجاد الاسواق للمنتجات الزراعية.. حتى يتحول الانتاج الكبير الذي نحققه موردا للاقتصاد الوطني لاعبئا عليه ..كما يجب معالجة الخلل في عملية استصلاح الاراضي وبناء السدود التي ادى التقصير بها الى تاخير كبير في انهاء المشاريع وزيادة الكلف بنسبة كبيرة.. مما فوت على البلاد موارد اضافية.

يشكل القطاع العام الاقتصادي القاعدة الرئيسة للاقتصاد الوطني ..وعامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي.. مما يتطلب الاهتمام به حتى يكون قادرا على تحقيق الاهداف الاقتصادية والوطنية.. ومن هذا المنطلق يتوجب على الحكومة بالتعاون مع الاتحاد العام للعمال.. دراسة واقع هذا القطاع من منطلق تحرير شركاته من القيود الادارية والمالية التي تعيق تطوره ..ووضع انظمة مالية وادارية.. تتيح للشركة حرية العمل والتحرك باعتبارها شخصا اعتباريا مستقلا يعمل في اطار الخطة العامة للدولة.

والعمل على رفع الكفاءة الادارية لهذا القطاع.. والكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيه.

السيد رئيس مجلس الشعب .. السادة الاعضاء..

ان مايقلقنا اليوم هو حالة الامة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات.. وخوف البعض من البعض الاخر.. وخوف الجميع من اخطار خارجية تهدد الجميع.. وتسعى للسيطرة والهيمنة على الوطن كله الى جانب العدوان الاسرائيلي.

لقد تجذرت المصالح القطرية الضيقة وغاب الافق القومي الرحب.. مما اتاح للقوى الاجنبية سهولة الهيمنة ..ولاسرائيل سهولة الاستمرار بالعدوان.. مما يكاد ان يفقد العرب جميعا القدرة على النهوض والتقدم.

في عقدي الاربعينات والخمسينات كان طموح العرب التحرر من الاجنبي وتحقيق الوحدة العربية.. وفي الستينات ومطلع السبعينات كان طموح العرب تحقيق التضامن العربي.. وبعد ذلك فان الطموح اليوم هو وقف حالة الاقتتال والتنازع والصراع فاي عربي مسؤولا كان او مواطنا عاديا يستطيع القول ان هذه الحالة المؤلمة توفر له الامن والاستقرار والتمتع بالموارد والعيش الكريم.. . لقد وقعت اخطاء كبيرة من هذا الشقيق او ذاك ..وتركت آلاماً عميقة وهذا امر حدث بالفعل .. ولكن الى متى والى اين.. هل من مصلحة اي مسؤول عربي ان يورث الاجيال القادمة هذه الصراعات.. وماهو الثمن الذي دفعناه والذي ستدفعه الاجيال القادمة.. هذا ان بقي لها شيء تدفع منه...

اني ادعو الاشقاء المسؤولين العرب في كل مكان الى وقفة شجاعة.. ومسؤولة .. تساعد على تحقيق مراجعة نقدية وموضوعية للوضع العربي بهدف وضع منهج جديد للعلاقات العربية.. ينقلنا من حالة الصراع الى حالة التعاون والتضامن والتعاضد.

ومع تقديري لعمق الالم لدى كل طرف.. فان الآلام الكبرى التي تصيبنا جميعا.. والجروح التي تستنزفنا جميعا .. يجب ان تدفعنا الى

تجاوز الالم الاصغر لدفع الالم الاكبر.

يتكلم البعض عن السلام مع اسرائيل في الوقت الذي نرفض فيه السلام فيما بيننا.. ولن يتحقق السلام مع اسرائيل موضوعيا.. الا اذا تحقق السلام بين العرب انفسهم.

ان سورية وهي مدركة وقلقة من حالة الامة العربية.. ومن اخطار استمرار هذه الحالة.. ستستمر بالعمل الجاد والمسؤول لتحقيق التضامن العربي والبحث عن مخارج للوضع الراهن.. ووضع اسس وضوابط جديدة للعلاقات العربية تضمن الانتقال من هذا الوضع الى وضع نستطيع من خلاله النهوض جميعا وتعود الامة لتكافح من اجل البناء والتقدم.

السيد رئيس مجلس الشعب ..السادة الاعضاء..

ان جميع الجهود التي بذلناها وبذلها المجتمع الدولي لاقامة سلام عادل وشامل في المنطقة .. على اساس مرجعية مدريد.. لم تحقق اهدافها..بسبب السياسات الاسرائيلية التي رفضت الالتزام بمرجعية السلام وتستمر في سياسة الضم والاستيطان.

لقد امضينا سنوات من التفاوض مع الجانب الاسرائيلي .. وحققنا تقدما واضحا باتفاق الجانبين بمشاركة الولايات المتحدة على موضوعين رئيسين.. هما الانسحاب الى خطوط الرابع من حزيران 1967 ومبادىء واهداف الترتيبات الامنية.

غير ان الحكومة الاسرائيلية الحالية عطلت هذا الاتفاق . لانها رفضت استئناف المفاوضات من حيث توقفت.. اضافة لرفضها قبول ماتم التوصل اليه مع الحكومة الاسرائيلية السابقة.

ان السلام ضرورة للجميع بقدر مايزيل اسباب الحروب والتوتر والعداء.. ويعيد الاراضي المحتلة في حزيران 1967.. والاراضي اللبنانية المحتلة الى اصحابها بصورة كاملة .. ويضمن للشعب العربي الفلسطيني

حقوقه الوطنية.. واي سلام غير هذا هو استسلام لن تقبل به سورية.. ولن يوفر لا الامن لاسرائيل ولا الاستقرار في المنطقة.

وعلى الاسرائيليين ان يدركوا ان سياساتهم الراهنة تجاه العرب.. لايمكن ان تحقق لهم الامن ولا للمنطقة السلام .. فالقوة تتيح العدوان ولكنها لاتوفر الامن والطمأنينة.. ومفهوم القوة نسبي في الزمان والمكان.. وعوامل القوة ليست ثابتة .. ومايجري في الاراضي المحتلة هو برهان ساطع على ذلك ومهما بلغت شدة القوة التي يمتلكها المعتدي فستبقى اضعف من ارادة الشعوب وتصميمها على التحرير وعلى انهاء العدوان.

اننا واثقون اننا سنستعيد ارضنا المحتلة في الجولان مهما طال الزمان او قصر .. ومهما بلغت قوة المعتدين .. ومهماضاقت ظروف العرب.

السيد رئيس مجلس الشعب .. السادة الاعضاء..

ان مايجري في عالم اليوم في ظل غياب التوازن الدولي.. وتحكم القطب الواحد.. وازدواجية المعايير.. وسيطرة قوى الاحتكارات الكبرى.. والتطورات الهائلة في وسائل الاتصال والمعلوماتية.. وازدياد الهوة بين الدول الغنية والمتقدمة وبين الدول النامية.. وانفجارات الحروب الاقليمية والمحلية والصراعات القبلية والدينية والعرقية في مناطق متعددة من العالم.. اضافة لنهج العولمة الثقافية والاقتصادية وهدم الحدود الوطنية وتدمير هويات الشعوب.. وتنميط حياتها وسلوكها وسلم قيمها واولوياتها ان كل ذلك يثير القلق والخوف لدى شعوب العالم.. ان عالم اليوم يكاد يتحول الى غابة تتحكم فيها قواعد القوة وتغيب عنها ضوابط المبادىء والقيم التي ناضلت الشعوب من اجلها. ولاشك ان غياب الضوابط واضعاف دور الامم المتحدة وسياسات الهيمنة على موارد العالم الثالث.. تهدد الشعوب بفقدان حريتها في تقرير مصيرها وتحديد خياراتها.. ومع ذلك فان قوى الهيمنة تتحدث عن حقوق الانسان .. في الوقت الذي يجري فيه انتهاك حقوق الشعوب.

إن دعوة حركة عدم الانحياز وكل من الصين وفرنسا وروسيا الى عالم

متعدد الاقطاب مؤشر على حالة القلق والخوف في استمرار هيمنة القطب الواحد ومايمكن ان تؤدي اليه صراعات جديدة تأخذ مجالها الواسع في الحروب الاقتصادية.. وفي تفجير الصراعات الاقليمية.. مما يفقد العالم الاستقرار والامن والعدالة والمساواة وحرية تقرير المصير..

إننا سنعمل في الأطر العربية والاسلامية وعدم الانحياز.. لدفع أذى الانفلات الدولي وأخطاره على البلدان النامية وعلى الامن والسلم الدوليين..

إننا سنتابع العمل لتنمية علاقاتنا الدولية بما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية.. وسنستمر في الحوار مع الاتحاد الاوروبي لاقامة الشراكة معه وفق أسس متكافئة تخدم مصالح الجانبين.. كما سنعمل على تعزيز دور الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز.. وسنوظف علاقاتنا الدولية في خدمة اهدافنا وحقوقنا..

السيد رئيس مجلس الشعب .. السادة الاعضاء..

أمامنا في المرحلة المقبلة مهمات كثيرة تتطلبها ظروف المرحلة في داخل البلاد وخارجها.. ويرتبط نجاحنا في تحقيقها بالصدق في القول.. والوفاء بالعهد.. والالتزام بالمسؤولية.. والجدية في الممارسة.. وحب الوطن.. والثقة بالنفس.

إن الاعباء الملقاة على عاتق سورية في هذه المرحلة كبيرة تتطلب الارتقاء الى أعلى درجات الشعور بالمسؤولية.. وان الوطن بحاجة الى جهد وعمل وعرق ودم كل مواطن.. فالوطن مصير وحاضر ومستقبل.. فلنعمل لصيانة الوطن مهما غلا الثمن.. ومهما تطلب من تضحيات وبذل وعطاء..

إنني أعد الاخوة المواطنين إنني ساكون معهم دائماً في حمل اعباء الوطن.. واسال الله سبحانه وتعالى ان يساعدنا جميعاً في حمل العبء وصيانة الامانة واداء الواجب

والسلام عليكم...

كلمة الرفيق عبد الله الأحمر
الأمين العام المساعد للحزب
في ذكرى الثورة

القى ممثل الرفيق المناضل حافظ الأسد الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي كلمة في المهرجان الخطابي المركزي الذي اقامته قيادة فرع دمشق للحزب على مدرج جامعة دمشق بتاريخ 1999/3/8 بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لثورة الثامن من آذار المجيدة فيما يلي نصها:

ايها الرفاق..

ايها الاخوة المواطنون في سورية العربية..

ياجماهير امتنا المناضلة على امتداد ساحة الوطن الكبير..

ايها الحفل الكريم..

تمر الذكرى السادسة والثلاثون لثورة آذار المجيدة وجماهير شعبنا تعيش عرسا وطنيا قل نظيره بمناسبة تجديد البيعة لقائد الوطن ورمز نضال الامة الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في ولاية دستورية جديدة.

وفي غمرة هذه الاعراس الشعبية التي عمت الوطن من اقصاه الى اقصاه وشملت العرب السوريين في بلاد المهجر والاغتراب وجماهير امتنا العربية في كل مكان يأتي احتفالنا اليوم بالذكرى السنوية للثورة ليضيف الى هذه الاعراس الشعبية فخرا على فخر وعزة على عزة وابتهاجا على ابتهاج.

ويسرني في هذه المناسبة ان امثل الامين العام للحزب قائد مسيرتنا بطل

ثورة آذار والتشرينين القائد المناضل الرئيس حافظ الأسد وان انقل اليكم والى جميع مناضلي حزبنا وابناء شعبنا وامتنا على الارض العربية كلها والى قواتنا المسلحة الباسلة طليعة الثورة وحامية حمى الوطن تحياته العطرة وتهانيه الحارة بهذه المناسبة الغالية.

كما انقل اليكم تحيات قيادة حزبنا وتمنياتها بمزيد من النجاح ومزيد من الانجازات على طريق مسيرة ثورتنا نحو بلوغ الاهداف القومية.

لاأستطيع في هذه العجالة ان اتحدث عن جميع معاني الثورة ومضامينها واهدافها الكبيرة وذلك لان الكلمات والتعابير مهما كانت بليغة تعجز عن استيعاب حدث عظيم هو تعبير عن حركة الحياة الزاخرة بكل مضامينها.

لكن مايساعدني على التعبير هو ان الثورة تتحدث عن نفسها عبر صروح البناء الشامخ وشواهد العطاء المتواصل وانجازات التقدم والبناء..

فانى اجلت البصر في سورية الاسد اليوم وجدت شاهدا يحكي قصة الثورة ومنجزا يعبر عن لغة التصحيح وصرحا يومي الى عطاء البعث وواقعا شموليا نابضا يؤكد عظمة نهج الانتصارات المستمرة نهج القائد الكبير الرئيس حافظ الأسد.

ان التحول الكبير الذي نعيشه لم يأت من فراغ وانما قامت الثورة تتويجا لمسيرة نضالية طويلة خاض غمارها حزبنا وجماهير شعبنا وواجهوا خلالها الغزاة والمستعمرين وجميع القوى الاجنبية التي حاولت ترسيخ هيمنتها على الوطن كما واجهوا ظلم الاقطاع والمستغلين وناضلوا من اجل مستقبل افضل مستقبل يتم في ظله تحرير الارض والانسان وبناء المجتمع الجديد الذي يحقق العدل والمساواة والتقدم والازدهار لكل ابناء الوطن.

الثورة ليست حدثا انيا يتم في فترة قصيرة ثم ينتهي. انها عملية تغيير بنيوي شمولي متجدد هدفها الانتقال النوعي بالواقع من حالة الركود والتخلف الى حالة تتحقق فيها ارادة الانسان واهداف الجماهير..

والثورة على هذا يجب ان تكون قادرة على التفاعل المستمر مع الواقع في تطوره وعلى التعامل المراحلي المتجدد الذي يقدم اساليب معالجة متجددة

لارهاصات الواقع وللتطورات التي تظهر في نسق التحول التاريخي المستمر.

والحزب ايها الرفاق هو القوة التي تستلهم نضال الجماهير وتنظم حركتها وتقود نضالها محققة بذلك المضمون المنهجي للثورة ومعززة بذلك قدرة الثورة على التجدد.

ولايقتصر دور الحزب على هذا فقط بل لابد من ان يمتلك قدرة الكشف عن افاق التطورات اللاحقة وتهيئة مناخ احلالها بالوجه المطلوب وقد امتلك حزبنا وعيا متجددا حماه من الانزلاق في هاوية الضياع عندما تتصارع الافكار وانقذه من الذوبان تحت رحى التطورات المعقدة وخلصه من تيه الطرق المتعامدة والمفترقات المتداخلة..

ومع ظهور القائد البعثي الجماهيري الكبير الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد وقيام الحركة التصحيحية المباركة وصل الحزب الى مرحلة النضوج الكامل فوضع الثورة على مسارها الصحيح وخلصها من الشوائب والعقبات التي اعترضت مسيرتها في السنوات الاولى من عمرها. واضحت جهود الحزب عندئذ مركزة على الاسهام في معركة البناء والتحرير وانشاء المجتمع الجديد بعد ان كانت جل جهوده قبل الحركة التصحيحية تصرف على مواجهة مشاكله الداخلية ومحاولات استعادة وحدته الفكرية والتنظيمية والنضالية.

ولقد عبر حزبنا عن هذا الوضوح في البرنامج الذي طرحته القيادة في اليوم الاول من الحركة التصحيحية فقد حدد برنامج العمل هذه الأسس والقواعد التي تسير عليها الثورة في جميع المجالات وعلى جميع ساحات الواقع داخليا وعربيا ودوليا.

أن ماحققته الثورة في العقود الثلاثة الماضية اكثر من ان يحصى وهو في مجموعه يعطي صورة سورية الحديثة سورية الأسد التي تضع قدميها اليوم بثبات على طريق التقدم والازدهار.

ونسج شعبنا المكافح والمناضل خلف قيادة القائد المناضل الرئيس حافظ الأسد الحكيمة والشجاعة نسيجا متكاملا من التحولات النوعية التي غيرت وجه سورية وشكلت القاعدة الاساسية للتطور المستقبلي اللاحق.

هذه القاعدة تعطي التفاؤل مسوغاته وترمز الى بناء المستقبل بدعائم قوية. وهي تتكامل مع دور سورية القومي ومكانتها العالمية مما يدعم في مجموعه الثقة بالنفس ويقوي العزيمة ويوطد مرتكزات الامل ويعطي الاجيال الشابة حوافز العمل الجاد والدؤوب من اجل متابعة حمل الراية لبلوغ اهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وكان الاساس في هذه القاعدة بناء الانسان لان بناء الانسان هو اصل كل بناء واللبنة الاساسية في عملية النهوض والتطور والانسان لم يعد في ظل الثورة مجرد مادة للتغيير وانما اصبح ذاتا مغيرة مسؤولة عن حركة التطور وتم تفعيل دور الانسان عبر تنظيم الشعب.. وحققت الثورة انجازات نوعية هامة اخرى في مجالات متعددة ابرزها بناء النظام الديمقراطي الشعبي بكل مكوناته حيث تم ارساء اركان التعددية السياسية والحزبية وقامت الجبهة الوطنية التقدمية والمؤسسات الديمقراطية في ظل الدستور الذي اقره الشعب منذ فجر الحركة التصحيحية.

وفي هذا الاطار مارست المنظمات الشعبية دورها في التحكم بشؤون قطاعاتها والاسهام في عملية اتخاذ القرار الذي يتعلق بالمجتمع باكمله عبر مؤسسات ديمقراطية راسخة واستنادا الى وحدة وطنية متماسكة هي قاعدة كل الانجازات.

وترسخت كذلك أسس نظام اقتصادي تعددي قوي قادر على التطور ارتكازا الى قوة الأسس وثبات القاعدة ووضوح الاهداف.

ويشهد نظام ادارة الاقتصاد اليوم مشاريع تطور نوعي يتماشى مع تطور هذا الاقتصاد وانتقاله من مرحلة ترسيخ القواعد والانطلاق الى مرحلة التحديث والعصرنة مع كل مايتطلبه ذلك من تطبيق للمعايير الاقتصادية النمائية مع الاحترام الكامل للمعايير الاجتماعية التنموية وانطلاقا من الاعتماد على الذات حقق اقتصادنا تطورا هاما في اطار المسيرة التنموية الشاملة.

ومنحى هذه المسيرة هو التوجه الى الامام بالاستمرار وتحقيق تقدم سنوي في وتيرة التنمية وفي مجمل حركة الاقتصاد الوطني.

ان التغييرات البنيوية التي حققتها الثورة في البناء الاقتصادي واقامتها لنسيج متكامل من الهياكل الارتكازية الضخمة يعتبر تاسيسا واعدا لدخول القرن الحادي والعشرين ولبناء صروح جديدة تكون قادرة على المنافسة والتطور. وستستمر عملية التغير البنيوي هذه في تقدمها بما يخدم الاستقلال الوطني الناجز وبما يؤمن حاجات الناس المتعاظمة وتحسين ظروف التنمية المتوازنة وشروطها.

ان دور سورية القومي يتعاظم باستمرار في ظل قيادة الرئيس الاسد ونكاد نصل الى تلك المرحلة التي سوف يشعر فيها كل عربي سواء على المستوى الرسمي او الشعبي انه لاخيار امام العرب سوى العمل المشترك والتعاون والحفاظ على امنهم القومي ومصلحتهم القومية المشتركة.

ان جميع التطورات تثبت صدق رؤية البعث والثورة وهي ان وحدة العرب الهدف الذي لايعلوه هدف وماالتضامن والتعاون سوى خطوة مرحلية ضرورية للانتقال من واقع الضعف والتشتت الى واقع التشارك. الواقع الذي يسهم في تعزيز قدرة العرب على مواجهة التحديات القومية المشتركة في اطار التنمية والتحرير وفي اطار الحفاظ على وحدة التراب العربي ووحدة الكيان العربي وتحقيق مناخ اخوي افضل للتقدم نحو الوحدة الكبرى.

ايها الرفاق..

ياجماهير امتنا المناضلة..

يواجه العرب اليوم تحديات جمة تاخذ اوجها مختلفة لكنها موحدة الهدف والتوجه.

ان هدف القوى المعادية فتح ثغرة كبيرة في مجمل الامن القومي العربي والدخول منها للقضاء على المشروع القومي العربي ومناهضة مبدأ وحدة المصلحة العربية ووحدة الوجود العربي وخلق واقع يناسب اسرائيل ويفتح امامها المجال لتعزيز ركائز عدوانها وتوسعها على حساب الارض والحقوق العربية.

ان سورية اليوم بقيادة الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد تمتلك وعي

النفاذ الى جوهر التطورات والكشف عن الاهداف الحقيقية لهذه العدوانية على العرب، العدوانية المنظمة والمتصاعدة ذات الحلقات المتكاملة سواء في حصار ليبيا والسودان او في العدوان العسكري على العراق وحصار شعبه او في تصعيد العدوان على جنوب لبنان وانتهاك الحقوق الفلسطينية باستمرار وتعزيز سياسات الاستيطان الصهيوني في الجولان البطل وفي الارض الفلسطينية وفي ترسيخ التعاون العسكري الاسرائيلي التركي اضافة الى تعطيل عملية السلام العادل والشامل وضربها في الصميم.

انها كلها حلقات تشكل مجتمعة سلسلة مترابطة يراد بها تكبيل الارادة العربية وتقييد اليد العربية تمهيدا لتوجيه ضربة قاضية الى الوجود العربي الحضاري بكامله وتحويل العرب الى مجرد يد عاملة رخيصة في المصنع الصهيوني الكبير.

هذا هو الواقع ايها الرفاق لكن مايعزز الامل في نفوسنا هو ان جماهير امتنا تعي حقائق الخطة المعادية الكبيرة وتصدي هذه الجماهير يتصاعد بقدر ماتتصاعد هجومية القوى المعادية وعدوانيتها ومثال الجنوب اللبناني المقاوم المدعوم من لبنان باكمله شاهد حي على ان الشعب قادر على مواجهة العدوان وكيل الصاع صاعين حتى يشهر المحتل ان احتلاله زائل لامحالة وان قوة الاحتلال مهما كبرت غير قادرة امام شعب مصمم على التمسك بحقه وتحرير ارضه.

ان سورية بقيادة القائد المناضل الرئيس حافظ الاسد التي تنطلق من المصلحة القومية في كل ماتعمله والمتمسكة بموقفها القائم على وضوح الرؤية وسداد الرأي ستبقى تناضل وتعمل من اجل تنقية الاجواء العربية وتجسيد التضامن العربي الفاعل والتعاون العربي الشامل بما يمكن العرب من مواجهة التحديات التي تستهدف حاضر الامة العربية ومستقبلها.

وسورية التي مافتئت تدق ناقوس الخطر حول الاوضاع المتوترة في منطقتنا بسبب عدوان اسرائيل وعدائها للسلام تجدد دعوتها المجتمع الدولي وقواه الفاعلة بالتحرك من اجل انقاذ المنطقة من المخاطر التي تهددها نتيجة

عدوان اسرائيل المستمر وتسلحها النووي الخطير.

ان سورية تؤكد ضرورة احترام العرب كامة لها حقوقها وكامة قادرة على الدفاع عن هذه الحقوق كما تؤكد ضرورة انهاء جميع الممارسات القائمة على استعمال المعايير المزدوجة ومحاولات الهيمنة والسيطرة المتنوعة.

وسورية تدعو من جديد الى تضامن الجهود من اجل متابعة مسيرة السلام واقامة سلام عادل وشامل ينهي العدوان والاحتلال ويعيد لكي ذي حق حقه ويحقق للمنطقة بكل دولها وشعوبها مناخ الاستقرار والازدهار.

و سورية تؤكد ان هذا السلام لايمكن ان يقوم الا استنادا الى مرجعية مدريد وقرارات الامم المتحدة والانسحاب الكامل للمحتل من الجولان حتى خطوط 4 حزيران 67 ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

لقد اثبتت التطورات ان اي طريق اخر هو طريق مسدود فلا حل سوى في العودة الى طريق السلام العادل والشامل الحقيقي ولا حل الا بانتهاء العدوان والاحتلال كليا.

ان ارض العرب وخلاصهم ليست منة تعطى لهم من هذه القوة او تلك وانما هي حق يرتبط بوجودهم وكيانهم وعودة الحقوق تتطلب جهد العرب انفسهم وعملهم وايمانهم بهذه الحقوق.

وسورية حافظ الاسد سورية آذار وتشرين تدعو الى قيام حالة عربية شعبية ورسمية ناهضة تتكامل اجزاؤها وتتلاقى فروعها وتتناغم طرائقها وتنوعاتها. لاطريق امامنا غير طريق التضامن والارتفاع عن تراب الخلاف والشقاق الى سماء المصلحة القومية المشتركة.

ان المقاومة في الجنوب اللبناني وصمود الاهل في الجولان والدفاع عن الارض والحقوق في فلسطين تتكامل مع الموقف السوري الصامد والثابت والرائد وهذا كله لابد ان يتكامل مع العمل من اجل اقتصاد عربي متكامل وعمل دبلوماسي هادف وتطوير افضل لدور جامعة الدول العربية وخطوات اوسع في

التعاون العربي الشامل وتركيز اكبر على تحديد المشروع القومي العربي.

وتربية اجيالنا الصاعدة على أسس الثقافة العربية وقواعد الهوية العربية.

وكما العرب جزء فاعل ومعطاء في الكل البشري فان ثورة آذار فصيل هام في صف نضال الشعوب المشترك ضد العدوان والهيمنة والتمييز والظلم والاستغلال وسياسة المعايير المزدوجة وهي مناضل فاعل في مجمل نضال البشرية من اجل عالم افضل خال من السلاح النووي واسلحة الدمار الشامل قائم على المساواة والتكافؤ والتعاون والتفاعل بين الثقافات والحضارات بما يخدم تطور الانسان وتقدمه وبما يضع ثمرات العلم في خدمة تقدم الانسان ورفاهيته لا في التفنن في صناعة وسائل القتل والعدوان.

ان ثورة آذار ماضية في طريقها وقد انار لها التصحيح هذا الطريق واخذ بيدها قائد حكيم وشجاع الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد يقودها ببصيرة نافذة ويعبر بها جميع الحواجز والعوائق فتمضي متجهة الى الامام متابعة مسيرتها الظافرة على الدوام.

فتحية الى هذه الثورة العظيمة في عيدها السادس والثلاثين.

تحية الى حزب البعث العربي الاشتراكي مفجر الثورة وطليعة النضال الجماهيري.

تحية الى الشهداء العرب الذين ضحوا بأرواحهم من اجل نصرة القضايا العربية والى المقاومين في جنوب لبنان والصامدين في الجولان والمناضلين لاستعادة ارضهم وحقوقهم في فلسطين.

تحية الى قواتنا المسلحة الباسلة درع الثورة وحامية حمى الوطن.

والف تحية الى قائد آذار والتصحيح الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد.

كلمة الرفيق عبد الله الأحمر
الأمين العام المساعد
في ذكرى تأسيس الحزب

القى ممثل السيد الرئيس حافظ الأسد الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي كلمة في المهرجان الخطابي المركزي الذي اقامته قيادة فرع دمشق للحزب على مدرج جامعة دمشق في 1999/4/7 بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لتاسيس الحزب فيما يلي نصها..

ايها الرفاق..

ياجماهير امتنا ومناضلي حزبنا في الوطن العربي الكبير..

ايها الحفل الكريم.

السابع من نيسان يوم عظيم في سجل تاريخنا العربي المعاصر ففي مثل هذا اليوم قبل اثنين وخمسين عاما تمخض النضال العربي ليلد حزبا يختزل في كيانه كل سمات الحركة النضالية القومية العربية التي بدأت منذ مطلع هذا القرن والتي مدت جذورها عميقا في تربة الارث النضالي العربي الزاخر.

ويشرفني بهذه المناسبة ان امثل في هذا الحفل الامين العام لحزبنا القائد القومي الكبير الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد وان انقل اليكم وعبركم الى جميع مناضلي حزبنا ايا كان موقعهم والى ابناء شعبنا وجماهير امتنا تحياته القلبية الحارة وتهانيه العطرة بهذه المناسبة الجليلة. كما انقل اليكم تحيات قيادة حزبنا وتمنياتها بتقدم مسيرتنا النضالية المتواصلة نحو تحقيق الاهداف الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية.

نحتفل هذا العام بعيد تأسيس البعث وشعبنا يعيش عرسا وطنيا بتجديد الولاية

الدستورية للرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد الامين العام للحزب رئيسا للجمهورية العربية السورية ومارافق هذا الفعل الديمقراطي النضالي من مظاهر الوحدة الوطنية والاجماع الشعبي الذي قل مثيله والالتفاف الكامل حول قيادته الحكيمة والشجاعة.

وقد جاء تجديد البيعة وسط تطورات هامة شهدها القطر العربي السوري في مجال ترسيخ التجربة الديمقراطية الشعبية وتعزيز حضور آلياتها في الحياة العامة وتعميق مضامينها . لقد اصبحت هذه التجربة واحدا من اهم عناوين سورية المعاصرة. ومنذ قيام الحركة التصحيحية المباركة التي اعادت لثورة اذار القها وقدرتها على الفعل اضحت هذه التجربة واقعا تعيشه الجماهير بعد ان كانت هدفا اكدت عليه مقررات المؤتمرات الحزبية المتوالية وفكرة طالما حلم بتحقيقها مناضلو حزبنا وناضلوا من اجل ان تصبح النظرية واقعا وتتحول الفكرة الى حياة وحركة.

.. ان متابعة مايجري من تطورات في اطار ترسيخ هذه التجربة يعتبر مدخلا هاما لتأكيد قدرة حزبنا على تطبيق نظريته وتنفيذ برامجه وبث روح الحياة في طموحاته وتوجهاته..

وتعبيرا عن هذه القدرة وصف الرفيق المناضل الرئيس حافظ الاسد حركة الحزب بأنها حركة الحياة وحركة التاريخ وفي هذا الوصف شرح واضح لدور الذات الثورية في مجمل حركة الحياة وحركة التاريخ فالتاريخ لاتصنعه الصدفة ولاتوجهه التلقائية وانما هناك ارادة انسانية يستند اليها فعل انساني يرسم مسار التاريخ ويحدد توجهاته.

ولا اريد هنا ان اتطرق الى مضامين النظريات التي تؤكد اهمية الاحزاب في مجمل مسار التطور . لكنني اريد ان اشير الى ان التاريخ المعاصر اثبت اهمية دور الاحزاب المنظمة الواعية في قيادة حركة الجماهير ونضالها وفي تنظيم جهود الافراد وتطوير قدراتهم النضالية.

وتؤكد حركة التاريخ المعاصر ان الحزب الذي يستطيع البقاء والتطور هو ذلك الحزب القادر على التجدد المستمر الملتزم بقضايا الجماهير الواعي لجوهر الاحداث القادر على معالجة مضامين الواقع معالجة ثورية تغييرية هادفة.

لقد امتلك حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي هذه القدرة لانه اعتبر حركة الجماهير ونضالها هاديه الاول ولانه التزم بتجسيد رسالة الامة العربية الخالدة والعمل من اجل تحقيق اهدافها الكبرى.

لقد اثبت الحزب في جميع مراحل نضاله هذا الالتزام منذ مرحلة البدايات وحتى قيام الحركة التصحيحية المباركة. وكان في كل مرحلة قادرا على مواجهة التحديات والصعوبات والمعوقات الموضوعية والذاتية والعودة الى معيار الحق والحقيقة الذي هو رسالة الامة واهداف الحركة الجماهيرية.. وعلى هذا الاساس يمكن ان نفهم البعد التاريخي لثورة اذار ومن ثم للحركة التصحيحية التي اعادت الحزب الى جماهيره وانهت انقسامه وانقساماته وحققت وحدته الفكرية والتنظيمية.

وعلى اساس هذه الوحدة استطاع الحزب توجيه جهوده كلها الى معركة البناء والتحرير معركة التطور والتقدم على طريق المسيرة الظافرة خلف قيادة الرفيق المناضل الرئيس حافظ الاسد.

وفي معمعة تحقيق تجربة البعث النضالية وبناء صروح كبرى على قاعدة فكره وعقيدته قامت في القطر العربي السوري حركة تنموية تغييرية واسعة شملت جميع مرافق الحياة وفتحت امام هذا القطر العربي المناضل افاق التقدم والازدهار.

وارتكزت هذه الحركة التغييرية الى قواعد فكرية واضحة والى تصور شمولي مما حقق تطورا متوازنا في جميع المجالات مع التأكيد على الهياكل الارتكازية في مجال بناء الانسان وتنظيم الشعب وتطوير الديمقراطية الشعبية وترسيخ الوحدة الوطنية التي هي قاعدة كل الانجازات.

على هذه الاسس تمت تغييرات بنيوية جمة في واقع القطر وتشكل منذ بداية التصحيح نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية والسياسية وعلى دور المؤسسات وتعزيز مشاركة الشعب عبر تنظيماته الحزبية والشعبية ونقاباته المهنية في عملية اتخاذ القرار. وحدثت تطورات كبرى في البنية الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي فسمحت التعددية الاقتصادية بتجنيد جميع الامكانات انطلاقا من الاعتماد على الذات وتم التركيز على تغيير البنية الاقتصادية الموروثة والمتخلفة وبناء هياكل جديدة قادرة على الدخول بهذا القطر المناضل افاق القرن الحادي والعشرين.

وعلى هذه القاعدة الارتكازية الشاملة وصل مجتمعنا واقتصادنا الى مرحلة التأكيد على عوامل التحديث والتطوير وتفعيل القوانين الاقتصادية مع الحفاظ على النواحي الاجتماعية في تنظيم الاقتصاد وادائه.

ويتطلب هذا التوجه تركيزا على مجالات البحث العلمي وتكثيف حضور هذا البحث في عمليات الانتاج والتطوير والتسويق والاستثمار والتمويل وجميع المجالات الاخرى المرتبطة بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتطلب تطويرا مناسبا للادارة الاقتصادية في مجال النظرية وفي مجال التطبيق بما يسمح لاقتصادنا من متابعة النمو والتقدم وتطبيق المعايير العلمية المعاصرة.

ان حزبنا حزب قومي تنظيما وفكرا عقيدة ونضالا وهو مافتىء يؤكد الا وجود لاي عربي خارج جوهره القومي.

وهو اذ يحدد نهج بناء سورية المعاصرة انما يتمثل في هذا البناء مصلحة الامة وينطلق من ان العرب امة واحدة وان اية مصلحة قطرية هي مصلحة زائفة اذا تعارضت مع المصلحة القومية وهي في زيفها تلحق الضرر بالامة كما تلحق الضرر بالقطر ذاته.

ان تطور البناء في سورية جاء استنادا الى فكر قومي واضح لايعترف بالقطرية والانعزالية لذلك اسهم هذا البناء في تعزيز الروابط في سورية وامتها العربية وفي تعزيز دور سورية القومي. واليوم تبدو قضية الوحدة العربية ملحة اكثر من اي وقت مضى وهي الهدف الموجه لكل نضال قومي حقيقي. وتثبت التطورات والتحديات اهمية التوجه نحو الوحدة واهمية توطيد التضامن العربي.

ومنذ بداية التسعينيات دق القائد القومي الجماهيري البعثي الكبير الرئيس حافظ الأسد ناقوس الخطر كاشفا بذلك مسار تطور الاحداث اللاحق.

ولقد اكدت التطورات كلها صدق القائد الاسد فهاهم العرب اليوم يواجهون تحديات مصيرية على جميع الجبهات وتتعرض اراضيهم وحقوقهم للاغتصاب المستمر فالاحتلال الاسرائيلي لايزال قائما على الارض العربية والعدوان لايزال مستمرا على الجنوب اللبناني ولاتزال اسرائيل تستخدم اساليب قمعية وممارسات ارهابية ضد اهلنا في الجولان وضد الشعب العربي الفلسطيني الذي يكافح من اجل استرداد ارضه وحقوقه المشروعة. وتهدد القوى المعادية الامن القومي العربي باستمرار حيث يتعرض العراق للعدوان العسكري وتنتهك سيادته ووحدة اراضيه ويشتد الحصار على شعبه مما يزيد في معاناة هذا الشعب العربي ويعمق ماساته واضافة الى كل هذه الممارسات تنتهك الحقوق العربية القومية بانتظام في اكثر من قطر اما بالحصار او التهديد او اختراق الجبهة الداخلية لهذه الاقطار

وتهديد امنها واستقرارها كما تستهدف ثروات العرب وكيانهم وهويتهم القومية عبر محاولات تعزيز الهيمنة والتسلط والعدوان واستخدام المعايير المزدوجة وطرح المشاريع المشبوهة.

هذا هو الواقع ايها الرفاق ونحن لانشير اليه لنبث الياس في النفوس وانما لنحرض الهمم ونستنهض مكامن القدرة العربية كي تتوهج الطاقات النضالية لتتصدى لهذه القوى المعادية.

ولقد اشار القائد الاسد في خطابه الى مجلس الشعب قبل اسابيع الى الحالة العربية الراهنة داعيا الى تجاوزها حيث قال.. اني ادعو الاشقاء المسؤولين العرب في كل مكان الى وقفة شجاعة ومسؤولة تساعد على تحقيق مراجعة نقدية وموضوعية للوضع العربي بهدف وضع منهج جديد للعلاقات العربية ينقلنا من حالة الصراع الى حالة التعاون والتضامن والتعاضد.

ومع تقديري لعمق الالم لدى كل طرف فان الالام الكبرى التي تصيبنا جميعا والجروح التي تستنزفنا جميعا يجب ان تدفعنا الى تجاوز الالم الاصغر لدفع الالم الاكبر.

ان هذه دعوة صادقة تطلقها سورية الاسد سورية البعث وهي ليست مجرد دعوة وانما منهج عمل قومي تلتزم به سورية في سياساتها العربية فكما لم يكتف حزبنا بوضع النظرية وتحديد الافكار وانما انطلق ليخوض معركة التطبيق بثقة وتفاؤل كذلك لاتكتفي سورية بقرع ناقوس الخطر ولابمجرد تحليل الواقع وكشف عيوبه وانما تعمل بكل جد وحماسة واندفاع من اجل تنقية الاجواء العربية تمهيداً لترسيخ التضامن العربي ووحدة الصف والموقف والحركة.

وهناك مكامن كثيرة للقوة العربية يجب الاستفادة القصوى منها فموقف سورية واحد من اهم هذه المكامن وهذا الموقف اثبت ان التمسك بالمبادىء والحقوق هوالقاعدة لاستعادة هذه الحقوق طال الزمن او قصر وان التفريط والتنازل لايؤدي الى شيء سوى الى الذل والمهانة والخضوع للمعتدي وخيانة اهداف الامة وهدر كرامتها والتنكر لدماء الشهداء الابرار.

ومن مكامن القوة العربية ايضا ظاهرة المقاومة الوطنية الباسلة في جنوب لبنان هذه المقاومة التي تسجل نصرا بعد نصر في وجه جيش الاحتلال وعملائه وتربك المحتلين وتبدد

امالهم في فرض الامر الواقع على شعب لبنان البطل الذي استطاع توحيد ارادته وتصميمه على تحرير ارضه . ان ايمان شعب لبنان بحقه ودعم اشقائه في سورية شكل القاعدة الاساسية لتجاوز محنته في الاعوام الماضية ويشكل القاعدة ذاتها لبناء مستقبله وتحرير ارضه.

ومن مكامن القوة العربية ايضا صمود اهلنا الاشاوس في الجولان المحتل واصرارهم على رفض الضم والالحاق وتمسكهم بهويتهم العربية السورية. وكذلك نضال شعبنا العربي الفلسطيني ضد الاحتلال والحصار والقمع ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات واصراره على الصمود في مواجهة آلة الارهاب الاسرائيلي المتصاعد ومواصلة النضال لتاكيد حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة.

يضاف الى ذلك اهمية الثروات العربية التي اذا ماعبئت ووظفت في مجريات الحركة النضالية لامتنا ستعطي دعما قويا لهذه الحركة وتدفعها الى الامام نحو بلوغ اهدافها.

ان هذا كله يؤكد ان امتنا العربية لايمكن ان تستسلم وهو دليل ساطع على ان الامة العربية تمتلك مخزونا هائلا من الطاقات البشرية والمادية التي اذا ماعبئت تسهم في تحقيق ارادة الامة واستعادة حقوقها.

ان سورية بقيادة الرئيس المناضل حافظ الاسد تعرف دربها وهي ماضية على هذا الدرب وهي اذ تؤكد انها عازمة على استعادة حقوقها تدعو من جديد الى العمل العربي المشترك والعمل الدولي المنسق من اجل انقاذ منطقتنا الهامة من حافة الهاوية التي اوصلتها اليها عدوانية اسرائيل المتصاعدة وترسانتها النووية وتسلحها المتزايد ومخططاتها التوسعية على حساب الارض والحقوق العربية.

وسورية تدعو من جديد الى تضامن الجهود من اجل اعادة احياء مسيرة السلام التي جمدتها اسرائيل والتي تعمل جاهدة للقضاء عليها هذه المسيرة غايتها اقامة سلام عادل وشامل يعيد الحقوق لاصحابها وينهي العدوان والاحتلال ويحقق للمنطقة مناخ الامن والاستقرار والازدهار.

ان هذا السلام العادل والشامل يقوم على اساس الانسحاب الكامل من الجولان حتى خطوط 4 من حزيران 1967 ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة

وعاصمتها القدس.

هذه ايها الرفاق عوامل السلام لكن العامل الاساس والاهم هو ان يحقق العرب سلاما فيما بينهم ويعززوا تضامنهم ووحدة موقفهم كي يكونوا قادرين على صنع السلام مع غيرهم كما قال الرئيس المناضل حافظ الاسد .

ان تمسك العرب بحقوقهم ودفاعهم عنها وتضامنهم وتوحيد موقفهم من اجل استعادتها هو القاعدة التي يبنى عليها دعم عالمي مناسب يتطور باستمرار في مساندة جهودهم لاستعادة هذه الحقوق ويشير موقف الاتحاد الاوروبي الصادر عن قمة برلين مؤخرا الى هذه الحقيقة.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي انطلاقا من فكره القومي ومن مجمل مضامين مسيرته النضالية يدعو الى العمل الجاد والدؤوب من اجل استنهاض حالة جماهيرية نضالية تستجيب للتحديات التي تواجهها الامة وفي اطار هذه النهضة الموعودة لايكفي تاكيد اهمية العمل الرسمي العربي ولايكفي تاكيد اهمية لقاء القوى الشعبية العربية على مختلف المستويات بل لابد ايضا من ايجاد عمل منسق في تربية الاجيال الشابة على اسس ثقافتنا العربية وتعميق وعيها برسالة الامة وبكينونتها الحضارية المتميزة ومن اجل تحصين هذه الاجيال في مواجهة الاختراق الثقافي والاعلامي المعادي وتعزيز تفاؤلها بالمستقبل وايمانها بالقدرة على متابعة المسيرة النضالية وصولا لتحقيق المشروع القومي وبناء المجتمع العربي الموحد.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي فصيل فاعل وهام في حركة الشعوب ونضالها من اجل عالم افضل وهو في هذا يستند الى دور امته العربية ورسالتها الانسانية وموقعها في التاريخ البشري وفي سبيل ذلك يناضل من اجل ازالة التمييز والهيمنة والسيطرة واستعمال المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية.

ان معالجة الازمات المشتعلة في مناطق العالم المختلفة يجب الا تنفرد بها قوة واحدة وانما لابد من حل هذه الازمات عبر الامم المتحدة ومؤسساتها باعتبارها مرجع الحفاظ على الامن والسلام الدولي . وان استعمال القوة العسكرية لن يحقق هدف القوي باخضاع الضعيف ولن يحل المشاكل التي استعملت القوة من اجلها بل يزيد من التوتر ويوسع اطار الازمات .

وحزبنا يجدد التأكيد على مواقفه واسهامه مع قوى الشعوب الأخرى في النضال من اجل عالم افضل خال من الصراعات والنزاعات عالم يسوده العدل والمساواة.

والحزب يؤكد اهمية تعزيز فعل العرب في مجمل حركة البشرية نحو التقدم وبناء نظام عالمي جديد يقوم على الديمقراطية بين الدول ووحدة المعايير واحترام حق الشعوب باختيار طريق تطورها بحرية كاملة وعلى التعاون والتفاعل بين الثقافات بما يخدم تقدم البشرية وتطورها ووضع منجزات العلم في خدمة خير البشرية وازدهارها لا من اجل صنع وسائل الدمار.

ان البعث اليوم خلف قيادة الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد ونضال الجماهير العربية على هدى اهدافه اضحى في موقع متقدم من مسيرته النضالية وهو يرسخ باستمرار تجربته الرائدة في الواقع العربي ويفتح افاق التقدم في رحاب المستقبل بثقة وتفاؤل.

لكن هذه الحركة التي هي حركة الحياة وحركة التاريخ لاتقوم تلقائيا ولاتسير دونما تحديات او عقبات او صعوبات لذلك لابد من تعزيز الجهود وتطوير الوعي وتعميق الايمان بهذه الامة وبرسالتها الخالدة.

تحية لمناضلي حزبنا حيثما كان موقعهم النضالي.

تحية لشهداء الحزب والامة العربية في معارك النضال المستمرة.

تحية للمقاومين في الجنوب والصامدين في الجولان والمناضلين من ابناء شعبنا الفلسطيني من اجل تحرير ارضهم واستعادة حقوقهم المشروعة.

تحية الى قائد مسيرة حزبنا وشعبنا الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد.

كلمة الرفيق الأمين القطري المساعد في ذكرى الجلاء

القى ممثل السيد الرئيس حافظ الأسد الرفيق الدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي كلمة في المهرجان الخطابي المركزي الذي اقامته قيادة فرع دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي على مدرج جامعة دمشق بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لعيد الجلاء نقتطف فيما يلي أبرز ماجاء فيها:

ابتدأ الرفيق الدكتور سليمان قداح الأمين القطري المساعد للحزب كلمته بنقل تحيات ومحبة القائد الأسد الى كافة المجاهدين والمناضلين حيث قال:

«.. في عيد الحرية والاستقلال يسعدني غاية السعادة ان انوب عن الرفيق الامين العام للحزب القائد المناضل حافظ الأسد وقد شرفني برعاية هذا الاحتفال بهذه المناسبة الكريمة وسيادته حريص الحرص كله على رعاية المجاهدين وكل مايخصهم ويتعلق بجهادهم ومآثرهم ويحيطهم بحبه وتقديره واهتمامه.

وفي هذه المناسبة السعيدة انقل الى جميع المجاهدين والمناضلين تحية الرئيس القائد حافظ الأسد ومحبته للمجاهدين وتقديره واعتزازه بجهادهم ورغبته الدائمة في تكريمهم واكبار بطولاتهم واحياء مآثرهم وتضحياتهم لتبقى هذه المناقب الرفيعة على مدى الزمن زادا وسلاحا للاجيال في مسيرة الوطن والدفاع عن حياضه..»

«.. قد كان الاستقلال مرحلة وطنية مشرقة في تاريخ شعبنا ومدخلا الى حياة زاخرة بالتحولات والتغييرات والنضالات الوطنية والقومية لتعزيز مفاهيم الحرية

والاستقلال والنهوض الوطني وأداء المسؤوليات القومية ومكافحة الاستعمار بكل اشكاله والوانه وقاعدة للنضال القومي من اجل الوحدة العربية والتحرر من كل اشكال التجزئة والتبعية والاستغلال ..»

كما تحدث الأمين القطري المساعد للحزب عن استمرار مسيرة الجلاء الوطنية وتاسيس حزب البعث العربي الاشتراكي فقال :

«.. قد استمرت مسيرة الجلاء الوطنية فكان تاسيس حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في السابع من نيسان عام سبعة واربعين وتسعمائة والف حدثاً وطنياً وقومياً بارزاً وانبعاثاً قومياً وقوة للتغيير والتطوير ومسيرة شعبية ثورية تحمل امال العرب ومطامحهم وتقود نضالهم وترسم مستقبلهم .

لقد ناضل الحزب منذ نشوئه لتعزيز مبادىء الحرية والوحدة وكرامة الانسان وللنهوض الوطني والقومي وقارع كل اشكال الظلم والاستغلال والتجزئة والضعف والاستعمار واستطاع ان يصنع اول وحدة عربية في التاريخ المعاصر بين سورية و مصر ويفجر ثورة الثامن من اذار المجيدة ثورة شعبية عارمة في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

ومع تتابع المسيرة الشعبية وارادة النضال الوطنية والقومية التي تتطلع دائما الى الامام لتحقيق اهدافها والانتصار على معوقات تقدمها تحقق الانتصار الكبير بقيام الحركة التصحيحية المباركة في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ حركة للشعب نحو المستقبل والحياة الكريمة ونهجا وطنيا وقوميا للصدق والوفاء ومسيرة ظافرة للتحرير والبناء فوجدت الجماهير ضالتها المنشودة بالقائد التاريخي الفذ ابن الشعب البار الرئيس المفدى حافظ الأسد الذي انتظرته طويلا ..»

«.. ان ماتحقق في سورية الأسد من انجازات وانتصارات كبيرة هو نتيجة موضوعية للقيادة التاريخية للسيد الرئيس حافظ الأسد وثمرة يانعة من ثمار الحركة التصحيحية المباركة..»

وتطرق الرفيق قداح في كلمته الى التوجيهات السامية التي تضمنتها رسالة القسم للرفيق المناضل حافظ الأسد الى مجلس الشعب فقال فيها :

«.. وفي هذا السياق فان التوجيهات السامية والقيم النبيلة التي تضمنتها رسالة القسم الى مجلس الشعب مع اشراقة الولاية الدستورية الخامسة المباركة للسيد الرئيس هي ميثاق للعمل الوطني والقومي وبرنامج متكامل واضح الابعاد والرؤى للعلاقات الاخوية العربية وللاخذ بمبادىء الحداثة والعمل بجدية وفق منهج للتطوير والتجديد الحضاري والاقتصادي واستنهاض المسؤولية وتحسين الاداء بما يفضي الى المزيد من الازدهار والتطور وتعزيز مجتمع الحداثة والرخاء والوفرة والصمود ..»

كما حدد موقف سورية من العقوبات على الشعب العراقي والاعتداء عليه حيث قال :

«.. لقد رفضت سورية ودانت العقوبات الظالمة على الشعب العراقي الشقيق والاعتداءات العسكرية ضده والتدخل الاجنبي في شؤونه الداخلية والتآمر على وحدة ترابه الوطني وترى في ذلك كله جزءا من مؤامرة استعمارية صهيونية ضد الامة العربية . لقد اكد القائد القومي الكبير الرئيس حافظ الأسد ان الجروح التي تستنزفنا جميعا يجب ان تدفعنا الى تجاوز الالم الاصغر لدفع الالم الاكبر بما يؤدي الى ايقاف النزاعات ونبذ الخلافات والاحقاد والجنوح الى المصالحة وتحسين مناخ العلاقات الاخوية بين الاشقاء في اطار المسؤولية القومية والتضامن والخروج من المأزق العربي الراهن ..»

وحول عملية السلام وتعثرها أوضح الرفيق قداح قائلاً :

«.. ان اسرائيل تعادي السلام لانه يتعارض مع مشروعها الصهيوني الاغتصابي فسياسة التوسع والاستيطان الاسرائيلية تجسد شهوة المطامع والعدوان وانكار حقوق العرب وهي سياسة تدمر العملية السلمية وتتنكر لاسس ومبادىء السلام وتضرب عرض الحائط بالقرارات الدولية وتعمل على

ادامة الاحتلال وتوتير الاوضاع وتحقيق المزيد من الاطماع..»

«.. لقد التزمت سورية بالسلام العادل والشامل وترحب بجميع الجهود الدولية المبذولة من اجله وتتجاوب معها على اساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد واستئناف المفاوضات من حيث توقفت لدفع عجلة السلام الى الامام وهي تعمل على بناء ذاتها وتدعيم قوتها وتحصين جبهتها الدفاعية في مواجهة العدوانية الاسرائيلية وترسانتها العسكرية التدميرية واطماعها واخطارها وهو حق مشروع من حقوقها صانته الاعراف والقوانين الدولية.. فلماذا تثار هذه الضجة الاميركية الصهيونية ضد هذا الحق الطبيعي في نفس الوقت الذي تتزود اسرائيل بأحدث وافتك الاسلحة الاميركية.

ان المقاومة الوطنية مواجهة بطولية للاحتلال والعدوان وتجسيد للكرامة والعنفوان الوطني وان وحدة المسارين السوري واللبناني خيار شعبي لمناهضة الاحتلال ومقاومة العدوان ونهج قومي يجسد وحدة الهدف والمصلحة والمصير وطريق مفضية الى تحرير الجولان وجنوب لبنان..»

وفي ختام كلمته وجه تحية اجلال واكبار الى شهدائنا الابرار.

و تحية الحب والتقدير الى قواتنا المسلحة الباسلة والى المجاهدين الابطال والى المقاومين البواسل في الجولان وفلسطين وجنوب لبنان وتحية تقدير واعتزاز الى جماهير شعبنا وجبهتنا الوطنية التقدمية.

كما وجه تحية ولاء ووفاء الى حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي والى الامين العام للحزب قائد مسيرة امتنا نحو النصر والتحرير الرئيس حافظ الأسد.

حافظ الأسد و حقوق الإنسان العربي

● الرفيق: د. جورج جبور

● مهما ارتفعت أهمية مناسبة خطاب القسم فلابد لهذا الخطاب الا أن يكون متأثرا بالاجواء المحيطة بسورية لحظة اعداده والقائه. صحيح أن خطاب القسم فريد من حيث انه يأتي مرة واحدة كل سبع سنوات وصحيح أن هذه القراءة تمنحه وقارا خاصا به. إلا أن من الصحيح أيضا أن كل المناسبات التي يتحدث فيها الرئيس الاسد انما هي مناسبات فريدة. ويبقى خطاب القسم وهو واحد من خطب عديدة يلقيها الرئيس يبقى متأثرا بالاجواء السياسية المحيطة به.

ولعل هذه الحقيقة تبرز أكثر ما تبرز في **خطاب القسم الأول، «خطاب المنهاج»** اتى هذا الخطاب في موسم خطابات. أحصيت ستة خطابات في الاسبوعين اللذين سبقا خطاب القسم في 1971/3/14 وفي عدادها كان أول خطاب يلقيه الرئيس الاسد بمناسبة ذكرى ثورة آذار.

وهكذا اذن تركزت القراءة الخاصة في خطاب القسم الاول **بتبيان مفهوم المنصب الذي انتخب له الرئيس.** وفي هذا المجال قال الرئيس الاسد أنه يفهم **المنصب ليس كسلطة بل كمسؤولية وأمانة.** أما الافكار الاخرى التي وردت في الخطاب فجاءت تلخيصا ممتازا للافكار التي تم تداولها في الخطب السابقة منذ صدور بيان الحركة التصحيحية في 1970/11/16. وبهذا الاعتبار يصح أن نطلق على خطاب القسم الاول اسم خطاب المنهاج العام.

● أما **خطاب القسم الثاني «خطاب الحرية»** فكان خطابا بمناسبة الثورة وبمناسبة بدء ولاية دستورية واستمر هذا التقليد منذئذ. لم يتطرق الخطاب طويلا

الى زيارة السادات التي تمت قبل موعد الخطاب بأشهر والسبب بسيط: تحدث الرئيس الاسد عن تلك الزيارة في عدد من المناسبات بين تشرين ثاني 1977 وبين خطاب القسم الثاني، ولاسيما ضمن اطار جبهة الصمود والتصدي.

إلا أن الخطاب جاء وكأنه يشير إلى ما سيتم آخر عام 1978 من لقاء مع العراق على صيغة سمحت لمؤتمر قمة عربي أن يعقد في بغداد وأن يصدر قرارات جذرية مناهضة لاتفاقيتي كامب — ديفيد. وفي الصعيد الداخلي شهدت تلك الفترة ظهور حركات عنف اجرامي وفي تلك الظروف حدد الخطاب عشر مهمات أبرزها ماورد عن الحرية وعن معارضة الرئيس الاساليب الآيلة إلى اساءة استعمال قانون الطوارىء ونظراً لتوسع الرئيس في الحديث عن الحرية وفي اجرائه المباشر للحد من التعسف في استعمال الاوامر العرفية يمكن أن نطلق على هذا الخطاب اسم خطاب الحرية.

● وكان الجو العام المحيط بخطاب القسم الثالث عام 1980 «خطاب الوحدة والقومية» جو تمزق عربي. فمن جهة كان ثمة انتصار لبنان المدعوم من سورية في الغاء اتفاق الاذعان في آذار 1984 ومن جهة ثانية كانت الحرب التي شنها النظام العراقي على ايران تحظى بدعم مجموعة لابأس بحجمها من الدول العربية. وكانت سورية بالذات تعاني من حصار اقتصادي بحثه بالتفصيل المؤتمر القطري الثامن. في هذه الظروف أتى خطاب القسم ليحتفل أيضا بذكرى ثورة آذار وبانتهاء أعمال المؤتمر القطري الثامن. وفي صعيد الجوهر حفل الخطاب بالحديث عن الوحدة العربية وعن القومية العربية ولاسيما أن الدبلوماسية الامريكية الاسرائيلية، كانت توصلت الى ماعرف باسم صيغة عمان وبموجبها اتفقت قيادة الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على اسلوب للتفاوض مع اسرائيل للوصول الى سلم مأرائه سورية مجافيا للحقوق العربية. وفي خطاب القسم هذا أماط الرئيس الاسد اللثام عن بعض أهم أسرار فشل التقارب السوري — العراقي الذي كان الاسد هو من بادر في السعي بلوغه اثر توقيع اتفاقيات كامب — ديفيد. وبما أن هذا الخطاب تميز بالحاجه على معالجة الوضع العربي ضمن المنظور القومي لذلك يصح أن نطلق عليه اسم خطاب القومية والوحدة.

● أما خطاب عام 1992 «خطاب الديمقراطية» فقد كان أيضاً خطاباً

بمناسبة ثورة آذار. جاء الخطاب بعد عام من اطلاق الرئيس جورج بوش مبادرته بشأن الصراع العربي — الاسرائيلي. تلك المبادرة التي أتت في أعقاب استكمال تحرير الكويت التي غزاها صدام في 1990/8/2. ومن المعلوم أن أمريكا قادت العمل الدولي لتحرير الكويت، وأحبت أن تجعل هذا العمل قاعدة للنظام الدولي الجديد الذي يؤرخ لبدايته اما بسقوط جدار برلين أو ببدء التصدي لصدام في الكويت أو باحداث أخرى حفلت بها الاعوام الثلاثة قبل خطاب القسم. وكان يقال أن من خصائص النظام العالمي الجديد انتصار الديموقراطية ونهاية الايديولوجية ومعها التاريخ. كذلك سادت اطروحات التعددية والانتخابات الحرة وجرى تفكير بانشاء جهاز لمراقبة حرية الانتخابات في مختلف دول العالم (لاسيما العالم النامي) للمساعدة في التحول نحو الديموقراطية. في هذه الاجواء أتى خطاب القسم الرابع ليركز على الديموقراطية وعلى مزايا الديموقراطية كما تمارسها سورية. فصح أن يطلق عليه اسم خطاب الديموقراطية.

●● حقوق الانسان العربي في خطب القسم الرئاسي الاربعة:

بالامكان تتبع كل حقوق الانسان العربي في خطب القسم الرئاسي الاربعة. الا انني اخترت للتتبع اربعة حقوق يختص اثنان منها بحقوق الانسان العربي القومية وهما حقه في وحدته القومية وحقه في التحرر من الاستعمار الاستيطاني أما الحقان الثالث والرابع فيختص الثالث منها بحق الانسان العربي الفرد في الحرية ويختص الرابع بحق الانسان العربي الفرد في الديموقراطية. ومن الواضح أن الانسان العربي الفرد هنا هو المواطن السوري الذي يعيش ضمن النطاق الجغرافي للحكم السوري.

1— **حق الانسان العربي في وحدته القومية:** يؤمن البعثي بوحدة الامة العربية. وهكذا فان حق تقرير المصير الذي هو حق لكل شعب انما يعني لدى البعثي بخاصة ولدى القومي العربي بعامة، حق الشعب العربي بأسره في تقرير مصيره الذي يراه البعثي والقومي العربي مصيرا قائما على الوحدة العربية. كيف تجلى هذا الحق في خطب القسم الاربعة؟

— في خطاب عام 1971، وفي خطاب عام 1978 قال الرئيس الاسد «سلاح الوحدة الوطنية وسلاح الوحدة العربية هما أمضى سلاحين نقاوم بهما

ونصعد ثم ننتصر» حدد خطاب القسم مهمات للمستقبل وجاءت المهمة التاسعة من هذه المهمات لتركز على الوحدة العربية التي هي هدف أسمى باعتبارها ضرورة حياتية بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والدفاعية.

ويتابع الخطاب: « وحين نقول أن الوحدة العربية هي الاصل وهي الوضع الطبيعي للامة العربية فاننا نقرر حقيقة تتطلب ألا يجعل أي نظام عربي الانظمة الاخرى معرقلة لانجاز أية خطوة وحدوية ممكنة».. وتابع الخطاب حديثا جميلا جدا عن الوحدة التي هي هدف قائم بذاته«من يقبل بتحقيقها ويعمل لها فهو وحدوي ومن يتحدث عنها ويضع أمامها العراقيل والمصاعب ولو تحت عنوان تحقيق المواصفات اللازمة للوحدة فانه يضع نفسه بقصد أو بغير قصد في موضع الانعزال والتقوقع..» وفي نهاية حديثه عن الوحدة قال «نحن سنستمر في نضالنا من أجل الوحدة ولا شروط لنا على من يريد أن يحاورنا في هذا الامر الا شرط تحقيق الوحدة». وهذا القول الاخير أصبح قولا سائرا في الادبيات البعثية والقومية. ولعل الارتباط العميق بالقومية الذي جسدته الافكار السابقة كان بشيرا مبكرا بتلك الخطوة الوحدوية الرائعة التي قام بها الرئيس الاسد في أواخر عام 1978، حين بادر الى زيارة العراق محاولا تطويق خطر اتفاقيتي كامب — ديفيد بتفعيل ورقة الوحدة العربية.

- أما خطاب 1985 وهو الذي وصفته أعلاه بانه خطاب القومية والوحدة، فقد توسع في تحليل ظاهرة الانعزالية في الوطن العربي، ورد على من يصور الوحدة العربية بانها فكرة امبريالية هدفها الضم، ورد على تلك الأطراف العربية التي رفضت أن يوحد العرب صفوفهم في تفاوضهم مع اسرائيل. كذلك أوضح الخطاب جهود اسرائيل في محاربة القومية العربية فقال: «امعانا من اسرائيل في التركيز على تحطيم كل ما يربط بين المواطنين العرب.. لم يسمعها أحد تذكر تعبير المقاومة الوطنية اللبنانية او المقاومة اللبنانية بل المقاومة الشيعية، والارهاب الشيعي»، وتابع هذه الفكرة معمقا تحليله لجهود اسرائيل في التفتيت فقال «لاتتحدث اسرائيل عنا كمواطنين.. بل تتحدث عنا كاقاليم وطوائف ومذاهب». كيف يكون الرد على جهود اسرائيل؟ يجيب الخطاب «إن الرد على هذه الحملة الصهيونية الامبريالية يجب أن يكون نضالا من أجل الوحدة العربية» وتابع الخطاب تبشيره بالوحدة كحل فقال: «الخلافات العربية ليست

عائقا في طريق الوحدة بل تشكل الوحدة حلا فوريا وجذريا لها»— أي لهذه الخلافات— وفي هذا الخطاب انطلق الرئيس الاسد شارحا بالتفصيل سبب فشل الخطوات الوحدوية السورية — العراقية التي اتخذت عامي 1978 و 1979. وبعد ست سنوات من فشل تلك الخطوات أحب الرئيس الاسد أن يشرح الظروف التي ادت الى ذلك الفشل والتي كان النظام العراقي مسؤولا عنها. كأنما ضاق صدره بالصمت أو كأنما قطع الامل في أي اتفاق، أو كأنما أراد أن يضع الحقائق كلها أمام الشعب والتاريخ، أو كأنما أراد أن يفعل ذلك كله معا. شرح الرئيس الاسد أسباب الفشل مهاجما القيادة العراقية بكل حزم ووضوح، وهو الذي يتجنب عادة مهاجمة أية قيادة عربية حرصا منه على ترك الباب مفتوحا لاتفاق مقبل.

وتابع الرئيس الاسد في خطاب عام /1992/ دفاعه عن حق الانسان العربي في وحدته ضمن ظروف مؤتمر مدريد وما دعي بالنظام العالمي الجديد الذي تكشف عن هيمنة أمريكية واضحة متصاعدة.

مادور العرب في النظام العالمي الجديد، وفي زمن العولمة؟ في الخطاب قال الرئيس الاسد أنه أجرى اتصالات ليرى ما يجب أن يفعله العرب على أساس تضامن جدي فاعل فيما بينهم لان الامر يتعلق بزلزال ذي بعد عالمي. الا ان هذه الاتصالات كما يبدو لم تثمر لان الخطاب يستمر فيقول: «ان العرب كمجموع لم يفعلوا شيئا لمواجهة المستقبل ولم يقوموا بجديد للتعامل مع العالم الجديد..» ومن المعلوم أن الرئيس الاسد. قبل وقوع حرب الخليج الثانية، كان قد لفت النظر امام المؤتمر العاشر للاتحاد الوطني لطلبة سورية الى أن« المقبلات من الايام تبدو أكثر خطرا واشد فتكا. ومن لايعد لوحوش كاسرة قادمة فسوف تهلكه الوحوش. ولن نكون من الهالكين بعون الله وارادة الشعب». وفي نبرة تأملية حزبية تابع الرئيس الاسد في الخطاب عتبه على اخوته العرب فقال: «بعضنا يطمئن للغريب البعيد ويقلقه القريب القريب، يجد في الغريب حاميا وفي القريب عاديا».

وهذه بالطبع كلمات مؤثرة ولاشك في أن أي مراقب للسياسة يعرف الجهة التي يوجه اليها الاسد هذا العتب. وفي هذا الخطاب يحلل الرئيس ما نتج عن حرب الخليج الثانية ليخلص الى نتيجة هي موضع علم عام تقريبا: «خسر العرب وربحت اسرائيل الكثير إلى درجة يبدو معها أن ما حدث خطط ونفذ لمصلحة

اسرائيل. إلا أن كل ذلك لايبعث على اليأس إذ لابد من التضامن ولو وعرت الطريق».

مجمل القول الآن أن حق الانسان العربي في التمتع بقوميته سواء في حدها الاعلى كوحدة أو في حدها الادنى كتضامن، انما كان حقا حاضرا دائما في خطب القسم الاربعة وهو أيضا حاضر في معظم خطب الرئيس، بل وربما فيها كلها.

●● **حق الانسان العربي في التحرر من الاستعمار الاستيطاني:** يعاني من الاستعمار الاستيطاني الاخوة الفلسطينيون قبل أي أحد. على أرضهم كان الاستيطان ويستمر. ومن أرضهم يهجرون وفيها يستضعفون. الا أن قضية فلسطين قضية العرب الاولى. وفي التحليل المنطقي. بقدر ما يضغط الاستيطان على الفلسطينيين، بقدر ما يضغط الفسطينيون على مجاوريهم — وغير مجاوريهم — من العرب، وبقد ما تضغط قضية فلسطين على الوجدان العربي. وهكذا فان حق الانسان العربي في التحررمن الاستعمار الاستيطاني انما ينصرف اساسا الى الفلسطيني. الا أن البعثي لايفرق بين عربي وآخر. وبالاحرى اذن لايفرق حافظ الاسد بين سوري وفلسطيني.

- وفي خطاب عام 1978 قال الرئيس الاسد: «سنظل نؤكد ان حقوق شعب فلسطين في أرضه ووطنه تحتل من اهتمامنا ونضالنا المرتبة الاولى. ونؤكد ما قلناه سابقا من ان حقوق شعب فلسطين العربي أولا. وارضنا المحتلة في الجولان ثانيا». وفي الحديث عن السياسة السورية ازاء قضية فلسطين لايمتدح الرئيس عهد الحركة التصحيحية أو عهد ثورة آذار فقط، بل يمتدح مجمل تاريخ سورية منذ قيام اسرائيل فيقول وهو يتحدث عام 1978: «وعلى مدى ثلاثين عاما حافظنا على هوية فلسطين أو وقفنا في وجه كل الذين حاولوا طمسها أو رفضنا كل مساومة عليها». ومن أجل حقوق فلسطين لابد من التضامن العربي الذي استطاع الاعداء فتح ثغرة فيه بزيارة السادات الى القدس. الا ان فتح الثغرة لن يمنعنا — كما يقول الاسد — « من العمل من أجل التضامن على أساس ان يكون أداة فعالة في التضامن ضد العدو».

- ويأتي خطاب عام 1985 استمراراً لافكار خطاب عام 1978.

في عام 1977 كانت فعلة السادات ثم انضمت إليهأنظمة عربية تنكرت للقيم العربية وللمصالح القومية أصابها الوهن أو الخوف أو سقطت في

مستنقع الخيانة.. وأخطر ما نرى ونسمع هو ذلك الاندفاع المروع نحو الإستسلام وتصفية قضية فلسطين وراء ستار ما يسمونه عملية السلام». في عام 1978طالب باستعادة التضامن العربي الذي فتحت فيه ثغرة. ازدادت الثغرات في عام 1985 فماذا حصل لمفهوم التضامن؟ يجيب الرئيس الاسد «انه لما يحزن ويملأ النفس أسى، أن المنادين بالتضامن العربي غطاء للانضمام الى النظام المصري المكبل بقيود كامب—ديفيد يسقطون مقولة التضامن عندما يتعلق الامر بلبنان المناضل... يسقطون التضامن عندما يتعلق الامر بالصمود. ويرفعون شعار التضامن دائما عندما يتعلق الامر بالانهزام والاستسلام».

- ويعمق خطاب 1992 مفهوم حق الانسان العربي في التحرر من الاستعمار الاسيتطاني وضغوطه. تحدث الخطاب عن الغزو الاستيطاني الصهيوني الذي هو سياسة ثابتة لاسرائيل كما تحدث عن هجرة اليهود السوفييت وهو موضوع أثاره الرئيس الاسد مع الرئيس غورباتشيف.

وفي هذا الاطار نقل الرئيس الاسد عن السوفييت بأنهم «سيعيدون دراسة موضوع الهجرة ويتعاملون مع الهجرة في سياق الحقوق العربية لان الحقوق العربية هي من حقوق الانسان عامة. وهي في الوقت نفسه حقوق الانسان صاحب الارض المهددة بالاستيطان». وتابع الرئيس الاسد «لقد اتفقنا آنذاك ان هجرة اليهود السوفييت اعتداء صارخ على العرب واعتداء صارخ على حقوق الانسان وعلى الارض العربية. فحق الهجرة شيء وحق الهجرة لاغتصاب أرض الاخرين وقتل الاخرين شيء اخر».

ومن الواضح أن هذه الجملة من الخطاب أشارت الى المادة /13/ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وبنتيجة محادثات الرئيس الاسد مع الرئيس غورباتشيف خلص القائد العربي إلى مطالبة محقة: « عليكم أيها السوفييت أن تربطوا حق الهجرة بعملية السلام». أعلق في شباط 1999–لعلهم حاولوا أن يربطوا، الا أن قدرتهم على الربط — إن رغبوا فيه — تتضاءل. وها هي هجرة اليهود السوفييت ثم الروس تتصاعد الى ارض فلسطين وها هي عملية السلام، في الوقت نفسه، تستمر في المستنقع الذي وضعها به قادة اسرائيل ولاسيما نتنياهو.

● **حق الانسان العربي الفرد في الحرية:** كان مكان حرية الفرد — أي المواطن

ـ موضوع نقاش في فترة ما قبل الحركة التصحيحية. وبرزت في تلك الفترة نظرتان. نظرة تفهم متطلبات الامن على نحو يحاصر الحرية، ونظرة تفهم هذه المتطلبات على نحو يسمح للحرية بالازدهار. وكان النصر لتلك النظرة التي تسمح للحرية بالازدهار. وصدر بيان الحركة التصحيحية مؤكدا على حرية المواطن وكرامته. فالانسان العربي في الدولة السورية انما هو المواطن.

ـ وجاء خطاب 1971 مؤكدا على الحرية. فقد قال فيه الرئيس الاسد انه فهم التأييد الشعبي «تأييدا لحرية المواطن وكرامة الانسان» وأنه فهمه «تأييدا لسيادة القانون».

ـ ثم كان خطاب الحرية في عام 1978 « العواطف الدافقة التي تبارى المواطنون في إظهارها» هي كما قال السيد الرئيس في الخطاب (تأكيد على ضرورة استمرار العمل من أجل ترسيخ الحرية في البلاد وتوفير مقومات هذه الحرية). وفي هذا الخطاب حدد السيد الرئيس مهمات أمام العمل الوطني في المرحلة المقبلة. واختصت المهمة الثامنة بالحرية فقال السيد الرئيس فيها كلاما لعله أبلغ ما قاله فيها أي من حكام العرب والعالم فلنقرأ:

« إن الحرية قيمة كبرى في الحياة. وهذا ما أكدناه باستمرار منذ 1970/11/16».

ان الانسان الحر هو الانسان القادر على العطاء. فالحرية التي يمارسها الانسان هي التي توفر امكانات العطاء المتبادل بينه وبين الحياة وتعطيه الحياة. وبقدر ما يمارس الانسان الحرية بقدر ما تزداد وتنمو امكانات هذا العطاء المتبادل. وبالتالي فان توفر الحرية يغني الانسان والحياة معا. وينتج عن ذلك أنه فيما عدا تلك الاجراءات التنظيمية التي تستلزمها الحياة ذاتها، كالقوانين والانظمة، فان كل ما يحد من الحرية انما يعطل جزءا من طاقة الانسان والحياة... ويترتب على هذا أن مزيدا من الحرية يعني مزيدا من مناعة الانسان وقوته ومناعة الحياة وقوتها. ومن هنا قلت في مناسبة سابقة «اننا احرار بقدر ما نملك من قوة وأقوياء بقدر ما نملك من حرية.

ان هذا يرتب علينا أن نتابع العمل على خلق وتعزيز مناخ الحرية في بلادنا وايجاد وتعزيز الصيغ العملية لتوفير هذا المناخ.

ولست الان بصدد ما أقول ماذا علينا أن نفعل في هذا المجال اذ حققنا في

الماضي بعض ما نرى انه مطلوب. ولكن ما هو مطلوب كثير ومتعدد. وقد يختلف بين مرحلة زمنية وأخرى.

ولكنني في هذا الاطار أريد أن أقول أن أحدا في بلادنا لن يسال بسبب معتقده أو رأيه ما دام يمارس معتقده ويعبر عن رأيه في حدود الدستور والقوانين.

وأريد في هذا الصدد أن أشير الى أنه اذا كانت ظروف صراعنا مع العدو، وما يتطلبه أمن المواطن بسبب هذه الظروف قد اقتضت قيام حالة الطوارىء لانه فيما عدا ما يتعلق بأمن الدولة. كما نصت على ذلك القوانين، فلا يجوز استخدام الاحكام العرفية.

وقد علمت من وفود المحافظات انه كانت هنالك بعض الحالات استخدمت فيها الاوامر العرفية خارج النطاق الذي أشرت اليه. وأنا أطلب الان الى الجهة المختصةوقف مفعول هذه الاوامر. وان كانت ترى أنها صدرت لاسباب وجيهة».

● حق الانسان العربي الفرد في الديموقراطية: بما أن الديموقراطية انما هي حق المواطن السوري في اختيار ذلك الاسلوب من الديموقراطية الذي يناسبه وحين ذهب المواطن السوري إلى صناديق الانتخاب لكي يبدي رأيه في انتخاب حافظ الاسد رئيسا للجمهورية في آذار 1971 كانت تلك هي المرة الاولى منذ عشر سنوات (أي منذ الانتخابات النيابية في عام 1961) التي يطلب الحكم فيها من الشعب المساهمة في تنصيب قيادته السياسية.

ـ في خطاب 1971 أشار السيد الرئيس الى الحقيقة آنفة الذكر فقال: «كان الاستفتاء على منصب رئاسة الجمهورية تأكيدا لمبدأ المشاركة الشعبية في حمل المسؤولية». وفي هذا الخطاب وصف الرئيس الاسد المنصب بأنه «ليس سلطة بقدر ما هو أمانة ومسؤولية» ويكون المنصب ساميا بمقدار التفاف جماهير الشعب من حوله وتأييدها من يتبوأه».

وأحب السيد الرئيس أن يتوجه في خطابه الى كل الناس لا الى الحزبيين فقط فقال: «انني لكم جميعا وانتم اخوتي وأبنائي وجميعكم سواسية في نظري».

ـ وفي خطاب 1978 ركز السيد الرئيس مفهوم الجبهة كما ركز على حقوق المرأة واختصها بالمهمة العاشرة، وهذان الامران انما يصبان في اطار

الممارسة الديموقراطية. كذلك أعاد في هذا الخطاب ما قاله عام 1971 عن نظرته الى الرئاسة من أنها مسؤولية وأمانة، والتزام بكل ما ذكره في عام 1971 كما يلي: «أكرر اليوم ما قلته قبل سبع سنين انني لكم جميعا. لا أفرق بين مواطن ومواطن الا بقدر حبه لوطنه وخدمته له» وفي ختام خطابه وردت فكرة مؤثرة تعيد الى الاذهان أصفى مفهوم للديموقراطية الا وهو مفهوم الديموقراطية المباشرة كما مورس في أثينا. وتدل هذه الفكرة على المدى العميق الذي تتشبع به روح الرئيس بالديموقراطية: «أتمنى لو كان ذلك ممكنا أيها الاخوة والابناء، لو استطعت بعيد الاستفتاء، أن التقي بكل فرد منكم لاشد على يده وأبثه حبي وتقديري».

ـ أما خطاب عام 1985 فقد ركز على جانبين من أهم جوانب الممارسة الديموقراطية. الجانب الاول هو حس المسؤولية عند المواطن، والجانب الثاني هو جانب المحاسبة. ففي الجانب الاول ركز على ضرورة انماء الشعور بمسؤولية كل فرد عن كل ما يهم الامة بعامة والوطن بخاصة: «ان حس المسؤولية يجب ان يتجلى في سلوكنا اليومي وممارستنا اليومية أينما كان موقعنا وأيا كانت أعمالنا». ثم تابع هذه الفكرة فكأنه كان يؤسس لما عرف في تاريخنا باسم حلف الفضول، حيث لايسكت أعضاء الحلف على ظلم فقال:

«الكهرباء المصروفة هدرا، والماء المصروف هدرا، ووقت العمل المهدور، وخرق النظام العام، والاعتداء على قانون السير، والباب المكسور في مكتب وغياب أستاذ عن درسه دون ضرورة مبررة. كل هذه وغيرها وغيرها ليست ملكا لفرد انما هي ملك الشعب ومن اعتدى عليها فقد اعتدى على الشعب، أي علينا جميعا. ومن هنا فنحن جميعا معنيون ولايجوز أن يقول أحدنا أن هذه ليست مسؤوليتي وانما مسؤولية فلان وفلان. نعم انها مسؤولية فلان ولكن مسؤولية فلان لاتنفي مسؤوليتي كما أن مسؤوليتي لاتنفي مسؤولية فلان، والامر أن لكل قناته، والشكل الذي يمارس فيه هذه المسؤولية. فقد تكون هذه مختلفة أو مؤتلفة.» وفي الجانب الثاني وهو جانب محاسبة المقصرين والمخطئين قال السيد الرئيس: «سنحاسب المقصرين والمخطئين.. وعلى جميع مستويات السلطة أن تعي هذا القرار جيدا... ولابد من التاكيد على أهمية الدور الموضوعي الذي يجب أن تقوم به الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة. في هذا

الشان. ومن واجب وسائل الاعلام بشكل خاص أن تبحث عن الحقيقة ولاتسكت عن الخطأ». ولاريب أن اصرار السيد الرئيس على دور وسائل الاعلام في عدم السكوت عن الخطأ انما يتوج هذه الوسائل ويحق سلطة رابعة في الدولة. وبدا السيد الرئيس في هذا الخطاب الحديث عن فكرة سيتحدث عنها في المستقبل مرات. هذه الفكرة هي واجهية المؤسسات. قال الرئيس الاسد: «ان البلاد بحاجة الى مؤسسات واجهية. انها بحاجة إلى ان يمارس الجميع مسؤولياتهم كاملة».

ـ ثم اتى خطاب 1992 تتويجا في نظرته الى الديموقراطية. فيه تحدث الرئيس الاسد باسهاب عن تجربة الجبهة الوطنية الديموقراطية في سورية فقال: «نشا حوار حر بين جميع الاحزاب «التي كانت قبل ثورة آذار لايفرض أحد على أحد رأيا... وقد يقال أنه وجدت جبهات وطنية في بلدان أخرى وأقول: ان التجربة تختلف جدا من حيث تاريخيتها ومحتواها ونظام عملها وفاعليتها». وذكر السيد الرئيس أن الجبهة كانت انجازا وطنيا هاما ومكسبا كبيرا لقضايا الشعب والوطن». الا أن الرئيس الاسد لايقف فقط عند الانجاز الذي كانته الجبهة والذي جاءت به، بل هو يتابع فيقول: «ومع ذلك فاننا نرغب من الجبهة أكثر مما تحقق، ومازال أمامنا الكثير مما يمكن عمله من التطوير» وتابع الرئيس الاسد في هذا الخطاب شرحه لوجهة نظره في الديموقراطية فرأى أن «صيغة الديموقراطية التي اختارها شعبنا ليست اطارا جامدا وليست طريقا موصدا بل هي موضوع حي يتطور ويتجدد. فالديموقراطية ليست سلعة تستورد من هذا البلد أو ذاك... ولكي يمارس شعب من الشعوب الحياة الديموقراطية لابد من تحقيق توازن دقيق جدا بين الصيغة أعني الهيكلية والقوانين وبين محصلة المعطيات الثقافية والتراثية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يملكها أو يتمتع بها هذا الشعب». وبالطبع فالصيغ الديموقراطية عديدة بتعدد الظروف، حتى أنه في كثير من الاحيان بدت هذه الصيغ والتي تسعى الى الهدف نفسه متباينة الى حد التناقض. ثم قال الرئيس الاسد في عبارات تبدو كأنها رد على من يشكك بالديموقراطية السورية. «نحن أقرب الى الديموقراطية ويمارس المواطن في بلادنا دورا أكثر اتساعا وعمقا من الدور الذي يمارس في الكثير الكثير من بلدان العالم بما فيها البلدان المتقدمة

التي ترفع لواء الديمـوقراطية على طريقتها». لماذا يرى السيد الرئيس اننا اقرب من غيرنـا الى الديمـوقـراطيـة؟ الجواب: **«لان لـديـنـا عددا كبيرا مـن الاحـزاب والمنظمات والنقابات، بل وفوق هذا فان أكثـر من ثلث أعضاء هذا المجلس كما اذكرهم ممن يمكن أن نسميهم المستغلين...».** أما أحزابنا السورية فهي **«أحزاب وطنية لها تاريخ طويل..».** هل يعني القول بأن لـدينا عددا من الاحزاب وان لهذه الاحزاب تاريخهـا هل يعني هذا القول بـأن الباب أوصد أمام قيام أحـزاب جديدة؟ **يجيب السيد الرئيـس بالنفي« ان وجود عدد من الاحزاب لايعنـي انه لايوجد احتمال قيام أحزاب وطنيـة جديدة».** لقد طبقت سـورية التعددية الحزبيـة قبل الكثيرين من الـذين يتحدثون عن التعدديـة هذه الايام. الا أن الديموقـراطية لاتعني الفوضى. وبالتالي فـان تجربة سورية الديموقراطية النـاجحة ليست نهاية المطاف. قال الرئيـس الاسد: **«لااقصد أننـا في المثل الاعلى الذي نـريده... وهـذا يعني أن لانجمد في مكان. وأن نقف باستمرار عند نقطة معينة».**

ان الـديموقـراطيـة عند السيد الـرئيـس هي لبـاس **نصنعـه نحن بحسب احتياجاتنا. وليست (اللبـاس الذي صنعه الاخرون).** وينتقد الرئيس الاسد في خطابه هذا أؤلئك الذين يجعلون الديموقـراطية سؤالا عن فرد فيأتون الينا يسالون عن هـذا الفرد أو ذاك ويحاولـون التدخـل في شؤوننا الـداخلية. كـذلك ينتقـد من يجعلون الديموقراقية صيغة واحدة. ففي «الغـرب توجد ملكيات وتوجد جمهوريات ويوجد أحيـانا رئيس وزراء هو القمـة ويوجد أحيانـا رئيس جمهورية هـو القمة». وأحب أن أضيـف هنا شيئـا يذكـره لنا التاريـخ. حين قامـت الثورة الامـريكية على الحكـم الانجليـزي عـام /1776/ كـان أعلى شعـار رفعتـه هـو أنها **ثـورة ديموقـراطية ضد نظام حكـم ملكي،** وكان حديثهـا عن الديموقـراطية يتركز على تبيان التناقض بين الديموقراطية وبين نظام الحكم الملكي. **وتابع السسيد الرئيس في خطابه مؤكدا ضرورة التقدم دائما على طريـق الديموقراطية فقال: «لاأعتبر أن ما نحن فيـه المثل الاعلى فيجب دائما أن نبحث عن الاحسـن والافضل ولكن بحسابات دقيقة فان الخطا في هذه الامـور يجر الى اخطاء وتفلت الامور وندفع الثمن الباهظ كما حدث بـالنسبة للاخرين»** ولاريب أن الرئيس الاسد كان يشير بهذا الكلام عن الحسابات الدقيقة الى تجربة عـربية تحولت من نظام الحزب الواحد الى نظام التعـددية وفعلـت ذلك دون حسـابات دقيقـة فكانـت الفوضـى. لم يذكر

الرئيـس الاسد اسم تلك التجـربة الا اننا نعـرف أنها التجربة الجزائرية. ومـاتزال أحداث الجزائر معنا الى اليوم. تـدمي قلوب العرب كل يوم. ونـأمل أن تنجلي الامور في ذلك البلد العربي المنـاضل. ولن تنجلي الا اذا كانت الحسابـات دقيقة كما نبه الى ذلك الرئيس الاسد. وتـابع الرئيس الاسد حديثه عن الـديموقراقية في خطاب 1992 **فـركز على مـا تعنيه الـديموقـراطيـة من احترام القـوانين وتحديثها وأهميـة ترسيخ دور السلطة القضائية.**

● حقوق الانسان العربي في كلمة القسم الرئاسي الخامس:

أدى السيد الـرئيس يـوم 11/3/ 1999 قسم الـرئاسة، ثـم وجه الى مجلس الشعب كلمة بمناسبـة تاديته القسم. ولعل أهم ما يميز أجـواء الكلمة الجديدة، هو **انها اتت في موسـم تهيؤ العالم لاجتياز الفيـة جديدة عنوانها وحـدة الاتصال العالمي.** وجاءت الكلمة منفتحة على هذه الآفـاق العلمية — التطبيقية. مستخلصة منها ما ينبغـي أن يستخلص. ومن هنا فقـد يكون من الصواب اطـلاقنا على الكلمة وصفاً نـابعاً مـن الجو المحيط بها. انها — كما أرى— كلمـة **« حريـة المناقشة والمشاركة».**

ولاتغيب الحقـوق الاربعة التي أحببنا متـابعتها فيما سيبقى. لاتغيب عـن كلمة القسم الرئاسي.

—**حق الانسان العربي في وحدته القومية** حيث تجلى ذلك واضحا في الكلمة. وكعادة الرئيس الاسـد لم يتوقف في البحث عند حدود التشخيـص بل تقدم ليصف العـلاج في الوضـع العربي اليـوم وهنا وضعـت **«وخوف البعـض من البعض الآخر»** وفي المتاهـات السياسيـة التي نسمعهـا منذ مـدة ترد مطـالبات بـاعتزاز، ومطالبـات مضادة باعتزاز متبـادل كيف تتكامـل الكلمة مع هذه المتـاهات؟ **يقول السيد الرئيس... «لقد وقعت أخطاء كبيرة من هذا الشقيق أو ذاك... انني أوعد الاشقاء المسؤولين العرب في كـل مكان الى وقفة شجاعة ومسؤولـة تساعد على تحقيق مـراجعة نقـدية ومـوضوعيـة للوضـع العربي»** وتتابـع الكلمة **« إن سوريـة... ستستمر بـالعمل الجاد والمسـؤول لتحقيق التضـامن العـربي... ووضع اسس وضوابط جديدة للعلاقات العربية».**

وتلازم في الكلمة الحديـث عن **حق الانسان العـربي في وحدته المقدسـة مع**

حقه في التحرر من الاستعمار الاستيطاني وهكذا ففي ذات الاطار الذي خصصته الكلمة للحديث عن الوحدة العربية جاء الحديث عن انتصار ارادة الشعوب على قوة المعتدي، وهنا المعتدي الاسرائيلي أي تعبير عن حتمية الانتصار قالت الكلمة : «اننا واثقون اننا سنستعيد أرضنا المحتلة في الجولان مهما طال الزمن أو قصر ومهما بلغت قوة المعتدين ومهما ضاقت ظروف العرب».

فاذا انتقلنا بعد هذا الى حق المواطن في الحرية صادفتنا مجموعة أفكار تؤكد على هذا الحق. فتجديد الولاية عهد متبادل بين السيد الرئيس وبين الشعب — اي المواطنين. وصيانة كرامة الشعب أمر يقع في موقع الايمان الراسخ وبنتيجة ما وصلت اليه المسيرة «أصبح كل مواطن شريكا في القرار وفي تحمل المسؤولية» وتتابع الكلمة حديثها عن حق المواطن في الحرية في فكرة رائعة: «ان اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة والمشاركة هي ضمانة لتحقيق المسار الديموقراطي».

ويرتبط حق المواطن في الحرية بحقه في الديموقراطية، وتأتي الكلمة لتبين اهمية الجانب المؤسساتي للديموقراطية فليست الديموقراطية «ممارسة المواطن لحقه في انتخابات ممثليه في المؤسسات المنتخبة، بل هي أيضاً ممارسة هذه المؤسسات لدورها، في ما حدده الدستور «القانون» وان تلكؤ اية مؤسسة في ممارسة دورها في تحمل مسؤولياتها باتخاذ القرار المناط بها يشكل اضعافاً للبلاد» ولأن المجالس التشريعية في كل نظم العالم هي المناط الاول للديموقراطية، فاننا نجد الكلمة توجه ما يشبه التنبيه الى مجلس الشعب ليمارس دوره، تمتدح الكلمة التعاون بين مجلس الشعب وبين الحكومة ومجالس الادارة المحلية والاجهزة الحكومية، ولكنها تحذر: «لاينبغي أن يكون هذا التعاون على حساب دور اي من هذه المؤسسات، خاصة مجلس الشعب الذي عليه أن يمارس بصورة فعالة دوره في الرقابة والمتابعة والمحاسبة».

ملف الانتخابات والأحزاب الاسرائيلية

● الرفيق : كرم فواز الجباعي

شهدت الحياة السياسية الداخلية الاسرائيلية تمزقاً عنيفاً وخطيراً لم يسبق له مثيل فلقد رافقت الحملات الانتخابية انقسامات حادة ومواجهات عنيفة ما بين العلمانيين والمتدينين والشرقيين والغربيين والسفارديم والاشكناز إضافة إلى حالات من التوتر والتهديد بالقتل.

من المعلوم أن الانتخابات تُجرى في الكيان الصهيوني مرة كل أربع سنوات وآخر انتخابات كانت عام 1996 لكن حكومات الكيان الصهيوني وفي كل مأزق سواء سياسي أو اجتماعي تلجأ إلى تقديم موعد الانتخابات على مبدأ الهروب إلى الأمام فما زلنا نذكر وبعد مجزرة قانا الرهيبة قام شمعون بيريز بتقديم موعد الانتخابات وهاهو ايضاً بعد توقيعه اتفاقات«واي» مع الفلسطينيين وبهدف الهروب من تنفيذها ايضاً يقدّم موعد الانتخابات المهم بعد جدال ومناقشات تبلورت الخطوط الهيكلية الأساسية للانتخابات الاسرائيلية فقد أعلن رسمياً أسماء المرشحين لرئاسة الحكومة وللكنيست الخامسة عشرة والتي ستجري في السابع عشر من أيار القادم وقد بلغت حصيلة قوائم الأحزاب 33 قائمة حزبية وغير حزبية ستخوض الانتخابات القادمة وهناك ستة متنافسين على رئاسة الحكومة.

1 — **بنيامين نتنياهو** رئيس حزب الليكود.
2 — **ايهود باراك** رئيس حزب العمل ورئيس حركة إسرائيل واحدة.
3 — **يتسحاق مردخاي** — رئيس حزب الوسط.

4 — **بيني بيغن** رئيس حزب حيروت ورئيس كتلة الاتحاد الوطني(ابن الارهابي مناحيم بيغن).

5 — **يوسف بقاد** من المتدينين.

6 — **عزمي بشارة** — حزب التجمع الديمقراطي — قائمة المرشحين(البلد).

●الأحزاب الإسرائيلية:

هناك ثلاثة أحزاب رئيسية حالياً على الحلبة السياسية هي الليكود — العمل — **الوسط** أما باقي الأحزاب فإنها تطمح وتتطاحن على الحقائب الوزارية ومقاعد الكنيست. بالنسبة للأحزاب الرئيسية نقدم لمحة موجزة عنها:

— **حزب الليكود(التكتل):** أسس هذا الحزب عام 1973 ويعتبر حزباً يمينياً متشدداً ويطلقون على أعضائه اسم(الصقور) لمواقفهم المتشددة والليكود هو الحزب المنافس على منصب رئاسة الحكومة مقابل حزب العمل منذ قيام الكيان الصهيوني.

— **حزب العمل: أسس عام** 1968على أنقاض أحزاب عمالية ثلاث هي: ماباي — احدوث هاعفودا — رافي — يدعي أنه حزب اشتراكي يطلقون على اعضائه(الحمائم) وقد أسس هذا الحزب دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني.

— **حزب الوسط:** هذ الحزب ظهر على الساحة السياسية لأول مرة حديثاً **يتزعمه يتسحاق مردخاي وزير الحرب السابق الذي ترك الليكود بعد الخلافات الحادة مع نتنياهو على خلفية الشرقيين والغربيين** حيث يريد نتنياهو استبعاد كل اليهود الشرقيين من حزب الليكود وهذا ما حصل فعلاً فلا يوجد في طاقم الليكود أي يهودي شرقي.

نائبه في الحزب **امنون شاحاك رئيس الأركان السابق** إضافة إلى شخصيات أخرى مثل دان ميريدور — داليا رابين ابنة اسحاق رابين المقتول وقد أعلن اليهودي الأمريكي(رون لاودر) عن دعمه الكامل للحزب الجديد وتقديم الأموال اللازمة علماً أن نفس المليونير قد قدم الدعم المالي لنتنياهو في حملته الانتخابية

السابقة.

ولدى سؤال(شاحاك) حول الحزب الجديد الوسط قال:

«إن الخلافات بين المتدينين والعلمانيين وبين اليسار واليمين وبين المستوطنين الجدد والقدامى وبين اليهود الاشكناز والسفارديم تحولت إلى هوة من الكراهية وتابع شاحاك أننا أصبحنا على عتبة حرب داخلية قد تؤدي إلى كارثة واصبح العنف يسيطر على حياتنا .. كل هذا بسبب سياسة نتنياهو الغبية التي يحاول من خلالها إرضاء الجميع على حساب الجميع».

● الأحزاب الأخرى:

— **حزب تسوميت:** يرأس هذا الحزب الارهابي **رفائيل ايتان** الذي يعمل وزيراً للزراعة في حكومة نتنياهو أسس هذا الحزب عام 1988 .

— **حزب غيشر:** يرأسه الوزير السابق **دافيد ليفي** الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة نتنياهو واستقال منها بسبب الخلافات الشديدة معه أسس هذا الحزب عام 1990 .

— **حزب شاس:** يتزعمه الحاخام **آرييه درعي** المتهم بالرشوة والفساد والذي حُكم عليه مؤخراً بالسجن خمس سنوات غالبية أعضائه من اليهود الشرقيين أسس عام 1983 حزب ديني ذو طابع شرقي.

— **حزب المفدال:** يتزعمه الوزير **اسحاق ليفي** وزير المواصلات السابق ويطلقون عليه اسم حزب المتدينين الوطنيين أسس عام 1956 .

— **حزب يهودا هاتورا:** حزب ديني يشرف على المدارس الدينية والمعاهد الدينية وهو الحزب الوحيد الذي يدخل في أي ائتلاف حزبي.

— **إسرائيل بعالياه:** حزب المجاهدين الجدد أسس عام 1996 من قبل وزير الصناعة والتجارة **ناتان شارانسكي وهو مهاجر يهودي روسي.**

— **حزب الطريق الثالث:** أسسه الوزير **افيغدور كهلاني** وزير الأمن الداخلي وهو حزب داعم لسياسات الليكود أسس عام 1996 .

— **حزب ميرتس:** يتزعمه عضو الكنيست **يوسي ساريد** أسسه عام 1992 من ثلاثة أحزاب صغيرة ويؤيد حزب العمل.

— **حزب موليدات:** حزب ديني أسسه عضو الكنيست لـ رحبعام زئيفي عام 1996 يدعو إلى إقامة إسرائيل الكبرى على اعتبارات دينية.

— **أحزاب مسجلة لم تشارك في الحكومة السابقة وهي:**

، — **الحزب الشيوعي الاسرائيلي** — منظمة العمل الديمقراطي (داعم) — التحالف التقدمي حزب الاستيطان — متقاعدوا إسرائيل — شينوي — حقوق الرجل في العائلة (راعش).

— **يسرائيل احات (إسرائيل واحدة)** : حزب داعم لحزب العمل **يتزعمه (موكي بشار)** الذي كان قائداً لوحدة الأركان الخاصة ونائبه عميرام كرمون بروفسور في الجامعة العبرية.

— **شنيوي** : يتزعمه **ابراهام بوداز** يدعو ضد الإكراه الديني وإلى حرية ممارسة الاديان والتقاليد والصحفي بوشيف لبيسد نائباً له.

— **يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا):** يتزعمه **افيغدور ليبرمان** وهو مستشار نتنياهو وصديقه الشخصي.

— **عام آحاد** :**(شعب واحد)** يتزعمه عضو الكنيست وزعيم الهستدروت **(المنظمة العمالية)** عامير بيرتس الذي أعلن أنه سيدافع عن حقوق العمال.

— **صوت البيئة:** يتزعمه المديرة العامة لوزارة البيئة **نحاما دونين**.

— **حزب حيروت:** يترأسه عضو الكنيست **بيني بيغن** الذي رشح نفسه لرئاسة الوزارة أيضاً.

— **حزب الخضر:** يتزعمه **فادفيشر** ويدعي أنه سيعمل ويكافح من أجل نظافة البيئة وكبح جماح التلوث.

— **حزب عتيد:** يتزعمه **روني ميلر** مستشار نتنياهو السابق ويدعي بأنه سيكون لكل أبناء إسرائيل.

— **حزب مهاجري أثيوبيا:** (الأمل) يتزعمه **افريم يونا** الذي قال أنه سيرفع الطائفية عن أبناء طائفته الفلاشاة (الأثيوبيون).

— **حزب النقب:** أسسه ويتزعمه **فيني بداش** الذي أعلن أنه سيعيد أفكار بن

غوريون إلى الحياة.

— **حزب كازينو:** أسسه ويتزعمه **عيزراتيسونا** هذا الحزب يطالب إضفاء الشرعية على محلات القمار والنوادي الليلية ويؤيد إقامة محلات القمار والملاهي ويطالب بتنزيل الضرائب حتى 20% فوراً.

— **حزب قوة المتقاعدين:** أسسه **جدعون بن يسرائيل** والذي سيدافع عن حقوق المتقاعدين ووصفهم جدعون أنهم الطبقة المقهورة والمسحوقة.

— **حزب راعش:** أسسه **يعقوب شلوس** يطالب بحقوق الرجل بالعائلة.

— **عيلا يروك:** (الورقة الخضراء) الذي يتزعمه **بوعز منحتل** ويدعو للسماح بشكل علني باستخدام الحشيش والمارجوانا الخفيفة والسماح ببيعها في المحلات وتوفير الأصناف الجيدة.

— **حزب الطبيعة:** أسسه **رؤوفين زلينكويسكي** يدعو إلى خلق مجتمع متجانس دون الرجوع لموضوع الدين أبداً.

— **ماركو بعاليا:** أسسه **أبراهام نسولين** حزب خاص بالمهاجرين من شمال أفريقيا.

— **حزب المركز التقدمي:** أسسه البروفسور **(أدريان يونوبيتش)** وهو يهودي روماني يدعو إلى المساواة والعدالة بين المهاجرين والمستوطنين القدماء.

— **حزب الخلاص:** أسسه **عاموس برنس** يدافع عن حقوق النساء.

— **حزب هاتكوما (النهوض):** أسسه **اوري ارئيل** يدعو إلى جيل بعيد عن الطائفية.

— **حزب ميماد (البعد):** حركة دينية جديدة تدعو إلى المساواة بين اليهود الشرقيين والغربيين.

هناك أحزاب في الوسط العربي وهي:

حداش — التحالف الديمقراطي — جبهة المساواة — القائمة الموحدة — حزب البلد — القائمة العربية — القائمة العربية الاسلامية.

— **أحزاب جديدة لكنها لم تدخل الانتخابات:**

— حزب بنيناروزنبلوم — قانون الطبيعة — (تمثيل مساوي — يش) —

(لبق — مهاجرون من أجل إسرائيل) — قوة وأمل للاحياء — زعامة يهودية لإسرائيل)

● تزوير وتهديد بالقتل:

مشكلة التزوير الكبرى كانت في قائمة عضو الكنيست **(بيني بيغن)** حيث **اتضح أن أكثر من أحد عشر ألف توقيع هي تواقيع مزورة الأمر الذي كاد يمنع ترشيح بيني بيغن لرئاسة الوزراء لأن القانون يطالب بانه من سيرشح نفسه للرئاسة عليه جمع أكثر من / 50 / ألف توقيع** لكن الذي أنقذ بيغن هو ممثل كتلة يسرائيل بعالياه / عناب كراوس / الذي تلقى رشوة هو وخمسة أعضاء من الكتلة من حزب حيروت(بيني بيغن) كي يتقدموا ويعلنوا تأييدهم لترشيح بيغن لرئاسة (الوزراء) وبهذا الشكل تم **حل مشكلة التواقيع المزورة** والتي أعلن عنها التلفزيون الاسرائيلي صراحةً.

اما عن **التهديد بالقتل** فمع بداية الحملة الانتخابية وأثناء دخول امنون شاحاك من حزب الوسط إلى مستوطنة**(بتاح تكفا)** أكبر مستوطنة صهيونية لإلقاء برنامج للحزب وقف أحد المستوطنين ووجه له تهديداً بالقتل إذا لم يغادر المستوطنة فوراً وفعلاً اضطر شاحاك للمغادرة لكن مجلس المستوطنات تدخل وحل الإشكال معه حيث تم إخطار المستوطن وقدم اعتذاراً إلى شاحاك خوفاً من إحالته للقضاء.

التهديد الثاني كان إلى **الوزيرة ليمور ليفنات وزيرة الاتصالات** التي أعلنت في بداية الحملة ترك حزب الليكود لكن نتيجة التهديدات أعلنت أنها باقية وسحبت ترشيحها إلى منصب متقدم في الحزب أيضاً.

إضافة إلى العديد من التهديدات التي لم تعلن كما صرحت بذلك إذاعة صوت جيش الدفاع التي قالت أيضاً أن وزير الأمن اضطر إلى وضع الكثير من الوزراء والزعماء تحت الحراسة المشددة في أعقاب التهديدات التي وجهت لهم.

●مواقف الأحزاب الاسرائيلية من الجولان السوري المحتل:

رغم محاولة كافة الأحزاب الاسرائيلية عدم التطرق إلى موضوع الجولان

المحتل أثناء الحملة الانتخابية المسعورة كانت الصحافة دائماً تطلب إيضاحات من الزعماء السياسيين حول مواقف أحزابهم من هضبة الجولان السوري المحتل وهذه الأحزاب جميعها تدرك أن الجولان أرض سورية عربية ولا بد من عودتها إلى الوطن الأم سوريا لكن الجميع لم يحاول أن يساوم بحجج واهية مزورة.

حزب الليكود : رغم مواقفه المتشددة والرافضة للانسحاب من الجولان حاول عدم التطرق لهذا الموضوع وقال أنه يؤيد قانون القضاء والإدارة على هضبة الجولان أي لا يؤيد أي حل وسط بشأن الانسحاب من هضبة الجولان.

حزب العمل : باراك أيضاً حاول عدم التطرق لهذا الموضوع لكنه بذات الوقت أكد استعداده لبحث الموضوع مع الجانب السوري وأضاف أنه لا بد من بحث المشكلات الأساسية منها عمق التنازل في هضبة الجولان.

حزب الوسط: الحزب الذي أعلن موقفه بصراحة أكثر من غيره على لسان رئيسه **يتسحاق مردخاي الذي أعلن أنه لابد من الانسحاب من الجولان واستئناف المفاوضات مع سوريا** ولا بد من حل وسط يرضي الجميع.

حزب الطريق الثالث: الذي يتزعم مجلس المستوطنات ويدعو إلى الحفاظ والتمسك بالجولان كاملاً قال الرجل الثاني بهذا الحزب إيلي مالكا ورئيس لجنة المستوطنات أن الأحزاب لا تحافظ على الغموض فحسب في موضوع الجولان وإنما تخدع الجمهور الاسرائيلي إذ لا توجد إمكانية حل وسط في هضبة الجولان.

وأضاف إيلي مالكا:

إن نتنياهو وباراك ومردخاي ويا للأسف جميعهم مستعدين للحلول الإقليمية.

ميرتس: أكدت حركة ميرتس في بيانها الانتخابي أنه مقابل **سلام كامل مع سوريا يقوم على ترتيبات أمنية متشددة وضمان موارد المياه يجب الانسحاب من الجولان** وهذه الحركة الوحيدة التي أعلنت صراحة أنه لا بد من الانسحاب من الجولان.

المفدال : حزب المفدال اليميني قال أن الجولان جزء من إسرائيل وبموجب

قانون الجولان يجب المحافظة وعدم الانسحاب منه.

شينوي: حزب شينوي على لسان زعيمه يوسف ليبيد قال إنه يؤيد حل وسط بشأن الجولان.

بنينا دورنبلوم: التي أسست حزب يحمل اسمها قالت في مقابلة تلفزيونية علينا إجراء استفتاء شعبي حول الانسحاب والشعب هو الذي يتحمل مسؤولية القرار بالانسحاب أو البقاء.

والجدير بالذكر أنه في آخر استطلاع للرأي أجرته صحيفة يديعوت أحرنوت الاسرائيلية حول الانسحاب من الجولان فإن 70 % من المستوطنين يعارضون الانسحاب من الجولان. أما باقي الأحزاب فلم تتطرق إلى الموضوع صراحة.

خلاصة القول أن كل هذه الأحزاب ما هي إلا وجهان لعملة واحدة هو الكيان الصهيوني القائم على الارهاب والتزوير والاحتلال والقتل والتدمير والمراوغة ومحاولة التوسع وتحقيق أحلام توراتية مزورة مكشوفة للجميع.

الاردن — القوى السياسية والحزبية
آفاق معاصرة

●إعداد الرفيقة: ليلى محفوض

لمحة تاريخية:

تشكل المجتمع الاردني — كإمارة — منذ عام 1922 على الطريقة التقليدية «ذات الرأس» الطريقة التي كان يحتوي فيها الملك الأحداث الخطيرة وهذا المبدأ قامت عليه اللبنة الاساسية للملك لاستمرار العرش الهاشمي.

في عام 1946 حصل الاردن على استقلاله وتوج الملك عبد الله بن الحسين الأول ملكا عليه واصبح اسمه المملكة الاردنية الهاشمية منذ ذلك التاريخ.

لعبت اعتبارات عديدة في تشكيل الحياة السياسية في الاردن منها انخفاض عدد سكانه، وتنوع خصائصه الجغرافية القاسية كما أن سكان الاردن بضفتيه الشرقية والغربية تضمان شعبان عربيان، جمعتهما الظروف بعد حرب 1948 ليكونا دولة واحدة واعتباراً من عام 1949 أصبح فلسطينيو الضفة الغربية اللذين وقد سكنوا الضفة الشرقية بعد النكبة، أردنيون.

وقد كان لاندماج الفلسطينيين في الحياة الأردنية أثره، حيث لعبوا دوراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقتحموا مختلف ميادين الحياة.

لمحة جغرافية:

الاردن قطر عربي شقيق، يحتل موقعاً استراتيجيا لوقوعه عند ملتقى مناطق ودول المشرق العربي التي تقع شرق البحر المتوسط مساحته بحدود97 الف كم2 ويتمتع بتنوع كبير في التضاريس والطبيعة وله حدود مشتركة مع جيرانه العرب بطول 1586 كم.

— **العربيـة:** هي اللغـة الرسميـة في المملكة ويبلـغ عدد سكـانها حتى عـام 1998 بحدود 4,5 مليون نسمة، اعمار نصفهم تحت الـ 15 عام.

— المناخ صحراوي في أكثر من 75% من البلاد،وينقسم الاردن إلى ثلاث مناطـق جغرافيـة ومنـاخيـة هـي وادي الاردن بسهول المرتفعـات الجبليـة— الصحراء الشرقية أو منطقة البادية.

تعتبر منطقة الغور مـن أخصب الاراضي فيه— سلة غـذاء الاردن— اذ ترتفع فيهـا معدلات هطـول الامطـار الشتويـة حيث يجري فيه نهر الاردن ويصـب في البحر الميت الذي يعد أكثر منطقة انخفاضا على سطح الكرة الارضية 397 م تحت سطح البحر، وهو مشبع بالاملاح والمعادن ويزيد محتواه الملحي بثمان مرات عن درجة ملـوحة المحيطـات العالميـة اكتسب اسمـه من عـدم قدرة النبـات والاحياء الطبيعية على الحياة فيه . هـذا إلى جانب ينابيع المياه المعـدنية المجاورة الصـالحة للعلاج الطبي والتي تجذب الزوار اليه من كافة انحاء العالم.

كما تمثل مدينة العقبة الثغر البحري الوحيـد للاردن حيث يبلغ طول سـاحلها 40 كم وتعتبر المنتجع السياحي والمناء الوحيد للاردن أضف إلى انها تحوي أجمل الشعب المرجانية في العالم.

— **عمان:** هي العـاصمة ويعيـش فيها 55 % من مجموع السكـان وتبلغ الكثافة السكانية فيها 149 نسمة في الكم2 تمثل المركز الاول من حيث حجم السكان في المملكة.

— معدل نمو قـوة العمل 3,5% سنويـا وتبلغ **نسبة مشـاركة المرأة** بهذه القوة 16% وذلك حسب احصائيات 1995.

الزيادة السكـانيـة: سنويا 3,8 % وتصل الكثافة السكـانية في المملكة إلى /57/ نسمة في الكـم2 وسطيا وغـالبية السكـان ينحدرون مـن أصل قبـائلي وعشائري ويمثلون العمود الفقـري للدولة ويحددون ملامح ثقافتهـا السياسية وطبيعة الـولاء، وقد لعبت هـذه الظاهرة دوراً اساسيـاً في تكريس النظـام الملكي وتعميق الـولاء لشخص الملك، بل وتحديـد المصادر الشرعيـة، مما جعـل شرعية النظام تحمل البعدين القبلي والديني.

التركيبة السكـانية: يستند النظـام الملكي في الاردن إلى مجموعة العشـائر

البدويـة ذات النفـوذ الاوسـع في السـاحـة الاردنيـة الى جـانـب بعـض الاسر والشخصيات الفلسطينيـة الذين قـدموا من الضفة الغـربية بعد النكبـة، وسلطة الملك كانت ومازالت **تراعـي التوازن بين هذه الشخصيات وقيـادة العشائر والاقليات الطائفية.**

وفي التركيبة السكانية هناك /30/ ألف من الشركس، ومجموعة صغيرة من الشيشان واخرى من الارمن.

يدين معظم السكـان بالاسلام 95% ويشكل المسيحيون 3% إلى جانب اعداد قليلة من الشيعة .

● **الحياة السياسية:** الاردن دولة عربيـة دستورية نظام الحكـم فيه ملكي وراثـي ينتقل فيـه العرش مـن الملك إلى ابنـه، **والملك هـو رأس الدولـة ورأس السلطة التنفيذية، وهو الذي يعلـن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويعين رئيس الوزراء ومجلـس الوزراء ورئيس مجلس الأعيـان واعضاؤه وهو القائد الاعلى للجيش.**

ينظـم الـدستـور الاردني السلطـات الثـلاث التشريعيـة والتنفيـذيـة والقضائيـة ويتولى مجلس الأمة السلطـة التشريعية في الاردن ويتالـف من مجلسي النواب: ويضـم /80/ عضـواً ينتخبـون انتخـاباً حـراً بطـريقـة التصويت.

مجلس الاعيان: يتالف من /40/ عضوا يعينهم الملك.

— **مجلس الوزراء ويرتبط برئيس الوزارة الاجهزة المركزية التالية:** ديوان الموظفين— دائرة المخابـرات العامة— دائرة قاضي القضـاة— ديوان التشريع— ويبقى القضاة مستقلون عن السلطتين التنفذية والتشريعة.

● **الاوضاع الاجتماعية:** منذ عام /1989/ وبعد احداث نيسان التي سياتي ذكرها لاحقـاً بدأت عمليـة تنمية مـن أجل تحسين حيـاة أبناء الاردن، لكنهـا لم تشمل سوى فئـات قليلة من هذا الشعب، وكـذلك لم يطل هذا النمـو فرص العمل فيه.

— يعتبر المجتمـع الاردني مجتمع شبـابي، كـون نسبـة من هـم دون سـن الخامسة عشرة فيـه تبلغ /42,5%/ ومن هـم دون سن التاسـعة والعشرين

/29,5%/ وقد وصل عدد السكان الاردنيين حتى عام /1998/ بحدود /4,5/ مليون نسمة وانه سيتضاعف هذا العدد حتى عام /2011/.

— **التعليم**: مجاني والزامي في المرحلتين الابتدائية والاعدادية وتبلغ نسبة الاطفال الاردنيين المسجلين في المدارس ولمن هم في سن المدرسة /95%/ وتعتبر من أعلى النسب في الدول النامية.

الوضع المادي: يعاني الشعب الاردني من مشاكل **تدني الاجور والفقر**، حيث يقع كثير من السكان تحت خطر الفقر أي بحدود /50/ الف اسرة بحاجة الى اعانة ورعاية مباشرة كما ان هناك /22%/ من السكان من ذوي الدخل المحدود اي بحدود مليون مواطن على خط الفقر وبهذا يمكن ان يكون نصف السكان من الفقراء، أضف اليها **البطالة** التي بلغت نسبتها 25% وهذا بسبب ترحيل مالايقل عن /300/الف اردني من دول الخليج بعد أحداث الكويت والخليج عام 1991، وقطع المساعدات المادية التي كانت تشكل **40%** من الموازنة.

كذلك وصلت **ديون الأردن** إلى أكثر من 150% من مجمل دخله القومي وأصبح نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المدقع 18.5 % من السكان وأصبح الأردن يحتاج إلى أكثر من /670/ الف طن من القمح للاستهلاك السنوي.

كل ذلك دفع الحكومة إلى رفع الأسعار 220% ليصبح ثمن كيلو الخبز بـ 185 فلساً بعد أن كان 85 فلساً.

مراحل المسيرة الأردنية: لابد من الاشارة إلى المراحل والأوضاع التي أثرت في مسيرة الأردن التاريخية والاجتماعية.

● فبين عامي 1920 — 1928 لم تعرف البلاد الدساتير أو الأنظمة الحكومية الحديثة بل اتسمت هذه المرحلة بالاضطرابات المحلية وتوقيع اتفاقية مع بريطانيا، وضعت البلاد تحت سيطرة الانجليز.

هنا بدأ تشكيل الجيش ونمت نواة الدولة، وبرز على الساحة في هذه المرحلة الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال(وهو حزب قومي) أسسه الوافدين العرب على الأردن من سورية وفلسطين والعراق.

● من 1928 إلى / 1946 /**صدر أول قانون أساسي للبلاد وتاسس أول مجلس تشريعي / 1929 / وتلاه ثلاث مجالس حتى عام / 1946 / بعدها**

أعلنت إمارة الأردن استقلالها، وكان هذا أول ضغط شعبي يمارس على الحياة السياسية في الدولة الجديدة، وبدأت محاولات لبناء الحياة السياسية من خلال الأحزاب والتنظيمات، وظهرت المعارضة بين الأمير وبين هذه الأحزاب فاصدر القانون 28 الذي يمنعها من السيطرة على الدولة ومنع منتسبيها من الحصول على الجنسية.

● بعد عام / 1946 / تحولت البلاد إلى مملكة، وسمي الأمير عبد الله الاول ملكاً عليها، وصدر قانون جديد للملكة / 1947/ وضع على أثره قانون انتخاب جديد، نص على قيام برلمان ومجلس للأعيان والنواب. **وتم خلال هذه الفترة أهم تحول سياسي في عهد الملك**، حيث انتقل من التفكير بوحدة سورية الكبرى إلى التفكير بفلسطين، مما أثر في مسار الحياة السياسية وأبعادها وتطلعاتها للمستقبل، وأدى إلى أحداث برزت على الساحة الأردنية بين عامي 1955 — 1957 / عرفت «**بالمرحلة العرفية**» شهدت البلاد أثناءها اضطرابات وخضات رئيسية ودخول الأردن في حالة من **الاستنفار والدفاع عن الوجود وتثبيت أركان الدولة واستقرارها وتحديثها.**

شهدت هذه المرحلة أيضاً الوحدة بين سورية ومصر عام 1958 — وثورة العراق وثورة الثامن من آذار 1963 وحرب عام 1967 .

واستمرت هذه المرحلة تتمحور الحياة السياسية فيها حول الملك ودوره في إدارة البلاد، ودور رؤساء الحكومات في الحياة السياسية الأردنية حتى أحداث نيسان عام 1989. حيث أدت الاضطرابات التي شهدتها الأردن في هذه الفترة لإجراء **أول انتخابات عامة بعد / 22 / عاماً** وقيل أنها تمت بنزاهة — **وقد حدثت هذ الاضطرابات إثر زيادة أسعار المواد الغذائية وخاصة الخبز**، مما دفع السلطة يومها إلى إنزال الجيش لقمع هذه الانتفاضة بشدة.

تاتي هذه الانتخابات في مقدمة الاصلاحات السياسية التي قام بها النظام الملكي. ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات أسفرت عن **حصول المعارضة الحزبية على أكثر من نصف مقاعد المجلس النيابي البالغ عددها** / 80 / مقعداً، بينما حصلت الحركة الاسلامية على 37 مقعداً، وحصلت المعارضة اليسارية والقومية على أكثر من / 10 / مقاعد.

وقد جاءت النتائج منطقية بالنسبة لمجريات الأوضاع، وشهدت البلاد بعد هذه الانتخابات مزيداً من الاصلاحات الحكومية وفي مقدمتها **تجميد العمل بالأحكام العرفية القائمة منذ / 36 / عاماً تمهيداً لالغائها.**

أيضاً **ألغي قرار حل رابطة الكتاب والصحفيين الأردنيين** وسمح بالنشر للممنوعين منه. كما شهدت أعوام 1990 - 1991 - 1992 العديد من الاجراءات، أهمها **استصدار الميثاق الوطني** الذي حدد آلية العمل لتطبيق بعض القوانين الدستورية **وتنظيم مرحلة التعددية، وصدور قانون الأحزاب السياسية.**

كذلك **أنهي العمل بالأحكام العرفية وأعيدت مجالس إدارات ثلاث صحف** محلية منتخبة بعد أن توقفت عن العمل، هذ إضافة إلى **حق التجمع السلمي — حق التظاهر** ... إلخ

ويمكن أن تغلب على هذه المرحلة **آثار الحرب العربية في منطقة الخليج** والتي لاتزال ترخي بظلالها على المنطقة بكاملها وربما على كثير من دول العالم.

تأتي أحداث جديدة أخرى تركت بصماتها على الأردن والمنطقة بشكل عام، وذلك عندما **قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بمبادرتهما لرعاية عملية السلام وبدء «مفاوضات مدريد»** في تشرين أول من عام 1991 ومشاركة الأردن فيها.. وبمشاركته هذه **وفر المظلة للوفد الفسطيني ليفاوض الاسرائيليين بشكل مباشر. وتوقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية** بعد عامين وذلك من خلال **مفاوضات** سرية أيضاً بين الطرفين في التوقيع في 13 أيلول عام 1993 **وتشجع الأردن بعدها للخروج عن الإجماع العربي** وبرر لنفسه إجراء **مفاوضات مباشرة ومنفردة مع إسرائيل وتوقيع اتفاق «وادي عربة»** معاهدة للسلام مع إسرائيل في 26 / 10 / 1994 المخيبة لآمال الشعب العربي والشعب الأردني بخاصة، نتيجة ما تحمله هذه الاتفاقية من قيود وإذلال وأعباء مادية ومعنوية لهذا الشعب العربي وخيبة الأمل لقيادته.

— النضال الحزبي معاناة وآثار:

يشير المراقبون السياسيون إلى أن هناك معوقات موضوعية رافقت نضال الأحزاب الأردنية، وأهمها **تجميد قانون الأحزاب رقم / 15 /** الذي صدر عام / 1955/ وسريانه حتى عام 1967 **والتحاق معظم أعضاء الأحزاب في**

فصائل المقاومة الفلسطينية وحظر العمل الحزبي وتطبيق الأحكام العرفية بالإضافة إلى أن معظم قوانين الانتخابات في الاردن منذ عام 1946 كانت مؤقتة وأحياناً **غياب الديمقراطية «مجلس الأمة»** مما يشير إلى أن عدم استقرار التشريعات الانتخابية خلق عند المواطن الأردني هاجساً مقلقاً تجاه عملية الانخراط في العمل الحزبي والمساهمة في رسم تضاريس المجتمع والمستقبل.

البرامج الحزبية: ففي الفترة التي امتدت من أوائل العشرينات وحتى أوائل الخمسينات، **تمحورت معظم برامج الاحزاب الوطنية في الاردن** وبشكل واضح في اطار الهم القومي، أي بالنضال ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية والاحلاف المشبوهة، ورغم ذلك فقد كانت **مساحة الحرية** التي أعطتها السلطة السياسية لهذه الأحزاب محدودة وضعيفة، وخاصة فيما يتعلق ببرامج الاحزاب المخصصة للدفاع عن القضايا الديمقراطية الداخلية **مثل المطالبة الشعبية بانتخابات نيابية حرة، ومشاركة المراة في الترشيح والانتخاب وذلك في** اعوام 1957- 1956.

● **التطور الاقتصادي:** منذ أوائل الستينات وحتى أوائل التسعينات جرت تطورات كبيرة على الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد، أي خلال ثلاثين عاما نمت فيها الصناعة الوطنية الخفيفة، وتشكلت طبقة عاملة اردنية وظهرت فئات اجتماعية جديدة من أصحاب المصانع والتجار الوسطاء، وأصحاب رؤوس الأموال، واتضحت الخريطة الاقتصادية والسياسية للبلاد القائمة على الخدمات والتبعية بصورة اساسية.

● **الأثر السياسي والسكاني:**

وقعت هزيمة حزيران 1967 ، وتم احتلال الضفة الغربية التي تشكل جزءاً من المملكة الاردنية.

نتيجة ذلك طرأ تغيير على الوضع السكاني والسياسي ووصل الفلسطينيون فيها أكثر من /2/ مليون ، وبناء على هذه التطورات **تشكلت ارضية عمل جديدة** للسياسة الاردنية تمحورت حول توجيهات عدة منها:

— **الدفاع عن استقلال المملكة** وحمايتها من التغلغل والمد الصهيوني واخطار التبعية الاقتصادية والسياسية.

— **الدفاع عن حق الفلسطينيين في العودة،** وحقهم في النضال الديمقراطي

الاردني وعلى قاعدة مركبة من التمايز بين الشعبين الاردني والفلسطيني.

— الدفاع عن القضايا الوطنية الديمقراطية والاجماعية الناشئة في ضوء التطور الاقتصادي.

— مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والمطالبة بالغاء اتفاقية «وادي عربة».

● **الاردن والعالم الجديد:** بقي الاردن منذ التاسيس وحتى بداية التسعينات تنفرد الاسرة الهاشمية بحكمه ولم تفسح المجال لحزب أو ائتلاف بالمشاركة في الحكم، كما أنه خلال هذه المرحلة لم تشهد المملكة حركة سياسية واسعة سوى حزب الاستقلال والحزب الشيوعي الذين شكلا معارضة للنظام الملكي وذلك حتى عام 1957 حيث تطورت الحركة العربية ونما التيار القومي العربي المتمثل بحزب البعث العربي الاشتراكي.

ولما كان الشعب الاردني هو جزء من الشعب العربي، تواقاً للحرية والديمقراطية خصوصا بعد بروز النظام العالمي الجديد والتوجه الدولي نحو التغيير..

واكب النظام الملكي حالة التغيير ومنذ عام 1989 وسمح بتاسيس الاحزاب السياسية، وقد جاءت هذه الاحزاب وفق التوجيهات الشعبية الدينية الاسلامية والقومية العربية والديمقراطية والاشتراكية ضمن ما اتفق على تسميته بالميثاق الوطني وقانون الاحزاب الجديد، ولأول مرة تستطيع التنظيمات الدينية الاسلامية ان تحصل على اكثرية نيابية في البرلمان وتقوده لمدة تزيد عن عامين، لكن سلطة الملك اجهضت الاندفاع الشعبي وقامت بتعديل قانون الانتخاب بما يحد من تقدم الاسلاميين لمرة ثانية، خصوصا وان الملك وسلطته التنفيذية كانت تتهيأ لعقد اتفاقية «وادي عربة» مع العدو الصهيوني.

طفرة في الاحزاب: ظهر على الساحة الاردنية منذ تأسيسها كامارة وحتى عام /1993/ ،/97/ حزباً، منها /22/ حزباً وحركة مثلت التيار الديني وهذا عدد كبير اذا ما قورن بعدد الاحزاب الوطنية والقومية والديمقراطية والاشتراكية— الجديدة، إلا اذا استثنينا احزاب البعث العربي الاشتراكي والاخوان المسلمين والشيوعي الاردني وحركة القوميين العرب. وقد مارسوا نشاطهم سراً حتى

عام 1993، حيث ولد قرار التعددية السياسية، وذلك بعد احداث نيسان 1989.

● **ماذا تعني التعددية:** التعددية السياسية حازت على تفسيرات كثيرة ومن عدد كبير من الفلاسفة والسياسيين، ويمكن ان نأخذ بهذا التوصيف الذي اعتبرها اسلوب لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات القائمة في المجتمع الواحد كشرط رئيسي للمارسة الديمقراطية والمشاركة في الهدف الواحد، كما يمكن ان تكون شكل من اشكال تمثيل المصالح وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي نقيض الاحادية في الحكم ولاتفهم إلا من سياق تطور المجتمع وتصبح سمة مميزة للتنظيمات البشرية الموجودة في اطار الحدود السياسية، وذلك بما يحقق ضمان حقوق الجماعات وأمنها وتماسك المجتمع واستقراره وقدرته على التعامل الفعال مع الوحدات السياسية الأخرى.

● **التعددية السياسية الاردنية:** عندما نريد دراسة واقع الأحزاب السياسية في الاردن، تواجهنا مجموعة اعتبارات، منها:

— ان تجربة التعددية السياسية المقيدة ببعض الضوابط التي تعيق نشاط الاحزاب فيه وتحد من مشاركتها في الحكم، وتؤدي الى تحجيم فعاليتها واضعاف قدرتها على المواجهة.

— ايضا لايمكن اغفال تفاعلات الساحة الحزبية واتجاه الحركة السياسية العامة التي تجري داخليا وعربياً وعالمياً، وانعكاس ذلك على نشاط الاحزاب.

— لابد من تقييم الاداء الحزبي كتجربة جديدة في الاردن وهل استطاع الملك ان ينجح ويتخطى عثرات هذه التجربة السياسية التي تؤثر فيها تفاعلات الانظمة واساليبها السياسية التي تحيط بالاردن من جهة والعلاقات الخارجية المؤثرة بالنظام السياسي الملكي من جهة أخرى.

● **تعددية الاحزاب الاردنية:** لم يكن اصدار قانون التعددية الحزبية لعام 1993 إلا فكي كماشة طوقت الاحزاب، بالرغم من قرار التعددية السياسية الذي جاء قانون الانتخابات النيابية معاكسا تماما لها، وكذلك ممارسة الجهات الرسمية وسلوكها المضيق على نشاط الاحزاب واستمرار ملاحقة مناضليها وتطويق برامج عملها شعبياً واعلامياً والتهجم عليها في الصحف الرسمية

ماعدا جماعة الاخوان المسلمين.

اضف إلى ذلك المشاكل التي استمرت الاحزاب تعانيها، الا وهي **افتقارها إلى قواسم مشتركة تعمل عليها وعدم قدرتها على توحيد أهدافها، وغلبة البرامج الفئوية والتعصب الحزبي لمنتسبيها...**

كل ذلك اعاق وحدة القوى الحزبية، وقلل من أهمية الانجازات حتى بعد عام 1993، واثر على أوضاع الفئات الاجتماعية سلباً، حيث **بقيت توجهاتها بعيدة عن ملامسة أوضاع وحاجات الجماهير صاحبة المصلحة**، كونها لم تأخذ بعين الاعتبار **النسيج السكاني** للاردن الذي يمثل البدو فيه العمود الفقري للمملكة، كذلك **الواقع الاقتصادي** الذي سبب الكثير من الانشقاقات والصراعات الداخلية.

— **وأما عن الصعوبات**: فقد اعترضت برامج عمل الاحزاب الاردنية منذ نشأتها اضافة لما ذكرنا، الكثير من الصعوبات منها:

— **شح التمويل** وافتقارها الى اشتراكات المنتسبين للحزب.

— **سيادة قانون الطوارىء والاحكام العرفية** مدة /36/ عاماً وتعرض اعضاء الاحزاب المحظورة للاضطهاد والاعتقال والمطاردة والفصل وانهاء العمل ومنعهم من السفر... الخ

مع الاشارة الى ان المناضلين في هذه الاحزاب معظمهم من **الفئات الاجتماعية الوسطى والمرتبطة بوظائف حكومية**، مما يبين حجم المعاناة التي عاشها المناضلون فيها... الا ان ذلك لم يزدهم إلا تصميماً على استمرار النضال واكتساب الخبرات والدفاع عن مصالح الشعب والوطن والفئات الاجتماعية بمختلفها مهما بلغت التضحيات.

● **تركيبة الاحزاب الاردنية وتصنيفها:**

عبر قانون الاحزاب رقم /32/ لعام 1993 الذي بموجبه اقرت الحكومة الاردنية نظام التعددية السياسية والحزبية هناك /17/ حزباً تمارس نشاطاتها العلنية على الساحة الاردنية من بينه **تسعة أحزاب تقوم بدور المعارضة للنظام وللتطبيع مع اسرائيل وبقية الاحزاب الثمانية فهي موالية للنظام.**

والأحزاب المعارضة تتلاقى على ارضية العمل المشترك في التوجه الوطني

خلال برنامج عمل مستقل عن السياسية الرسمية في حماية الوطن من مخاطر العدو.

الخريطة الحزبية في الاردن:

● **احزاب الفكر القومي واليساري**

— البعث العربي الاشتراكي الاردني
— حزب البعث العربي التقدمي
— الشيوعي الاردني
— حزب اليسار الديمقراطي
— حزب الجبهة الاردنية العربية الدستورية
— حزب الانصار العربي
— حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
— حزب العمل القومي (حق)
— حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي

وتركز هذه الاحزاب على **دعم النضال الشعبي — صيانة الديمقراطية وترسيخها، تحقيق العدالة الاجتماعية رفع مستوى الخدمات المقدمة** للمواطنين— **الدعوة لتوزيع عادل للسلطة السياسية — منع الاثراء غير المشروع — رفض صور التبعية السياسية للخارج.**

كما تدعو هذه الاحزاب استناداً على قاعدة وخلفية تاريخية يسارية وقومية إلى **ضرورة تعديل الدستور— الاقرار بسيادة الاردن وتوفير الامن والاستقرار** للمواطن، زيادة المقاعد البرلمانية— **دعم التعددية الحزبية وبناء مؤسسات المجتمع المدني**، ضرورة توفير **التعليم المجاني** في كافة المراحل **والتامين الصحي** الشامل ومجابهة الفساد الداخلي وحل مشاكل **البطالة والتضخم** إلى جانب الحفاظ على **الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.**

● **احزاب القوى المحافظة**

وهذه الاحزاب عموماً **موالية للنظام** مع وجود بعض التحفظات التي لاتشكل عائقاً أمام السلطة وهي:

١ — الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل (بـ تجمع مجموعة احزاب)

—حزب المستقبل

توجهات هذه الاحزاب عموماً نحو الوحدة الوطنية — دعم الدولة للاقتصاد والمطالبة بالليبرالية التعددية — رفع الدولة كل القيود عن العمل السياسي — ضرورة السماح بقنوات متعددة لصور المشاركة السياسية — السعي لاقرار التسوية العربية الاسرائيلية وفق المعطيات القائمة — توفير السلع والخدمات للمواطنين، وعدم الاتجاه لمشروعات اقتصادية غير محسوبة.

● **احزاب التيار الاسلامي:**

1— جماعة الاخوان المسلمين (جبهة العمل الاسلامي)

2— الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية (دعاء)

يتبنى الحزبان شعار الاسلام هو الحل ويؤكدان على عروبة القدس — الوحدة الوطنية — مناهضة التطبيع — رفض الحلول الاستسلامية — رفض اتفاق السلام مع اسرائيل — التحول التدريجي للشريعة الاسلامية — توفير السلع والخدمات للمواطن — توفير الوسائل الاولية لرفاهية المواطن — عدم رفع الدولة لقدراتها الذاتية في مواجهة حرية الفرد للمواطن — اقامة علاقات ودية مع كافة الدول العربية — اقامة علاقات متوازنة مع القوى الكبرى.

لكن الاختلاف بينهما هو حول التفاصيل الخاصة بوظيفة الدولة ودور المواطن والتوجه نحو السلام مع اسرائيل.

● **علاقة البعث مع هذه الاحزاب:** تبقى علاقة حزبنا بالاحزاب الاردنية علاقة خاصة ومميزة حيث استمدت استمراريتها من التاريخ المشترك للشعب العربي في الاردن وسورية وفلسطين والعراق ولبنان.

وقد اتسمت فترة الخمسينات بالاختلاف بين حزبنا القومي الوحدوي العربي التوجه، والحركة الشيوعية، ولم تتبلور العلاقة إلا بعد احتدام الصراع المباشر مع العدو الصهيوني ومبادرة البعث الى اقتحام طوق السلام المفروض على الوطن العربي.

وسبق ان اشرنا الى النضال السري الذي مارست فيه هذه الاحزاب نضالها خلال هذه المرحلة، والى ان سمح لها بالنشاط العلني في عام 1993.

وبدات عملية توضيح وتحديد العلاقات بينها وبين حزبنا على قاعدة مواجهة مخططات العدو الصهيوني تجاه الاردن وفلسطين والامة العربية، وتمت فيما بينها العديد من الحوارات واللقاءات انتهت الى الكثير من القواسم المشتركة التي تنظم عملها ونضالها.

●● **انطلاقة البعث الاردني:** تركت نتائج قرار التعددية السياسية ذي الرقم /32/ لعام 1993 الذي اطلقه الملك حسين اثرها الايجابي على اعلان النضال للحزب الذي اخذ تسميته الجديدة «حزب البعث العربي التقدمي» وماهي سنوات ستة تمضي وينهض البعث معافياً يعاود مسيرة نضاله في الاردن، يشد العمل الحزبي الى الامام وينشر برامج نشاطاته بين مختلف فئات الشعب، ويعاود تنظيم كوادره وقواعده ليعيد بناءه شامخاً يحقق اهداف بناء المجتمع من خلال اهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية، وانطلاقاً من هذه الاسس عقد حزب البعث العربي التقدمي مؤتمره القطري الاول في 19 آذار عام 1999 ، في مقره في عمان.

شارك في اعمال المؤتمر /61/ رفيقاً يمثلون القيادة المركزية واعضاء قيادات المناطق واعضاء متممين جرى انتخابهم في كافة محافظات الاردن.

ناقش المؤتمرون التقارير التي اعدتها القيادة وهي التقرير السياسي والاقتصادي والتنظيمي والمالي وتم اقرارها.

وفي ختام اعمال المؤتمر جرت انتخابات جدد خلالها المؤتمرون للقيادة السابقة وتم انتخاب الرفيق محمود المعايطة امنياً للقيادة المركزية لحزب البعث العربي التقدمي في الاردن.

وستنشر المناضل في هذا العدد التقرير الاقتصادي في باب الدراسات الاقتصادية ليتسنى للرفاق الاطلاع عليه بشكل تام.

كما ستعمد الى نشر مضمون التقرير السياسي في العدد القادم لنفس الهدف.

الأمن الاسرائيلي وأمن السلطة الفلسطينية

● الرفيق: ابراهيم شقير

بين الحين والآخر تطرح اسرائيل ذريعة (الأمن الاسرائيلي) وكأنه هو أساس المشكلة في الصراع العربي — الصهيوني من جهة وكمبرر أو غطاء للاستراتيجية التوسعية العدوانية ضد الأمة العربية من جهة أخرى...

والملفت للنظر هنا أن قادة اسرائيل على مختلف مشاربهم عمدوا دائماً خلال سنوات الصراع على إبراز هذه الذريعة على حساب المسائل الأساسية في الصراع لدرجة أنهم يتباكون على أمن اسرائيل بحجة أنها تقع في محيط عربي معاد لها رغم أن اسرائيل تملك كل مقومات القوة العسكرية التي استخدمتها خلال حروبها العدوانية التوسعية ضد أقطار الوطن العربي، ومع ذلك يبرز اليوم، خصوصاً بعد بدء عملية السلام ومؤتمر مدريد، مفهوم الأمن الاسرائيلي والحدود الآمنة كأسلوب ذرائعي على أولويات المباحثات خصوصاً مع الجانب الفلسطيني الذي رضخ واعترف بهذا الأسلوب الابتزازي من خلال الاتفاقات الموقعة بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل، منها (أوسلو — وواي بلانتشين) وذلك على حساب أمن الشعب العربي الفلسطيني الذي يفتقر للأمن وهو يتعرض يومياً لارهاب الاحتلال الصهيوني.

● الامن في المفهوم الاسرائيلي:

مفهوم الأمن الاسرائيلي يختلف عن سائر مفاهيم الأمن لدى معظم دول

وشعوب العالم حيث يقوم على حماية الحدود والسيادة والاستقرار السياسي والاقتصادي بينما يكون **مفهوم الأمن لدى اسرائيل متحركاً يواكب السياسة العدوانية التوسعية الاستعمارية الاسرائيلية كما أنه مفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية، وهو غاية ووسيلة في نفس الوقت من أجل جعله غطاء لنهج عدواني لايقتصر فقط على القوى العسكرية بل كذلك على الهجرة اليهودية و إقامة المستوطنات والاستيلاء على المزيد من الأراضي العربية والسيطرة على الممرات والمياه وخرق حدود دول الجوار، كما يحصل مع لبنان وسبق أن حصل مع تونس والعراق.... الخ بذريعة الأمن.**

وتعود مقولة الأمن الاسرائيلي لعام (1948) عندما حددت السلطة السياسية الاسرائيلية وعلى رأسها (بن غوريون) تفاصيل النظرية والتطبيق لعقيدة الأمن وسياسة الأمن وكان أساس تلك النظرية الأمنية هو مبدأ (القوة لتأمين البقاء) وفق هذا المنهج صاغت اسرائيل فكرة أمنها انطلاقاً من شعورها دائما باحتمال زوالها وتدميرها كونها معتدية ومحتلة. **وفي هذا الصدد يرى (بن غوريون).**

(إن مصير اسرائيل سيكون مشابهاً لمصير الصليبيين في الأراضي المقدسة طال الزمن أم قصر). ومن هنا بنت اسرائيل قوتها العسكرية على ذريعة الأمن وزيادة التسلح قبل أي اهتمام آخر، ووثقت علاقاتها مع دول الغرب الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا يتضح لنا كيف توظف اسرائيل مقولة الأمن في خدمة نهجها الارهابي وهو هدف صهيوني يرمي إلى إقامة ما يسمى (اسرائيل الكبرى) وفي هذا الصدد أشار (بن غوريون) بقوله (إن اسرائيل لم تقم إلا على جزء من أرض اسرائيل الكاملة) في حين قال (نتنياهو) أثناء توقيع اتفاق «واي بلانتشين» بـ (ضرورة تجديد الصهيونية وإحيائها) وطبقاً لهذا المفهوم العدواني التوسعي كان عدوان (1967) والاجتياح الاسرائيلي المتكرر للبنان.. واليوم وبعد مؤتمر مدريد وعملية السلام والاتفاقات الاسرائيلية— الفلسطينية المنفردة عملت اسرائيل على توسيع مقتضيات الأمن الاسرائيلي وأدخلت عناصر جديدة عليه منها: الأمن مقابل السلام، بدلاً من الأرض مقابل

السلام، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية واستمرار الاستيطان في القدس ونهب المياه ومنع التحريض ضد اسرائيل، ومطالبة اسرائيل للعرب بتحقيق الأمن لها... لقد بات واضحاً طبيعة مفهوم الأمن الاسرائيلي وأهدافه وهذا ما أكده نتنياهو وعبّر عنه بخصوص التسوية النهائية بقوله (يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المحافظة على أمن اسرائيل ومصالحها الحيوية) أي تكريس الاحتلال للاراضي العربية المحتلة والهيمنة الاقتصادية والتطبيع والتعاون. على هذه الأرضية وربطت اسرائيل مسالة المفاوضات مع سلطة الحكم الذاتي فعلى مقياس الأمن الزئبقي الاسرائيلي يكون تطبيق الاتفاقات مع السلطة وإعادة الانتشار.

* تلوين الاتفاقات بالأمن الاسرائيلي:

من الملفت للنظر أن جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها ما بين الجانب الاسرائيلي وسلطة الحكم الذاتي تتضمن التزام السلطة بمصطلح الأمن الاسرائيلي الذي طغى بابعاده وأشكاله على تلك الاتفاقات بدءاً باتفاق الخليل وصولاً إلى اتفاق واي بلانتيشن، **إذ دأبت اسرائيل على إبراز مفهوم الأمن الاسرائيلي واتخاذه أساساً ومقياساً لتطبيق بقية البنود، ومن خلال رصد لتلك الاتفاقيات نجد أن المسألة الأمنية كانت حاضرة في كل اتفاق بل إن بعضها يعتبر أكثر خطورة من الاتفاق نفسه، كما نجد تنازلات وتعهدات السلطة الفلسطينية لتحقيق الجوانب الأمنية لصالح اسرائيل.** ففي مؤتمر صحفي عقده (عرفات) في جنيف في يوم 14/ 12/ 1998 أعلن (عرفات) حق اسرائيل في الوجود ونبذه لكل أشكال «الارهاب» وبعد مؤتمر مدريد اشترط (اسحق رابين) رئيس وزراء اسرائيل السابق «المقتول» على عرفات إدانة المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال وذلك قبل توقيعه على اتفاق إعلان المبادىء فكانت رسائل الاعتراف المتبادلة بتاريخ 9 /9/ 93 هي الوثيقة الاولى التي تعهد فيها عرفات بمكافحة كل أشكال العنف والإرهاب إذ أشارت تلك الرسائل العرفاتية الى نبذ اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف. وفي اتفاق القاهرة 5/4 /94 أكد عرفات اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات وضد

المنشآت التابعة لها وكذلك ضد المنشآت العسكرية، وبالمقابل لم يتخذ الجانب الاسرائيلي الاجراءات الضرورية لمنع الاعمال العدائية ضد الفلسطينيين والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: من يحتاج إلى الأمن والحماية؟ الشعب العربي الفلسطيني الرازخ تحت الاحتلال والإرهاب الصهيوني، أم اسرائيل؟ ولكننا نذكر أنه على أثر توقيع اتفاق القاهرة كانت مجزرة الحرم الابراهيمي التي ارتكبها الارهابي (غولد شتاين) بحق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي **بروتوكول الخليل** الموقع بين الجانب الاسرائيلي وسلطة الحكم الذاتي بتاريخ 1997/1/17 الذي يعتبر أكثر خطورة كونه تضمن سلسلة من الاتفاقات والبنود الامنية تلزم السلطة بالتقيد بها كما تضمن صيغة تبادلية مشروطة أي أن تكون إعادة الانتشار في بعض مناطق الضفة الغربية بقدر التزام السلطة بتنفيذ مسؤولياتها الامنية تجاه اسرائيل. حيث نصت **المادة الأولى** على: **أن تقوم السلطة الفلسطينية بمكافحة الإرهاب ومنع العنف وتعزيز التعاون الأمني ومنع التحريض والدعاية المعادية ومكافحة منظمات المقاومة وبناها التحتية بصورة منهجية وفاعلة وتوقيف المناضلين الفلسطينيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم ومصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية.... الخ**

ولتطبيق ذلك تم تشكيل لجنة ثلاثية أمنية اسرائيلية — امريكية — فلسطينية لمتابعة ذلك، والملاحظ هنا أن تطبيق الاتفاقات مرتبط بشرط مسبق وهو تنفيذ السلطة للجانب الأمني بمعزل عن حركة المسار التفاوضي ومدى وفاء اسرائيل بالتزاماتها وعلى قاعدة أولوية الأمن والتبادلية. **استطاعت اسرائيل أن تجعل السلطة إدارة تابعة لها وأداة مخابراتية وقمعية ورأس حربة في مخطط الفتنة بين الفلسطينيين أنفسهم**، وتحت شعار الأمن عملت اسرائيل على ادخال تعديلات عديدة على إعادة الإنتشار في مدينة الخليل إذا لم تعمل على تنفيذ التزاماتها وتطبيق نصوص الاتفاقات الموقعة مع السلطة رغم التنسيق الأمني المشترك حيث احتفظت بـ (20%) من مساحة الخليل بحجة وجود مستوطنات ومستوطنين لايتجاوز عددهم (400) مستوطن. وبذريعة الأمن توقفت عملية التفاوض لعدة شهور إلى حين استطاعت الادارة الامريكية طرح ما يسمى المبادرة

الأمريكية لتحريك المسار التفاوضي فكان اتفاق واي بلانتيشن المزدحم بالاتفاقات الأمنية الملزمة للسلطة الفلسطينية التي تتدرج تحت إطار محاربة المقاومة الوطنية الفلسطينية التي تعلن مناوأتها ومقاومتها للاحتلال ومعارضتها لما تم من صفقات وتسويات سياسية على حساب القضية والشعب، وتعقبها قانونياً وفرض قوانين تمنع نشاط هذه الفصائل المعارضة للاتفاقات ومصادرة أسلحتها، كما يؤكد الاتفاق مبدأ التبادلية وعلى اسرائيل أن تحكم بمدى التزام الجانب الفلسطيني ببنود الاتفاق الأمني. وأشار الاتفاق المذكور إلى أن المناطق الفلسطينية تعتبر مركز الارهاب وهذا يعني اعتبار كل أشكال المقاومة والنضال ضد الاحتلال أعمالاً إرهابية وهي مدانة بشكل مسبق وبذلك يهدف الاتفاق إلى منع مقاومة الاستيطان وسياسة الاستيطان والمستوطنين ويمنع كل أشكال التحريض ضد اتفاقات اوسلو وواي بلانتيشن.

والجديد في اتفاق واي بلانتيشن هو تنازل السلطة عن مبدأ الأرض مقابل السلام وتكريس وجهة النظر الاسرائيلية التي تعتمد مبدأ الأمن مقابل السلام وتصبح بالتالي كل آليات تطبيق هذا الاتفاق محكومة بسقف المطالب الأمنية الإسرائيلية، بمعزل عن أي تقدم على صعيد إعادة انتشار قوات الاحتلال الاسرائيلية من (13%) من مساحة الضفة الغربية. حيث كرس اتفق واي بلانتيشن منهجية نتنياهو في إعادة التفاوض على ما تم الاتفاق عليه سابقاً على قاعدة زيادة التزامات السلطة الفلسطينية وتقليل الاستحقاقات الاسرائيلية. اذ تمت الموافقة على إعادة الانتشار بنسبة (13%) في الضفة الغربية ولكن على قاعدة (10+3) التي وضعها نتنياهو رغم أن الجانب الفلسطيني كان يطالب بنسبة (40%) طبقاً للاتفاق المرحلي ثم بنسبة (13%) طبقاً للمبادرة الأمريكية. ونص اتفاق الواي على أن تقدم السلطة الفلسطينية تسهيلات أمنية لاسرائيل بترحيل الوطنيين الفلسطينيين من ديارهم وطردهم بحجة المحافظة على أمن اسرائيل.

إزاء ذلك كله نقول: إن اتفاق واي بلانتيشن حقق الحد الأقصى من المطالب الأمنية الاسرائيلية وعلى حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة. وهنا يكون

السؤال: من يحقق الأمن الفلسطيني المهدد تماماً بل المستباح دائماً من اسرائيل ؟! فأي أمن هذا الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل الإرهاب والاحتلال والإذلال والمهانة ومصادرة الأراضي والحصار واستمرار السيطرة واعتقال المناضلين باسم الأمن الاسرائيلي؟ نعم إن اسرائيل هي الوحيدة التي تهدد الأمن الفلسطيني والعربي معاً وهي مصدر زعزعة الاستقرار في المنطقة وهي الوحيدة التي ترفض قيام الأمن والسلام العادل والشامل.

*الدور الامريكي والأمن الاسرائيلي:

الملاحظ إن مفاوضات واي بلانتيشن لم تكن تختلف عن طبيعة مفاوضات أوسلو وغيرها حيث كان الجانب الفلسطيني دائماً الضحية المتنازل والمفرط بالحقوق والمستجيب لضغوط الإدارة الامريكية وللشروط الاسرائيلية وإعطاء الأولوية لبند الأمن والمسألة الأمنية على اعتبار أن المسالة الامنية كانت حاضرة في كل اتفاق بل إن بعضها يعتبر أكثر خطورة من الاتفاق نفسه نظراً للهاجس الأمني الذي يتحكم بكل من الإدارة الأمريكية واسرائيل. **وعلى هذه القاعدة ساهم اتفاق واي بلانتيشن في تسليم الأمن كلياً لوكالة المخابرات المركزية الأمركية وأجهزة الأمن الصهيونية ورسم الدور الذي تلعبه السلطة لحماية الأمن الاسرائيلي وبالتالي قتل روح الثورة الفلسطينية عبر محاربة المناضلين والجماهير الفلسطينية بحجة ممارسة الارهاب. وبدخول المخابرات المركزية الأمركية (سي. آي. اي) في صياغة الاتفاقات الامنية والإشراف والرقابة والمتابعة يجري تطبيق سلطة الحكم الذاتي للشروط الأمنية الاسرائيلية والتزاماتها المتعلقة باعتقال المقاومين والمحرضين ضد الاحتلال الصهيوني ومصادرة الأسلحة غير المرخصة وكتم أنفاس الشعب العربي الفلسطيني وتوجيه اتهامات خيانية للفلسطينيين المشتبه بقيامهم باعمال ارهابية وضمانة أن يقضوا مدة عقوبتهم في سجون السلطة وربما قتلهم..** والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: **لماذا هذا التوسع في دور ومسؤوليات المخابرات المركزية الامريكية وهل هذا الأمر جديد؟**

في حقيقة الامر تشير الوقائع إلى وجود بعثة للمخابرات المركزية الامريكية منذ فترة طويلة في أراضي سلطة الحكم الذاتي، أي منذ بداية التوقيع على اتفاقية اوسلو لكن بشكل سري، وفي اتفاق واي بلانتيشين سمح بظهور عناصر هذه البعثة حيث يقيمون لهم مكاتب دائمة داخل مكاتب وفروع أمن السلطة وسجونها للإطلاع على كل شيء، ولتوجيه مسؤولي أمن السلطة في كل صغيرة وكبيرة وإبلاغ الاسرائيليين بكل ما يحتاجونه من معلومات، وبهذا يكون اتفاق واي بلانتيشين قد وضع السلطة الفلسطينية بين سندان الإدارة الامريكية ومطرقة الشروط الأمنية الاسرائيلية والمستفيد الأول هو اسرائيل التي نجحت في تكريس وتثبيت الهاجس الأمني دون الاكتراث بضرورة توفير الأمن الفلسطيني المفقود تماماً بفضل ممارسات الحكومة الاسرائيلية القائمة على الاحتلال والإرهاب والعنف بحق الشعب الفلسطيني. **وفي ضوء ما تقدم نجد أن مقولة أو مفهوم الأمن الاسرائيلي يشكل تهديداً خطيراً وبشكل مباشر على الأمن الوطني الفلسطيني والأمن القومي العربي معاً، وهذا يستدعي من أقطار الوطن العربي التحرك باتجاه حماية أمنهم القومي والتمسك بوحدة المصير والهدف وبالحقوق والثوابت، لأن مسألة الأمن هي مهمة قومية تفوق أي اعتبارات. وفي نفس الوقت أخذ مسألة السلام العادل والشامل بعين الاعتبار الذي يضمن استقرار المنطقة.**

التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري الأول لحزب البعث العربي التقدمي في الأردن

ننشر فيما يلي التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري الأول الذي عقده حزب البعث العربي التقدمي في الأردن بتاريخ 19 / آذار / 1999.

تعتبر الفترة من 1973 - 1982 . فترة انتعاش اقتصادي أردنية إذ حقق الأردن خلال هذه الفترة معدل نمو مرتفع، وكان ذلك يعود لعدة أسباب منها:

ارتفاع سعر النفط، وزيادة عائدات العمالة الأردنية في الخليج، والمساعدات العربية والدولية التي كانت تقدم للأردن، وكذلك ارتفاع وتيرة الطلب على مادتي البوتاس والفوسفات الأردنيتين. كما وأدى الانتعاش الاقتصادي لدول النفط العربية— نتيجة ارتفاع أسعار النفط— أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الأردنية. وتركزت معظم الاستثمارات في العاصمة والمدن الأردنية، وأهمل الريف والبادية إلى حد بعيد ولم تعد زراعة القمح والشعير والعدس والحمص ذات جدوى بعد أن أصبح سعر المستورد منها أقل من تكاليف انتاجه محلياً. فضرب قطاع الزراعة، وتمركزت ملكية الأراضي الزراعية في أيدي بعض الأثرياء الذين وجهوا الزراعة في أراضيهم لصالح المواد المطلوب تصديرها إلى خارج الأردن، وكذلك تم الاهتمام بالصناعة الاستخراجية، وإنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية في الأردن، وزادت العادات الاستهلاكية في المجتمع الأردني فازدهرت التجارة الداخلية والخارجية، وارتفعت أسعار العقارات، وانتعشت حركة البناء، وما لبثت أسعار النفط أن تراجعت بشدة، وكذلك أسعار البوتاس والفوسفات، فبدأ الميزان التجاري الأردني يعاني عجزاً كبيراً، خاصة بعد أن توقفت المساعدات العربية، والخارجية للأردن أو كادت، فتراجع سعر الدينار من 3.16 دولار إلى 1.3 دولار تقريبا، وهكذا بدأت حركة هروب رأس

المال الوطني إلى الخارج ونضبت الاحتياطات الأجنبية. وهكذا بدأ الأردن يعاني من أزمة كساد اقتصادي خانقة، وعلى كل المستويات.

أسباب الأزمة الاقتصادية

ويمكن القول أن أسباب الأزمة الاقتصادية تعود إلى الأسباب الرئيسية التالية:

أ- السياسات الاقتصادية، والمالية الخاطئة، التي مارستها الحكومات الأردنية المتعاقبة، والتي كانت تفتقر إلى التخطيط السليم وبعد النظر، والاهتمام بمستقبل الوطن ومنها:

1- عدم استغلال فترة الانتعاش الاقتصادي، وارتفاع المداخيل لبناء قاعدة اقتصادية سليمة، قادرة على تحمل التقلبات الاقتصادية المختلفة.

2- الضرائب المرتفعة التي فرضتها الحكومة، وسخرت القسم الأعظم منها لتطوير المؤسسة البيروقراطية.

3- انعدام التوازن بين عناصر البناء الاقتصادي في الأردن. فالإنفاق والبذخ، لم يكن يتلاءم مع الواقع الاقتصادي في الاردن.

4- كبح تطور الفئات المنتجة من خلال فتح السوق الأردنية أمام المنتجات الخارجية، مما أدى إلى خروج الكثير من المنتجين الأردنيين لعجزهم عن منافسة المنتجات الخارجية، حيث لم تعد الدولة تمارس سياسة الحماية الجمركية، أو الإعفاء من الضرائب للصناعة المحلية.

5- إهمال الاستثمارات المحلية لصالح الاستثمارات الخارجية، من خلال المزايا، والامتيازات التي أعطيت للمستثمر الأجنبي، مما أضعف التراكم الرأسمالي، وأفقد السوق المحلية الكثير من النقد، والسيولة وهي في أمس الحاجة إليها.

6- إهمال الريف والبادية، من خطط التنمية والتركيز على بعض المدن، مما أدى إلى هجرة مرتفعة من الريف إلى المدن، مع ما عناه ذلك من أزمات في السكن، والتعليم، والبطالة، وإهمال قطاعي الزراعة وتربية المواشي، ونقص مساهمتهما في الناتج المحلي، واللجوء للاستيراد لسد العجز الحاصل في الطلب على هذه السلع الأساسية.

7- الفساد في كثير من الوظائف، وفساد الذمم أدى إلى ضياع مبالغ طائلة من المال العام اختلاسا، أو إنفاق لاطائل منه على البنية التحتية في أمور لاتعود بأي فائدة على البلاد، على حساب الجوانب الاستثمارية التي نحن في أمس الحاجة إليها، لما تعود به

من فوائد على الوطن والمواطن دخلاً، وفرص عمل وسد حاجات، والإقلال من الاستيراد.

8- التبذير والبذخ والهدر في الانفاق الاستهلاكي الحكومي في جوانبه المختلفة. مما كلف الميزانية مبالغ طائلة لم يكن من داع لانفاقها.

9- المعالجة السطحية لموضوع البطالة، والافتقار إلى برنامج جاد لحل هذه المشكلة، والاكتفاء ببعض الإجراءات التجميلية أو المؤتمرات الإعلامية للاستهلاك.

10- غياب السياسة الزراعية والصناعية للحكومة، التي تأخذ المنحى الصحيح للبرمجة والتخطيط الإداري، والاقتصادي للزراعة والتسويق.

11- سياسة الاستدانة من الخارج كلما احتاج المسؤولون إلى المال، وانفاق هذه الديون في أوجه غير منتجة، أدت بالنتيجة إلى العجز عن سداد الدين الخارجي، وبالتالي إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات وتراجع الدخل العام وتدني مستوى المعيشة وتفاقم البطالة. فاتجهت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي، من أجل العمل على معالجة موضوع الدين والذي كانت وصفته جاهزة كالعادة مما يقود إلى السبب الثاني الرئيسي في الأزمة الاقتصادية وهو:

ب- برنامج التصحيح الاقتصادي

فرض صندوق النقد الدولي على الأردن مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية القاسية، التي اعتبرها الطريق لحل المشاكل الاقتصادية للأردن ومن هذه الإجراءات:

1- إعادة جدولة الديون: عندما عجزت الحكومات المتعاقبة عن سداد الديون في مواعيدها، لجأت إلى إعادة الجدولة، أي تأجيل سداد الديون لفترة زمنية قادمة، مقابل رفع سعر الفائدة على هذا الدين، مما يجعل الدين يبقى ثابتا ويثقل كاهل الموازنة بمبالغ كبيرة تدفع كل سنة لسداد خدمة هذا الدين (فوائد) مما يعني مالا ضائعا، وبقاء الدين على حاله، مع أن الحكومات المتعاقبة كانت تصور كل اتفاق لاعادة الجدولة بأنه إنجاز اقتصادي.

2- فرض المزيد من الضرائب وتوسيع نطاقها، بحيث بات المواطن الأردني يدفع أعلى نسبة ضرائب في العالم، وهذا تحمله الفقراء ومحدودي الدخل مما زاد في أعبائهم.

3- تقليص الأهمية النسبية لضريبة الدخل والتي بها شيء من العدالة. (لأنها تصاعدية تبعا لحجم الدخل) وفي هذا خدمة للشرائح الطفيلية في المجتمع.

4- التراجع وتقليل نسبة مساهمة الدولة في الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة، الأمر الذي يؤذي غالبية فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود.

5- تعويم الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الرئيسة، وزيادة معاناة الشريحة الأكبر من المجتمع الأردني لبقاء الرواتب والأجور ثابتة أو حتى تضاؤل هذه الرواتب والأجور.

6- خفض الرسوم الجمركية على الواردات، مما يعني المساهمة في ضرب الناتج المحلي سواء أكان صناعيا، أو زراعيا، وحرمان هذا الناتج المحلي من القدرة على المنافسة.

7- الحد من الإنفاق الحكومي، حيث يلزم الإنفاق، وتقليص الوظائف الحكومية، وإلغاء الكثير منها مما فاقم في مشكلة البطالة بين آلاف الشباب من طالبي العمل.

8- سياسة الخصخصة والتي تعني بيع المؤسسات الاقتصادية والخدمية التي تمتلكها الدولة للقطاع الخاص والمستثمر الأجنبي وانفاق أثمانها في مجال النفقات الاستهلاكية في عام واحد، واعتبارها دخلا للدولة في ذلك العام، مع أنها ملك للشعب بأكمله ولايجوز أن تستغل إلا لمصلحة هذا الشعب وللأجيال الآتية، كلها.

9- بيع حصص الحكومة في الشركات المساهمة الخاصة لمستثمري القطاع الخاص.

10- التركيز على القطاع السياحي والخدمي، كبديل للقطاعات الأخرى مع أن ذلك يتم من خلال الشركات متعددة الجنسية الأداة الجديدة للهيمنة على الاقتصاد الوطني، وتحويل المجتمع المنتج إلى مجتمع خدمي يعتمد في كل حاجاته على الآخرين.

11- الترويج للخير الآتي من السلام، والانخراط في المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية بمسمياتها المختلفة، والتي ليست إلا مؤتمرات شكلية إعلامية، هدفها إظهار دمج العدو الاسرائيلي في الجسم العربي. وكان من المفروض أن ينتهي برنامج التصحيح بنهاية عام 98 ، ولكن تم تمديد البرنامج للسنوات الثلاث القادمة لانه وخلافا لكل ما تشيعه الحكومة من تحقيق هذا البرنامج لأهدافه- فالحقيقة أن هذا البرنامج لم يحقق أي شيء للاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال الحقائق التالية والمأخوذة من الدراسات المتخصصة والمحايدة.

- تراجع الإنتاج الزراعي الكلي بنسبة 2.6% 1996
- تراجع الانتاج الصناعي بنسبة 3.7%
- تراجع نشاط البناء بنسبة 9.3%
- زيادة نسبة الواردات بنسبة 17.5%
- تواصل الارتفاع في المديونية الخارجية من 4822 مليون دينار 1993 إلى 5632 مليون دينار 1996.
- زيادة ضريبة المبيعات إلى ما نسبته 21.6% من مجمل الإيرادات المحلية، بينما بلغت قيمة ضريبة الدخل 175 مليون دينار أي ما نسبته 11.5% من الإيرادات.
- عدم زيادة واردات الرسوم الجمركية، رغم زيادة الواردات نتيجة خفض الجمارك والرسوم.
- خسارة البنك المركزي مبلغ 18 مليون دينار عام 96 مع أن المفروض أن يحقق أرباحا عالية.

وهكذا نجد أن الحكومة بإجراءاتها المختلفة وتضييقها المستمر على المواطنين، خاصة من ذوي الدخل المحدود فإنها لم تحقق أي إنجاز على درب تقليص المديونية، او الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة.

مظاهر الأزمة الاقتصادية في الأردن

هناك مظاهر بارزة وواضحة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد ومن هذه المظاهر:

1- الكساد الاقتصادي:

على الرغم من أن بعض المتفائلين أو المعبرين عن وجهة النظر الرسمية يقولون أن البلاد تمر بمرحلة ركود اقتصادي إلا أن الحقيقة أن البلاد تمر بأزمة كساد اقتصادي حقيقي. فالركود حالة مؤقتة يمر بها اقتصاد البلاد، ثم لايلبث أن يخرج منها، بينما لايلوح في الأفق بوادر خروج من هذه الأزمة. فهناك نقص حاد في السيولة وإفلاس الكثير من التجار والمصانع والشركات لاضطرارهم للبيع بأسعار تقل عن سعر التكلفة، مما يفتح الباب للمستثمر الأجنبي للهيمنة على الأسواق والمرافق

الاقتصادية المختلفة. ويساهم البنك المركزي من خلال سياسته المالية المتمثلة برفع سعر الفائدة والاحتفاظ باحتياطي ضخم من العملات الأجنبية — في إبقاء الأزمة وزيادتها وحرمان البلاد من الاستثمارات التي يمكن تحقيقها لو خفض البنك من سعر الفائدة وأقدم على ضخ الأموال الموجودة لديه في الأسواق المحلية على الرغم من تحقيق البنك المركزي للهدف الوحيد الذي يعمل من أجله حسب نصيحة صندوق النقد الدولي، وهو الحفاظ على سعر صرف الدينار الأردني.

2— البطالة:

والبطالة بشكليها الظاهر والمقنع، هي وجود نسبة من السكان ممن هم في سن العمل دون عمل ويعتبر الأردن في طليعة دولة العالم التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة. وتزيد نسبة البطالة في الفئات العمرية الشابة وبين الخريجين الأكاديميين. وبينما تقول إحصائيات الحكومة أن نسبة البطالة هي 15 % فقط تقول دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية أن نسبة البطالة في الأردن هي 22.09 % ، وإذا ما أضيف لهذه النسبة العدد الآخر من العاطلين عن العمل الذين يطلبون وظيفة بعينها فإن النسبة ترتفع لتصل إلى 27.5 %.

وتعود أسباب ارتفاع نسبة البطالة في الأردن إلى:

1— الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة السياسات الحكومية المهملة للريف.

2— تراجع النشاط الصناعي لارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة على المنافسة في السوق الوطنية والخارجية مما أدى إلى إغلاق بعض المصانع، وإلى أن يعمل بعضها أيضا بجزء من طاقته الإنتاجية مما أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال.

3— التراجع في قطاع الإنشاءات والبناء نتيجة حالة الركود وتشير بعض التقديرات إلى وجود ثلاثين ألف وحدة سكنية خالية مما يعني توقف هذا القطاع عن تشغيل أعداد إضافية من العمال.

4— الاختلال الهيكلي المزمن في بنية الاقتصاد الأردني، ففي حين تشكل حصة قطاع الإنتاج 23 % من العمالة المحلية، والقطاع الزراعي 7% ، تشكل حصة قطاع الخدمات نسبة 70 %.

5 — الاتجاه العام للتبدل الاجتماعي (الحراك الطبقي) إذ يملك 20 % من السكان أكثر من 55 % من كامل الدخل مما يعني تكدس الثروة ورأس المال لدى نسبة أقل

من السكان، وبالتالي قلة فرص العمل.

6— العمالة الوافدة: تقدر بعض الدراسات أن في الأردن 400 ألف عامل وافد على الرغم من كل ما يقال من أن العادات الاجتماعية في الأردن تحول دون قيام المواطن الأردني بشغل بعض الأعمال، إلا أن الحقيقة هي أن تدني الأجور التي يقبل بها العامل الوافد لاتمكن المواطن الأردني من القيام بهذا العمل— فالأجور أحيانا لاتكفي لسد الحد الأدنى من حاجات المواطن الأردني.

7 — عودة أعداد كبيرة من العمالة الأردنية من دول الخليج نتيجة الاجتياح العراقي للكويت.

3— انخفاض مستوى المعيشة وتردي الأحوال الاجتماعية والمعيشية:

توالي الأسعار ارتفاعها منذ سنوات، في حين لم يطرأ أي زيادة على الرواتب والأجور مما يزيد في معدلات التضخم عن معدلات نمو الدخل الوطني فقد ارتفعت أسعار 739 سلعة وخدمة منها المواد الغذائية والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 40% حسب نشرة البنك المركزي، وكذلك الملابس والأحذية ارتفعت أسعارها بنسبة % 26.8 والمحروقات بنسبة 3.7 % وارتفعت تكاليف أو نفقات الخدمات الأخرى (نقل، علاج، تعليم) بنسبة 9 % .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تراجع مستويات التعليم والخدمات التعليمية والصحية وتفشي ظواهر جديدة مثل جنوح الأحداث وزيادة الجرائم، الإدمان، المتاجرة بالمخدرات، وظاهرة الشيكات المرتجعة، والسرقات، والسطو المسلح، وهي ظواهر اجتماعية خطيرة تهدد بتدمير المجتمع.

4— القطاع الصناعي:

شهدت البلاد في الفترة بين 1973 - 1982 ، حركة صناعية استخراجية خصصت لها الحكومة خلال هذه الفترة 35 % من استثماراتها. وكذلك تم فتح العديد من المصانع التي حظيت بتشجيع، تمثل في الحماية الجمركية والإعفاء الضريبي. وقد حققت هذه الصناعات نتائج ملحوظة. ومع بداية الأزمة الاقتصادية شهد القطاع الصناعي الأردني تراجعا واضمحلالا فأغلقت بعض المصانع وانتقل أصحابها للاستثمار في الخارج وتعود أسباب تدهور أوضاع القطاع الصناعي إلى مايلي:

● ارتباط الحركة الصناعية الأردنية بظروف خارجية ومتطلبات مؤقتة لأسواق خارجية مثل حاجة السوق العراقية في ظل حروبه مع ايران والكويت. وما لبثت هذه السوق أن أغلقت بصورة كبيرة نتيجة ظروف الحصار.

● الارتباط بالشركات والأسواق الخارجية المستوردة للسلع الاستخراجية الأردنية مثل الفوسفات والبوتاس وتصديرها كمواد خام، ومالبثت أن قلت حاجة الأسواق لهذه السلع ثم تردت أسعارها.

● إلغاء قوانين الحماية الجمركية مما أضعف القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وأدى إلى تراجعها.

● خفض رسوم الاستيراد على كثير من السلع المستوردة مما زاد في ضعف قدرة الصناعة الأردنية على المنافسة.

● اعتماد الصناعة على استيراد المواد الخام من الخارج بحيث أدت التقلبات في أسعار صرف الدينار إلى ارتفاع تكاليف المواد الخام.

● الطبيعة الاستهلاكية للصناعة الاردنية وبنيتها الاقتصادية الضعيفة.

● التوزيع الجغرافي السيء، والتمركز في العاصمة، مما يزيد في النفقات الثابتة والمتغيرة (ثمن أراضي وعقارات، أجور عمال... وغيرها). مما أضعف القدرة التنافسية أيضا.

5— تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل العام بنسبة كبيرة:

فقد انخفضت معدلات إنتاج القمح والشعير والعدس وغيرها من المواد الأساسية، بسبب توفر هذه المواد في الأسواق المحلية بأسعار أقل من كلفتها الحقيقية على المزارع وقد عانى القطاع الزراعي من:

● الزحف العمراني على الأراضي الزراعية مما أدى إلى تقليل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إضافة إلى الرعي الجائر الذي أدى إلى التصحر.

● قلة الخدمات العاملة في المناطق الريفية، مما أدى إلى ترك المزارعين لأراضيهم وإهمال مهنتهم الأصلية.

● قلة الخدمات المتخصصة التي تقدم للمزارعين مثل البذار المحسن، الأسمدة والمبيدات الحشرية.

● انعدام التخطيط الزراعي مما يؤدي إلى إخلال وتفاوت في أسعار المنتجات

الزراعية المختلفة في المواسم المختلفة الأنواع.

● زيادة العجز في الميزان التجاري لهذا القطاع (المواسم الزراعية الخاسرة المتكررة).

● الاعتماد على الزراعة التقليدية المرتبطة بظروف الأسواق المستوردة وعلاقتنا بها (أسواق الخليج وتوقفها عن الاستيراد خلال الأزمة مع الكويت).

● مشاكل الري إذ لاتتجاوز مساحة الأراضي الزراعية المروية 10% من الأراضي المزروعة واعتماد الباقي على مياه الأمطار المتذبذبة من سنة لأخرى، إضافة إلى ارتفاع أسعار المياه.

● نقص الأيدي العاملة المدربة والاعتماد بنسبة كبيرة على الأيدي العاملة الوافدة قليلة الخبرة.

● هيمنة كبار التجار والوسطاء والمسوقين على صغار المزارعين واستغلالهم وقلة مردودهم من ناتجهم الزراعي. مما يؤدي إلى مواسم خاسرة متكررة ويدفع بالكثيرين للتوقف عن الزراعة.

آفاق الخروج من الأزمة والحلول

وبعد كل ما ذكر هل يمكن وضع حلول جذرية ناجحة للتغلب على هذه الأزمة. أم أنها أصبحت مستعصية ولايمكن الخروج منها ؟؟

إذا صحت النوايا والعزم وتضافرت الجهود المخلصة، وقدمت المصلحة الوطنية على المصلحة الخاصة،وأبعد من أثروا على حساب الشعب والوطن، عن كل ما له صلة بالاقتصاد الوطني، ومواقع المسؤولية العليا واتخذت الإجراءات التالية، فإنه يمكن وفي غضون فترة زمنية معقولة النهوض بالواقع الاقتصادي، وتصحيح مساره حقا لاقولا، ومن هذه الحلول:

● وضع حد لاعادة جدولة الديون والتي هي بمثابة هروب للأمام، واللجوء إلى شراء هذه الديون من قبل مواطنين أردنيين أو عرب مستفيدين من خصم تعجيل الدفع، واحتياطي الديون المعدومة، واحتياطي هبوط الأسعار. والبحث عن مخرج لأزمة المديونية بالتعاون مع الدول النامية الأخرى.

● وقف كل عمليات الخصخصة وبيع المؤسسات العامة.

● إلغاء التشريعات القائمة والمتعلقة بجذب الاستثمار، والتي تتصف بالروتين والاستغلال ووضع العقبات، وتفتح المجال للكسب غير المشروع، وتركز على المستثمر الأجنبي، ووضع تشريعات جديدة تعالج كل الثغرات السابقة، وتركز على المستثمر الوطني والعربي.

● ترسيخ النهج الديمقراطي واعطاء الدور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني، وتحفيز المواطنين على القيام بواجبهم، مما يضمن للمستثمر، الثقة والاطمئنان على مستقبل استثماراته، فلا مناخ استثماري ملائم، دون ديمقراطية حقيقية.

● العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية مع الاقطار العربية الأخرى، وإحياء السوق العربية المشتركة، سعيا للتكامل الاقتصادي العربي، في محاولة لحماية البلاد، من الاخطار الاقتصادية الهائلة والاطماع الاجنبية الكبيرة.

● ممارسة الحماية الجمركية للمنتجات الاردنية المختلفة، وعدم التقيد بمقولة حرية التجارة، فأصحاب هذه النظرية يمارسون سياسات كثيرة تتنافى مع حرية التجارة مثل الضغط على اليابان لتحديد سعر الين، وكذلك الحصار الاقتصادي الذي تستعمله ضد كل من يعارضها، ومقاطعة الشركات أو الدول التي لا تتقيد بهذه التوجهات مع ما في ذلك من خروج على حرية التجارة.

● زيادة الاستثمارات الصناعية، وتطوير صناعتي الفوسفات والبوتاس إلى صناعة تحويلية، بدل الاكتفاء بالصناعة الاستخراجية، وتصديرها كمواد خام رخيصة.

● تركيز الاهتمام على الصناعات التي تكفل بناء قاعدة اقتصادية وطنية.

● توجيه الرأسمال الوطني نحو القطاعات الإنتاجية بدل التركيز على السياحة والخدمات.

● البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الوطنية لتصريف الفائض.

● تطوير الخدمات الكهربائية التي تشكل أساس نهوض القاعدة الاقتصادية وتخفيض أسعارها.

● تقديم التسهيلات المالية، الائتمانية، الجمركية للصناعة.

● إحداث إصلاح زراعي جذري، وتوزيع الأراضي الأميرية على المزارعين، وسن القوانين التي تمنع انتقال هذه الأراضي للأجانب.

● مكافحة الجفاف والتصحر، واعتماد الوسائل الحديثة في الزراعة، والبذار المحسن.

● تنظيم الإفادة من مصادر المياه، لضمان زيادة الأراضي المروية.

● انتهاج سياسة زراعية تهدف لسد حاجة السوق المحلي.

● إلغاء القروض والديون عن صغار المزارعين، ومتابعة التعويض عليهم في حالة التعرض للخسائر.

● الاهتمام بالجمعيات التعاونية الزراعية، وتوسيعها لتشمل صغار المزارعين

● إقامة اتحاد المزارعين كمنظمة تمثلهم وتدافع عن مصالحهم، وتحميهم من الوقوع في براثن التجار والوسطاء.

● توسيع نطاق عمل وفعالية قسم الإرشاد الزراعي، وتمكينه من تقديم الخدمات للمزارعين في مزارعهم.

● فتح طرق زراعية تتلاءم ومتطلبات نقل المنتجات الزراعية وتوفير حاجات المزارعين.

● الاهتمام بتنمية الريف وتقديم الخدمات العامة له بصورة ملائمة، للحد من الهجرة وتشجيع العمل في الزراعة.

● الاهتمام بالثروة الحيوانية، وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة إنتاج اللحوم بانواعها وإيجاد المراعي والاعلاف بأسعار معقولة.

● تقليص الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتوجيه الإنفاق الإنمائي نحو قطاعات الإنتاج.

● الحد من ارتفاع معدلات التضخم.

● عودة الحكومة لممارسة دورها في الرقابة على الأسعار، حماية للطبقات الفقيرة في المجتمع.

● تعديل النظام الضريبي بما يساهم في تخفيف أعباء الفقراء، والتركيز على ضريبة الدخل على أساس تصاعدي عادل.

● زيادة الاعتماد على الموارد والاستثمارات الوطنية.

● إعادة النظر في مجمل عملية التصحيح الاقتصادي والاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد والبنك الدولي.

الأزمة الاقتصادية الآسيوية
أسبابها، نتائجها، تأثيراتها

●الرفيق: تفيد داود أبو خير

في النصف الثاني من هذا القرن، ومع انقسام العالم إلى شمال وجنوب من الناحية الاقتصادية ، وإلى شرق وغرب من الناحية السياسية، وتفاقم الحرب الباردة، والنظر من بعيد إلى أطراف الكرة الأرضية حيث يمكن أن يبنى سوق تجاري أو يرفع جسر بين جزيرتين، بدأت جميع دول العالم التي خرجت منهكة من حروبها بالتمدد اقتصادياً على امتداد خطوط الطول والعرض.

وفي زمن مواز لتلك المرحلة كانت دول كثيرة من العالم في طور التشكّل حيث تخلت بريطانيا عن الهند وتركت دويلة صغيرة في خاصرة الصين هي «هونغ كونغ»، وخرجت من ماليزيا، وسحبت اليابان قواتها المتبعثرة في المحيط والتفتت إلى اقتصادها بجدية، بعد أن تلقّت ضربات مؤلمة في الحرب الثانية، وتخلت ماليزيا عن سنغافورة، وانقسمت كوريا إلى دولتين، ورُسمت الحدود بين الهند الصينية وتايلاند، وانفصلت تايوان كدولة مستقلة رغماً عن الصين، وخرج الأمريكيون من فيتنام مهزومين، وبقي لهم بعض السفن حول الفيليبين واليابان.

وهكذا اتضحت الخارطة السياسية لشرق آسيا، ولم تعد تخضع للتعديل كثيراً إلا بعد أن استعادة الصين هونغ كونغ وعادت تنظر إلى تايوان، وبعض المشاكل الحدودية فيما يتعلق بدول الجزر.

كيف أصبحت بعض الدول الآسيوية نموراً؟

كانت الحياة الاقتصادية في تلك الدول — وخصوصاً الدول التي تقع في

● النمر هو حيوان آسيوي يتصف بالوثبة السريعة والخفيفة .

أقصى الجنوب الشرقي من آسيا— تعتمد على الزراعة وتربية المواشي للاستفادة من منتجاتها وعلى الصيد البحري والنهري وبعض الثروات الباطنية، وبعد أن لاحظت ما فعلته الحروب، اقتنعت الحكومات أن الحرب تعيق التطور والنمو في جميع النواحي، فلابد أولاً من الخروج من المعركة العسكرية، ثم النهوض العلمي والتقني لمواكبة الدول المتقدمة. كانت دول آسيا بشكل عام مجال تنافس اقتصادي مثمر،بوصفها سوقاً تضم أكبر عدد من المستهلكين في العالم، وفيها يد عاملة رخيصة وقادرة على الانتاج، ومساحات واسعة للاستثمار العقاري والسياحي والتجاري، ويعترف جميع زعماء آسيا الشرقية الجنوبية أن اليابان هي الأب الروحي للتطور الاقتصادي الذي شهدته حيث كانت قدوة في طريقة النمو ومساعداً في تشكيل الشركات وممولاً ودائناً لمعظم هذه الدول و يطلق لقب «نمر» على الدولة التي تحقق نمواً اقتصادياً سنوياً بين 9 - 12% ، وابتدأت النمور بالوثوب وكانت في المقدمة أربعة: تايوان، هونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وانضمت لها في مطلع التسعينيات: اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، والصين، وبطبيعة الحال كانت الصادرات هي الوقود الذي يزيد من سرعة قاطرة النمو، حيث كادت هذه الدول في عام 1995 أن تملك نصف الاحتياطي العالمي للنقد، وشكلت فيما بينها الأحلاف التالية: 1— آسيان: (رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا)

(Association of south East Asian Nations, (ASEAN) 2 —آبيك:
(التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي)Asian pacific Economic Cooperation, (APEC).

وتقدمت بورصة **هونغ كونغ** لتنافس بورصة طوكيو، ودخلت الأدوات الكهربائية التايلاندية والماليزية والكورية إلى بقية القارات، وارتفع عدد السياح بشكل هائل في آندونيسيا والفليبين، ووصل حجم الاستثمارات في ماليزيا إلى 130 مليار دولار، وأصبحت منتجة للنفط، وواحدة من أكبر الدول السياحية في العالم، حيث سجلت العام الماضي 1998 ،13 مليون سائح، وأنشأت مصانع الأدوات الكهربائية بتقنية حديثة جداً «الممر الالكتروني».

واستقلت الصين من حيث صناعة الفضاء وأرسلت أقمارها الخاصة إلى خارج مجال الكرة الأرضية، وأصبحت اليابان ثاني أكبر قوة اقتصادية في

العالم، وعندما دعا مهاتير محمد «رئيس وزراء ماليزيا» إلى إقامة صندوق آسيوي برأسمال قدره مئة مليار دولار تسددها دول جنوب شرق آسيا بقيادة اليابان، شعر البنك الدولي وصندوق النقد في الولايات المتحدة وكذلك المضاربين الكبار أن آسيا أصبحت قوة اقتصادية عظمى، وستبادر إلى صناعة القرارات السياسية وفرضها على العالم استراتيجياً، خصوصاً بتضامن تلك الدول من خلال أحلافها ووجود «الغول الصيني» معهم، مما يدفع إلى تبديل مراكز السيطرة في العالم.

وقبل الخوض في أسباب الأزمة، يبين الجدول التالي أوضاع بعض التقديرات الاقتصادية لأسرع ستة نمور في المرحلة الذهبية التي عاشتها تلك الدول بين عامي 1995- 1998.

اسم الدولة / معدل خلال 10 سنوات	كوريا الجنوبية	ماليزيا	هونغ كونغ	سنغافورة	تايلاند	تايوان
معدل النمو الوسطي «نسبة مئوية»	%8.6	%10	%6.2	%8.3	%8.2	%8.1
الناتج السنوي الأعظم «مليارات الدولارات»	270 مليار	125 مليار	64 مليار	54.6 مليار	96 مليار	180.3 مليار
حجم الاستثمارات «مليارات دولارات»	215 مليار	130 مليار	53 مليار	45 مليار	80 مليار	166 مليار
متوسط عدد السياح «مليون»	1,6 مليون	3,4 مليون	162 ألف سائح	3.3 مليون	3.1 مليون	1,7 مليون

* أسباب الأزمة الآسيوية:

بدأت الأزمة الآسيوية بعد عودة رئيس الوزراء الماليزي «**مهاتير محمد**» من زيارة قام بها إلى لبنان، وهذا الرجل يعتبر صانع اقتصاد دولته، بعد حكم ستة عشر عاماً، وصرح في لبنان بأنه سيقيم علاقات اقتصادية مع لبنان، وسيفتح قنوات الاستثمار بين البلدين، وألقى باللوم على اسرائيل، وبعد أقل من شهر

صرح **المضارب العالمي اليهودي «جورج سوروس»** بأن اقتصادات الدول الآسيوية، خصوصاً ماليزيا، تحتاج إلى إصلاحات هيكلية جوهرية، وإلا فإنها تتكيء على عصا نخرها السوس. فتهافت مواطنو دول النمور على أسواق القطع للتخلص من العملات المحلية، وقام المستثمرون العالميون بسحب استثماراتهم من الأسواق الآسيوية الناشئة إلى أسواق أخرى بسرعة الفاكس والانترنت وشبكات كمبيوتر الأعمال. وحدث ما حدث من تدهور خطير نقدي ومالي واقتصادي وسياسي في تلك الدول.

وفي يوم السبت 20 أيلول، عام 1997 ، وقف مهاتير محمد أمام الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي الذي عقد في هونغ وقال: إن ماليزيا مستهدفة أولاً، وإن بلاده تراجعت عشر سنوات إلى الوراء بسبب الأزمة، وإنه أجّل جميع مشاريعه الاقتصادية التي كانت مقررة من المدينة الالكترونية التي تشبه وادي السيليكون في الولايات المتحدة، وناطحة السحاب ذات البرجين، إلى السيارة الماليزية «بروتون»، وقال أيضاً: إن **المضارب جورج سوروس وشبكة المضاربين الذين يأتمرون بأمره هم المسؤولون عن انهيار الرينجت «عملة ماليزيا»**.

وفي اليوم التالي ومن خلال حديث تلفزيوني، رد المضارب اليهودي العالمي على رئيس وزراء ماليزيا بقوله: **إن المطالبة بحظر تجارة العملة يعد اقتراحاً غير مناسب، ولايستحق الدراسة بجدية، وإن مهاتير محمد يعرّض بلاده للخطر.**

وهنالك أسباب داخلية ساهمت بشكل كبير في توسيع نطاق الأزمة مما كان يشير إليه «سوروس»، وهي الفساد، والانفاق الحكومي بغير حدود، وقضية الديون المعدومة.

١- *انتشار الفساد:*

سبّب الفساد ضعف في الرؤية، وأخطاء في التقديرات، لأن العمل التجاري والنقدي كان كثيفاً ومتراكماً، ومن صور الفساد:

أ- التزوير والغش في مصالح مهمة كالجمارك والضرائب، والتواطؤ مع العاملين في هذا المضمار «ماكان يحدث في اندونيسيا وسنغافورة».

ب- إساءة استخدام احتياطي العملات الأجنبية «ماليزيا وتايلاند».

ج- إساءة استخدام السلطة الرقابية من قبل مدققي ومراجعي البنوك «معظم دول النمور، وخصوصاً تايلانده».

د- عدم عدالة معاملة الوحدات الانتاجية المختلفة مما أخل بأصول المنافسة الشريفة «كما يحدث في تايوان وكوريا وسنغافورة».

وقد أدى هذا الفساد إلى الآثار التالية:

- فقدان جزء من الايرادات السنوية للدولة، وأهمها الضرائب والرسوم.
- انخفاض جودة الاستثمارات العامة، كتنفيذ مشروعات ذات عائد مالي منخفض.
- انخفاض مستوى الاستثمار الخاص الذي كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المتسارع لهذه الدول، وهذا ما يؤثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- تدهور الاستثمار الأجنبي بسبب سمعة الفساد التي نشرها المضاربون.

2- *الإنفاق الحكومي غير المحدود:*

وهذا ما حدث في الدول التي حدثت فيها تبدلات سياسية واسعة وتغيير الحكم كما في أندونيسيا، والصفقات العسكرية التي تعقدها هذه الحكومات لأسباب أمنية مثل تايوان، بدون المقارنة مع الناتج المحلي السنوي، والثقة المطلقة التي توليها الحكومة لقدرة الاحتياطي العام بالترميم من حيث عوائد الضرائب وفائض الميزانية.

3- *قضية الديون المعدومة:*

إن مشكلة الديون المعدومة ضربت اليابان وألقت بظلالها على بقية الدول الآسيوية ذات التجارة الحرة، وباختصار عندما بدأت المصارف بمنح القروض عشوائياً، وحلقت عالياً أسعار البورصة والعقارات، مما شجع المؤسسات والشركات الخاصة على الاستدانة إلى حد اللامعقول، وشعر المصرف الياباني بحافة الهاوية فعمد مطلع عام 1990 إلى رفع نسبة الفائدة، وتجميد الديون وقد حدث هذا الأمر في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ولكن اليابان كان وضعها أكثر سوءاً، حيث كانت تعاني من التهاب خبيث ضرب قاعها المالي والمصرفي فترنح تحت وطأة الركود والمديونية، وهذا سبب انكماشاً في اقتصادات دول النمور بسبب ارتباطات شركاتها الخاصة باعتمادات مصرفية مع بنوك

اليابان ومصانعها الحكومية، ولم تفلح خطة هاشيموتو «رئيس الوزراء السابق» لحل الأزمة بعد أن قال مطمئناً المستثمرين: «**إن بلداً يملك ألف مليار دولار لايمكن أن يفلس**».

وهذا الجدول يبين تقديرات المشاكل التي أضرت بهذه الدول لأهم الاقتصاديات التي تأثرت بالأزمة وصدرتها في عام 1997:

اسم الدولة / نسب مئوية معينة	اندونيسيا	كوريا الجنوبية	ماليزيا	الفيليبين	سنغافورة	اليابان	تايوان
انخفاض الناتج المحلي	%3,3	%2,2	%2,38	%1,2	٪1.14	%0,8	%0,9
نسبة تراجع النمو الاقتصادي	%6,5	%4,8	%4,7	% 6,3	% 2,4	%2,2	%3,8

كانت ماليزيا مستهدفة بداية وتوضعت بؤرة الأزمة في أندونيسيا وكوريا الجنوبية التي وصلتها مساعدات عاجلة بقيمة أربعة مليارات دولار، وكانت سنغافورة وتايوان أقل تأثراً.

أما تايلاند فكانت ذات وضع خاص، حيث كانت من أسرع دول العالم تحقيقاً للنمو الاقتصادي، وكانت تحقق فائضاً بالموازنة بلغ 2،3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تحت السطح الهادىء كانت تتفاعل عدة عناصر تنذر بقرب حدوث زلزال، ففي عام 1996 انخفضت الصادرات بشدة، وبلغت ديون الشركات والبنوك 150% من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية 1996 وبدأت عملتها «الباهت» تتعرض لضغوط حادة، ومن هنا برزت مشكلة العملات.

* *مشكلة العملات:*

ظن البعض أن أسواق المال نالت كفايتها، وأنه سرعان ما ستعود الأمور إلى طبيعتها، ولكن ما لبثت العدوى أن انتقلت من بورصة بانكوك إلى بقية بورصات آسيا، ففي الثاني من تموز 1997 اهتزت العملات الآسيوية بعنف للحدث الرهيب في تايلاند، وكانت العملة الفيليبينية «البيسو» أول الضحايا بتعرضها لانخفاض حاد.

وحاول بنك الفلبين انقاذ «البيسو» من هاوية الانهيار بانفاق ما مجموعة 543 مليون دولار لرفع سعره، ولكن المحاولة لم تثمر، فاضطرت الفيليبين في 11 تموز عام1997 لاقتفاء اثر تايلاند باعلانها تعويم عملتها وانخفضت عملات بقية الدول الآسيوية، إلى أن قامت اليابان بدورها بتخفيض سعر الين، الذي فقد 10% من قيمته خلال عام أمام الدولار، ووصل هذا الوباء الى روسيا وأمريكا اللاتينية في حينه.

*** منعكاسات الأزمة على الوضع الاقتصادي العالمي:**

من حصاد الأزمة أن الولايات المتحدة استقبلت 300 مليار دولار من الأموال الهاربة من آسيا، دعيت باسم «أموال حارة»، لأنها تحرق أيدي من يتلقفها بسبب طبيعتها، قصيرة الأجل، وقدرة أصحابها على نقلها من سوق إلى أخرى بسرعة البرق.

وهبطت الأسهم الأمريكية في غضون 3 أشهر بدءاً من حزيران بنسبة 20% وهو ما يعتبر شبه كارثة.

وأقرت الولايات المتحدة وأوربا واليابان بوجوب إعادة النظر في صندوق النقد الدولي، وضرورة تأسيس نظام مالي فيه حرية للتبادل بقدر ما فيه من صمامات الأمان، وهذا ما أثار الدول الآسيوية لتحد من وصول المضاربين إلى مؤشرات البورصات الرئيسة. وانخفضت عملات معظم دول أمريكا اللاتينية، وروسيا، وبقية دول آسيا، وقد غمرت الأسواق العالمية في بحر من البضائع الآسيوية بأسعار شبه مجانية، وجاء رخص ثمنها من انخفاض عملات الدول التي صنعتها بشكل كبير.

*** تأثيرات الأزمة على الاقتصاديات العربية:**

جاءت التأثيرات الضارة على الأقطار العربية مرزعة على الاقتصادات الحرة والتي ترتبط بشكل أو بآخر بالدول الآسيوية المعنية مباشرة بالأزمة. فقد ضاعت الجهود لوقف تدهور أسعار النفط بسبب تأثر صادرات النفط العربي إلى آسيا، وساعدت الوديعة السعودية «600 مليون دولار» لبنان على تجنب الأزمة، كذلك الوديعة الاماراتية.

ورغم ضآلة الاستثمارات العربية في آسيا لكن الخسارة جاءت من بورصات نيويورك ولندن وباريس التي انعكست عليها الأزمة وسببت تذبذباً حاداً في الأداء

والمؤشرات.

لذلك سيعمد بنك الخليج الدولي إلى دمج المؤسسات المالية والاعتماد على عدة عملات، وليس على عملة واحدة فقط.

*** دروس اقتصادية لتجارب جديدة:**

لابد أن يدرك المخططون أن حقبة النمو والازدهار يعقبها حقبة من الركود. وكلما كان التطور سريعاً، كلما كانت الأزمة كارثية أكثر. ويعتقد رئيس سنغافورة أن آسيا ستعود إلى النهوض حتماً، ولكن مما لاشك فيه أن وضع الاقتصاد العالمي ينذر بالخطر. وتدور الشكوك حول احتمال أن تعيش العديد من الدول في معاناة مريرة خلال السنوات القليلة القادمة، وها هم المعنيون بأمور الاقتصاد في أوروبا وأمريكا يفهمون هذا الدرس، ويشددون الرقابة على حركة الأموال الضخمة وسرعة انتقالها الهائلة عبر قنوات اللايزر والانترنت.

وقد أكدت ماليزيا أن هذه الأزمة هي مؤامرة يهودية على دول آسيا، وكادت اليابان أن تبث شجونها هي الأخرى، وتفضح الأيدي الخفية التي تحرك صندوق النقد الدولي بأمر من واشنطن، ولكنهم فضلوا الصمت ادراكا بأن المبادرة ليست بيدهم في الوقت الحاضر، قد لاحت في الأفق بوادر لوضع القارة الافريقية تحت سقف الاستثمارات، ودخلت خارطتها الشهية إلى أشرطة الحواسب المصرفية في الولايات المتحدة بعد اجتماع رئيسها بزعماء 46 دولة افريقية منذ أقل من عام، وربما تبدأ الاستثمارات العقارية أولاً، ثم الزراعية، ثم التجارية والصناعية لاستنهاض «فهود افريقية»، وحثها على الوثوب، مع العلم أن دول جنوب شرق آسيا لم تكن بأفضل من افريقيا كثيراً قبل أن تثب نمورها بدءاً من «هونغ كونغ»، التي صارت بديلاً عن مدينة «عدن» العربية اليمنية.

المراجع:

1- نشرة المعهد الصيني للدراسات الدولية، أيلول 1997
2- جريدة الأنوار 21 تموز 1997، جريدة السفير 18 تموز 1997
3- التايمز 19 تموز 1997 والديلي ستار 22 أيلول1997
4- تقويم العالم لعام 1998

الرفيق الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي عبد الله الاحمر

مناضل بعثي من مناضلي حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي وأحد أقرب رفاق الدرب للقائد المناضل الرئيس حافظ الاسد.

عايش مختلف الحقب النضالية للحزب، واكب مسيرة التصحيح، فاكسبه ذلك خبرة ومصداقية عالية وثقة حزبية كبيرة.

● ولد عام 1936 في مدينة التل قرب دمشق التي كانت قرية صغيرة لايزيد عدد سكانها عن 3 آلاف نسمة. هذه القرية القابعة بين جبال ومرتفعات القلمون الممتدة من البريج الى الدريج، التي طبعت انسان هذه المنطقة بسماتها، واكسبته ارادة صلبة وعزيمة قوية كان لهذه البيئة الريفية الغنية بجمالها الطبيعي المصدر الاول لغنى عطائه، لكن بسبب فقر الاحوال المادية، عرف المصاعب الحياتية منذ ان وعى الدنيا، فتعلم المثابرة والتحمل في مواجهة التحديات، وكذلك العصامية، والقناعة على يدي والديه اللذين تعلم منهما الانضباط والاخلاق الحميدة والاحترام.

● ينحدر من عائلة آل الاحمر، أسرة عربية كادحة ذات امتداد واسع في العديد من الدول العربية، تعود في أصولها إلى اليمن.

● تلقى أول مراحل تعليمه وهو في التاسعة من عمره في كتّاب القرية، ثم تابع تعليمه الابتدائي فيها، وانتقل بعدها إلى دمشق ليتابع تعليمه الثانوي.

● اهتم باللغة العربية وباغناء ثقافته العامة، وأبدى تفوقاً فيها مما أهله للفوز بـمسابقة القراءة، التي أعلن عنها في مصر عام 1957 ، واستحق بهذا الفوز منحة سفر للقاهرة للاطلاع على واقع الحياة فيها لمدة /10/ أيام، سهلت

أمامه آفاق التعرف على منعكسات الثورة المصرية ونضالها ضد أعداء الأمة العربية باتجاه الوحدة العربية التي انطلقت في 22 شباط من عام 1958 بين سورية ومصر، حيث كانت أفكار الحزب ونضاله في سورية قد نضجت وأثمرت أيضاً باتجاه هذه الوحدة. وحصل على الشهادة الثانوية عام 1957، وبعدها حصل على أهلية التعليم الابتدائي عام 1959 ، ونال شهادة الحقوق عام 1964 .

● من السنة الاولى لبدء دراسته في ثانوية التجهيز الاول بدمشق، بدأ احتكاكه بالطلبة البعثيين، وعمل معهم وقبل نهاية العام الاول في دراسته الثانوية، انتسب للحزب وخلال دراسته بالتجهيز الاول في مطلع السنة الدراسية، عمل معلماً وكيلاً لعدة أشهر ليستفيد من أجرها في الانفاق على دراسته.

وبعد تخرجه عمل معلماً أصيلاً في بعض مدارس قرى منطقته.

● عام 1958، انتسب إلى دار المعلمين بدمشق — الصف الخاص — وبعد تخرجه عين معلماً أصيلاً في قرى محافظة درعا. وخلال هذه المرحلة برز نشاطه الحزبي بشكل عملي، وأسهم في جذب وكسب عدد كبير من الشباب إلى صفوف الحزب.

● عند قيام الوحدة حل الحزب، ولكن روابطه مع رفاقه البعثيين بقيت من خلال روابط الفكر. وبعد الانفصال وإعادة تنظيم الحزب في سورية كان من أوائل من انضم للتنظيم القومي وناضل في صفوف الحزب ضد الانفصال.

● بعد انتصار ثورة الثامن من آذار 1963 في سورية التي قامت رداً على الانفصال، وتأكيداً على ضرورة الوحدة، بدأت مرحلة جديدة لمسيرة الحزب في تحمل المسؤولية، وتنفيذاً لأهداف الحزب والثورة وتحمل أعباء تلك المسؤولية.

— تسلم أمانة فرقة التل، ثم أمانة شعبة الحزب، وفي عام 1965، عين مع عدد من الرفاق الآخرين ملحقاً دبلوماسياً في وزارة الخارجية من أجل رفد الوزارة بطاقات حزبية، وكانت هذه المسؤولية محطة هامة في مسيرته النضالية ومنعطفاً قوياً في علاقته الحزبية بالحركة النضالية القومية العربية.

● ساهم بعد ثورة آذار في بناء وتعزيز مؤسسة الحرس القومي وتنظيم شباب المنطقة في صفوفها والتحق بدورة الاعداد الحزبي الاولى التي أقيمت بدار المعلمين بدمشق، وضمت أمناء الشعب من أنحاء القطر كافة.

● بعد المؤتمر القطري الاول 1964 في سورية، صدر قرار حزبي بتشكيل فرع جديد منفصل عن فرع دمشق، وسمي بـ «فرع الاطراف» الذي تغيرت تسميته بعد قيام الحركة التصحيحية إلى فرع ريف دمشق، وعين الرفيق عبد الله الاحمر عضواً بقيادته، ومن ثم تسلم أمانته بعد أول انتخابات حزبية جرت في أوائل عام 1965 . وشارك في المؤتمر القطري الثاني كعضو أصيل فيه، وانتخب من المؤتمر عضواً للقيادة القطرية احتياط.

— واستمر عمله بفرع الاطراف حتى تشرين الاول عام 1967 ، عندما عين محافظاً لحماه بقرار من مجلس الوزراء تنفيذاً لقرار القيادة القطرية ودون رغبة منه، وانتقل لعمله الجديد في السلطة التزاماً بقرار الحزب، وأدى عمله بمسؤولية ونجاح.

● كان من الكوادر الاساسية التي أسهمت في قيام حركة 23 شباط التي تصدت للعقلية اليمينية المتمثلة بالقيادة التاريخية وازاحتها عن قيادة الحزب، وفتحت هذه الحركة الطريق أمام قواعد الحزب لإخراج الحزب من أزمته، وتم ذلك بشكل حاسم في 16 تشرين الثاني 1970.

حين قامت الحركة التصحيحية بقيادة الرفيق حافظ الاسد، وكان الرفيق عبد الله الاحمر عضواً أساسياً في قيادة الحركة، وفي القيادة القطرية المؤقتة حيث اسندت اليه مهمة الامين القطري المساعد.

● شغل عضوية المؤتمر القومي الثامن عام 1965 قبل حركة 23 شباط وعضواً في المؤتمر القومي العاشر عام 1968 وعضواً في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي عام 1970 قبل قيام الحركة التصحيحية مباشرة.

له دور هام في اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي الحادي عشر الذي انعقد في آب من عام 1971 ، وانتخب عضواً بالقيادة القطرية، وانتخبته القيادة القطرية أميناً قطرياً مساعداً. واستمر حتى انتخبته القيادة القومية أميناً عاماً مساعداً. ومايزال في مسؤوليته هذه حتى اليوم يمارسها بجدارة.

● ساهم خلال تسلمه مهام مسؤولياته في إعادة تنظيمات الحزب على الصعيد القومي، كما أسهم في الحوار الذي أدى الى إقامة الجبهة الوطنية التقدمية

في سورية، وفي الحوار مع القوى السياسية داخل سورية وخارجها.

خلال مسيرة الحزب ومن فجر التصحيح وحتى اليوم، كانت له اسهاماته الفاعلة والهامة السياسية والفكرية والتنظيمية والثقافية في مختلف النشاط الحزبي والسياسي على الصعيدين القومي والدولي.

● ترأس العديد من الوفود الحزبية والرسمية لاجراء مباحثات في مختلف دول العالم بهدف توطيد علاقات التعاون والصداقة بين حزبنا مع الاحزاب والقوى السياسية العربية الشقيقة والاجنبية الصديقة، ومع قوى التحرر العالمي، كان لها كبير الأثر على تعزيز روابط سورية والعرب وعلاقات سورية مع العالم.

● يرأس اللجنة القومية للمغتربين العرب التي تسهم في ربط أبناء سورية والامة العربية المغتربين بالوطن الام، وتعزيز التواصل بينهم وبين أوطانهم.

● صدر له عدة مؤلفات منها: (جيل التحول الكبير) و (البعث والثورة المتجددة) وكتب أخرى، فضلاً عن المحاضرات واللقاءات التي يقوم بها مع الشباب والطلاب الجامعيين حول مجمل القضايا والاوضاع السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية المعاصرة، وكان له الفضل في احداث المعهد العالي للعلوم السياسية.

— متزوج وله ثمانية أولاد.

● في سلوكه الكثير من القيم السمحة والاخلاق الانسانية ويحرص على علاقاته الاجتماعية مع رفاقه ومعارفه ويشاركهم مناسباتهم الاجتماعية، له اسهامات عديدة في مدينته ومنطقته. يهوى المطالعة ويهتم بالقضايا الثقافية، وله اهتمام بالزراعة والامور العمرانية. ويمارس الرياضة بانتظام، يتمتع بذاكرة قوية وقدرة على المتابعة وجلد على الحوار والمناقشة.

● أسهم في بناء مقر القيادة القومية بدمشق ودار البعث والمعهد العالي للعلوم السياسية اضافة لاحداث مركز المعلومات القومي الذي يشرف شخصياً على عمله ونشاطاته، ويعطي توجيهاته لتطويره كي يستطيع المركز مواكبة العصر.

أنشطة ووثائق

● اعداد الرفيق: نصوح زبيدي

■ القيادة القومية

● بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لتأسيس الحزب والذكرى السادسة والثلاثين لثورة آذار المجيدة تلقت القيادة القومية للحزب عدداً من برقيات التهنئة بهاتين المناسبتين العظيمتين من منظمات وفروع الحزب ومن جماهير العمال والفلاحين ومن الفعاليات الشعبية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية ومن أحزاب وحركات سياسية عربية شقيقة وأجنبية صديقة ومن فعاليات شعبية وشخصيات عربية ودولية لها مكانتها على الساحة الدولية.

وقد عبرت هذه البرقيات عن بالغ اعتزازها وفخرها بميلاد الحزب العظيم وثورته المجيدة التي ارسى أسسها ودعائمها الرفيق المناضل حافظ الاسد الأمين العام للحزب.

● كما تلقى الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب برقيتي تهنئة بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب، من الدكتور زياد ذبيان رئيس التجمع الوطني لدعم التلاحم والصمود السوري اللبناني رئيس تجمع الادباء والمفكرين والفنانين والاساتذة الجامعيين اللبنانيين، ومن الرفيق الدكتور محمد سعيد عكام مدير عام ورئيس تحرير مجلة التكامل العربي التي تصدر في بيروت اعربا من خلالهما عن أسمى آيات الحب والعرفان والتقدير للرفيق المناضل حافظ الاسد الأمين العام للحزب وللقيادة

السورية التي جعلت من سورية حصناً تتحطم على أسواره جميع المؤامرات التي تستهدف النيل من كرامة وعزة الامة العربية — وللشعب السوري بهذه المناسبة العظيمة.

● استقبل الرفيق عبد الله الأحمر الامين العام المساعد للحزب خلال شهري آذار ونيسان لعام 1999 كل من الرفاق والسادة:

— الدكتور أوراسيو حداد رئيس اتحاد المؤسسات العربية الاميركية فيآراب أمريكا.

— الأطر التعليمية والحزبية والطلبة الدارسين في جامعة دمشق.

— السيد دريد ياغي نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان.

— مجموعة من المعلمين السويديين الذين زاروا سورية في إطار رحلة اطلاعية على المعالم الأثرية والثقافية والاقتصادية للقطر.

ودار الحديث خلال هذه اللقاءات حول عدد من المواضيع وسبل تطوير علاقات الصداقة والتعاون إضافة لمواضيع ذات اهتمام مشترك.

● ألقى الرفيق عبد الله الأحمر الامين العام المساعد للحزب بتاريخ 1999/3/1 محاضرة بعنوان المهام الاستراتيجية لتعزيز القيم النضالية والوطنية وحمل مسؤوليات الرسالة التاريخية للحزب القائد، وذلك في افتتاح الندوة الفكرية السياسية «حافظ الاسد والرؤى الاستراتيجية للبناء الوطني والنضال القومي في مضمون رسالة الترشيح لتجديد البيعة» التي أقامتها قيادة اتحاد شبيبة الثورة في مكتبة الأسد.

الذكرى السادسة والثلاثون
لثورة الثامن من آذار المجيدة

احتفلت جماهير شعبنا وحزبنا وعلى امتداد الوطن العربي بذكرى ثورة آذار المجيدة، فأقيمت الاحتفالات والمهرجانات الخطابية وعقدت الندوات وعم الفرح أرجاء القطر السوري.

وقد تزامنت ذكرى الثورة هذا العام مع تجديد البيعة للقائد الاسد لولاية دستورية خامسة ،وقد حظي باجماع شعبي منقطع النظير، إجماع

عبّر عن تأكيد شعبي على نهج الثورة والتصحيح الذي أكسب الثورة أبعاد وجودها واستمرارها.

وبهذه المناسبة العظيمة وبرعاية من الرفيق المناضل حافظ الاسد الأمين العام للحزب اقامت قيادة فرع دمشق للحزب مهرجاناً خطابياً مركزياً تمجيداً لذكرى ثورة آذار.

ومثل الرفيق المناضل حافظ الاسد في حضور المهرجان الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب الذي ألقى كلمة نقل في مستهلها تحية القائد الاسد إلى كافة أبناء شعبنا ومناضلي حزبنا على الارض العربية (نص الكلمة على الصفحة 15)

وحضر المهرجان الرفاق والسادة: نائب رئيس الجمهورية ورئيسا مجلس الشعب والوزراء والامين القطري المساعد للحزب والامناء العامون لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وأعضاء القيادتين القومية والقطرية للحزب وأعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ونائبا رئيس مجلس الوزراء وعدد من أعضاء مجلس الشعب.

وحضر المهرجان عدد من الرفاق أمناء وأعضاء قيادات فروع الحزب في القطر وحشد من الرفاق البعثيين والمواطنين.

والقى الرفيق فائز إسماعيل الأمين العام لحزب الوحدويين الاشتراكيين كلمة الجبهة الوطنية التقدمية.

والقى الرفيق شاكر اسعيد نائب رئيس اتحاد شبيبة الثورة كلمة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية.

الذكرى الثانية والخمسون لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي

احتفل رفاقنا المناضلون وجماهير شعبنا وأمتنا بذكرى تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جسد أهداف وطموحات أمتنا العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية. إلى واقع تعيشه الجماهير وكان لقدرته على مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه أمتنا العربية على مختلف

الصعد. الدور الاهم في فرض إرادة الجماهير العربية على مسرح الاحداث العربية. والدولية وبهذه المناسبة القومية العزيزة على قلوب مناضلي حزبنا وأبناء شعبنا العربي عمت الافراح بمختلف مظاهرها واشكالها أرجاء الوطن العربي. فعقدت الندوات والمحاضرات وأقيمت الاحتفالات بهذه المناسبة العظيمة.

وتخليداً لأرواح شهدائنا الابرار وبمناسبة ذكرى تأسيس الحزب زار الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب ممثلاً الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب مثوى الشهداء في نجها. رافقه خلالها عدد من الرفاق أعضاء القيادتين القومية والقطرية والجبهة الوطنية التقدمية واللجنة المركزية للحزب وعدد من السادة الوزراء ونواب مجلس الشعب، حيث وضع اكليلا من الزهور باسم الرفيق المناضل حافظ الاسد على النصب التذكاري وقرأ وصحبه الفاتحة على أرواحهم الطاهرة.

وبرعاية الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب أقامت قيادة فرع دمشق للحزب مهرجاناً خطابياً مركزياً بمناسبة ذكرى التاسيس على مدرج جامعة دمشق.

ومثل الرفيق المناضل حافظ الاسد في حضور المهرجان الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب الذي ألقى كلمة نقل في مستهلها تحيات وتهاني القائد الاسد إلى جماهير الامة (نص الكلمة على الصفحة 23)

وحضر المهرجان كل من الرفاق والسادة: نائبا رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والأمين القطري المساعد للحزب والأمناء العامون لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وأعضاء القيادتين القومية والقطرية وأعضاء القيادة المركزية للجبهة وأمناء وأعضاء قيادات فروع الحزب وحشد من الرفاق المواطنين.

والقى الرفيق رئيس الاتحاد العام للجمعيات الحرفية كلمة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية.

كما ألقى السيد أحمد الاسعد الامين العام للحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي كلمة الجبهة الوطنية التقدمية.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر السوري

الذكرى الثالثة والخمسون لعيد الجلاء

بمشاعر الأمل والتفاؤل والارادة القومية والتصميم على استكمال تحرير كامل تراب الوطن الغالي، عاشت جماهير شعبنا في سورية أفراح ذكرى الجلاء الغالي على قلوب أبناء شعبنا ومناضليه، فبالتضحية والفداء استطاع مناضلو قطرنا في السابع عشر من نيسان عام 1946 دحر المحتل الغاصب عن أرض الوطن، على الرغم من عدم توازن القوى بين شعبنا ومستعمره، فكان الجلاء تتويجاً لمرحلة نضال مريرة وطويلة خاضها مناضلو قطرنا ومن ورائهم جماهير شعبنا وأمتنا العربية.

وبهذه المناسبة الغالية على قلوب أبناء شعبنا وبرعاية من الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب أقامت قيادة فرع دمشق للحزب مهرجانا خطابياً مركزياً على مدرج جامعة دمشق.

ومثل الرفيق المناضل حافظ الاسد في حضور المهرجان الرفيق الدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد للحزب الذي ألقى كلمة نقل في مستهلها تحيات القائد الاسد ومحبته الى كل المجاهدين والمناضلين (نص الكلمة على الصفحة 31)

وحضر المهرجان الرفاق والسادة: الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب والرفيق نائب رئيس الجمهورية والامناء العامون لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وعدد من أعضاء مجلس الشعب وأمناء قيادات فروع الحزب بدمشق وحشد من المواطنين وألقيت في المهرجان كلمة الجبهة الوطنية التقدمية ألقاها أمين عام حركة الاشتراكيين العرب، وكلمة المنظمات الشعبية ألقتها رئيسة الاتحاد العام النسائي، وكلمة المجاهدين ألقاها نائب رئيس رابطة المجاهدين.

— من جانب آخر فقد تلقى السيد الرئيس وقيادة الحزب العديد من

برقيات التهنئة بهذه المناسبة التاريخية العظيمة.

● أصدرت المنظمات الشعبية والنقابات المهنية بمناسبتي ذكرى ثورة الثامن من آذار المجيدة وذكرى تاسيس حزب البعث العربي الاشتراكي العظيم بيانين بهاتين المناسبتين جددت خلالهما عهد الولاء المطلق لحزب البعث العربي الاشتراكي وأمينه العام الرفيق المناضل حافظ الاسد. على متابعة مسيرة العمل والعطاء والتضحية والفداء في ظل قيادته التاريخية الفذة لتحقيق أهداف الجماهير العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

القطر اليمني

أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن بياناً بمناسبة ذكرى ثورة آذار المجيدة أكدت من خلاله على موقفها الداعم والمساند لحركة المقاومة العربية ضد الاحتلال الصهيوني في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وحيث صمود القطر السوري في وجه الغطرسة الصهيونية والمخاطر المختلفة التي تواجه حاضر أمتنا ومستقبلها في ظل مسيرة ثورته الظافرة بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب.

القطر الاردني

عقد الحزب في القطر الاردني مؤتمره القطري الاول بتاريخ 1999/3/19 حيث قام بمراجعة شاملة للمرحلة التي بدأت منذ حصول الحزب على قانونية العمل العلني في نيسان عام 1993 وماتم بذله من جهد لبناء الحزب وتطوير مسيرته وماتم تحقيقه من انجازات على هذا الصعيد والعمل على تطويرها. وقد وضع الحزب من خلال هذا المؤتمر برنامجاً سياسياً وتنظيمياً وخطة عمل للمرحلة المقبلة تقوم القيادة المركزية الجديدة بتنفيذها من أجل تطوير مسيرة الحزب ودفعها إلى الامام.

كما تم في المؤتمر مناقشة عدد من التقارير المقدمة وهي (التقرير الاقتصادي — والسياسي والتنظيمي والمالي).

وفي ختام أعمال المؤتمر أصدر المؤتمرون بياناً أشادوا من خلاله

بالموقف المبدئي للرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب الرافض للتنازل عن الارض والحقوق والاستسلام لشروط التسوية الصهيونية وبتلاحم المسارين السوري واللبناني.

(تقرير المؤتمر الاقتصادي في هذا العدد والسياسي في الاعداد القادمة).

القطر العراقي

صدر عن قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي العدد /99/ من صحيفة صوت الجماهير.

وقد تحدثت افتتاحية العدد تحت عنوان «دمه في بيت كل عراقي!» عن اغتيال المرجع الديني محمد صادق الصدر ونجليه متهمة النظام العراقي باغتياله وداعية الشعب العراقي الى عدم الانشغال بالبحث عن قاتل آخر غير النظام العراقي.

كما تحدثت الصحيفة وعلى صفحتها الاولى عن المهرجان الخطابي الذي اقامته الجماهير العراقية المتواجدة في سورية بمناسبة تجديد البيعة للقائد الاسد وتم خلاله تدشين الصرح الفني «دوار البيعة» في منطقة السيدة زينب بحضور عدد من الرفاق أعضاء القيادة القومية والقطرية العراقية.

أما التحليل الاخباري فقد تطرق إلى موضوع حملة الاعدامات التي قام بها النظام العراقي في صفوف الجيش و التي طالت كبار الضباط.

أما الصفحة الثالثة فقد تحدثت عن ذكرى ثورة آذار في سورية وشباط في العراق.

كما تناولت الصحيفة وعلى صفحتها الرابعة والخامسة وضمن تقريرها الاقتصادي موضوعاً بعنوان «عقوبات قاتلة، والشعب العراقي في الاسر».

وفي باب قضايا عربية تطرقت الصحيفة الى تحرير بلدة أرنون اللبنانية وإلى ذكرى الوحدة بين سورية ومصر كما تضمن العدد طائفة من الاخبار المتفرقة عن جرائم صدام بحق الشعب العراقي.

القطر الفلسطيني

أصدرت منظمة الحزب في فلسطين المحتلة بياناً بمناسبة ذكرى ثورة

آذار المجيدة وآخر بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب أشادت من خلالهما بالانجازات العظيمة التي تحققت في سورية عبر سنوات الثورة وثمن البيانان الموقف الكبير والمسؤولية التاريخية التي تحملها السيد الرئيس حافظ الاسد منذ قيام ثورة الثامن آذار الى يومنا هذا في حسم كل الصراعات والازمات مشيراً الى قيادته الفذة لمعارك البناء الاقتصادي وترسيخ المفهوم الثوري لمعركة الحرية والكرامة.

القطر اللبناني

أكدت القيادة القطرية للحزب في بيروت في بيانها الذي أصدرته بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب أن ولادة الحزب في السابع من نيسان عام 1947 شكلت منعطفاً هاماً في مسيرة النضال العربي الطويل.

وأضاف البيان بأنه قيض لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ البدء امتلاك نظرية القومية الاشتراكية التي أتاحت له تحديد المقاصد والاهداف بوضوح فانطلق عبر كل تجاربه النضالية الى التعبير عن حلم الجماهير العربية في تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية وان الايمان ببقاء مبادىء الحزب مرشداً لحركة الجماهير العربية في كل نضالاتها هو مايبعث الامل في النفوس لتخطي كل الصعاب ومجابهة كل التحديات واسترجاع الارض العربية التي مازالت تحت وطأة الاحتلال الصهيوني في الجنوب والبقاع الغربي والجولان الصامد في سورية مهد النضال على مر التاريخ.

منظمات الحزب خارج الوطن العربي

منظمة رومانيا

أقامت منظمة الحزب في رومانيا وبالتنسيق مع السفارة السورية ورابطة المغتربين العرب مهرجاناً خطابياً بمناسبة تجديد البيعة للرفيق المناضل حافظ الاسد لولاية دستورية جديدة وذكرى ثورة الثامن من آذار.

وحضر المهرجان كل من الرفاق اعضاء قيادة المنظمة والسفارة السورية

وحشد كبير من الجالية السورية المقيمة في رومانيا.

وقد ألقيت في الحفل عدد من الكلمات التي عبرت عن أهمية هاتين المناسبتين.

منظمة النمسا وسلوفاكيا

أصدرت منظمة النمسا وسلوفاكيا بياناً بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لثورة الثامن من آذار . تحدثت من خلاله عن دور الحزب في قيادة الدولة والمجتمع ودوره في تعزيز بناء المؤسسات الرسمية والشعبية وتفعيلها بالشكل الذي جعل من سورية قوة اقليمية يحسب لها ألف حساب كما تطرق البيان. الى دور ثورة الثامن من آذار بشكل عام والحركة التصحيحية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد بشكل خاص في العمل لتضامن العرب ووحدة الصف العربي في مواجهة التحديات. ولاسيما تحدي السلام أمام الغطرسة والتعنت الاسرائيلي.

منظمة قبرص

كما أصدرت منظمة قبرص وبمناسبة ذكرى ثورة آذار بياناً تحدثت من خلاله عن منطلقات الثورة وأهدافها. مؤكدة أن الحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل حافظ الاسد هي ولادة متجددة لثورة الثامن من آذار وبداية لمرحلة نوعية جديدة للبناء الشامل لكل جوانب الحياة في سورية.

وفي ختام البيان أكدت المنظمة على العمل لتعميق الصلة بالوطن الام سورية والذود عنها والتضحية في سبيلها بالغالي والرخيص لرفع اسم سورية عاليا كما هو دائماً.

منظمة يوغسلافيا

بمناسبة تجديد البيعة للرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب لولاية دستورية خامسة أصدرت منظمة الحزب في يوغسلافية بياناً بهذه المناسبة أكدت من خلاله أن ترشيح الرفيق المناضل حافظ الاسد لولاية دستورية جديدة يمثل استجابة للاجماع الشعبي الشامل حول

قائد مسيرة الحزب والشعب الذي حقق لشعبنا منجزات ضخمة وكبيرة في مختلف المجالات وبقيادته التاريخية ارتبطت كل المنجزات والتحولات داخل سورية العربية.

كما أصدرت المنظمة عدداً خاصاً من نشرة شباب البعث أفردته للحديث عن القائد الاسد مستعرضة جوانب من شخصيته ومراحل نضاله ضمن صفوف الحزب والجماهير.

منظمة اليونان

أقامت منظمة الحزب في اليونان وبالتعاون مع السفارة السورية هناك مهرجاناً خطابياً على مدرج المدينة الجامعية في العاصمة اليونانية احتفاء بعيد ثورة آذار المجيدة. حضره حشد كبير من أبناء الجالية السورية وألقيت فيه كلمات الحزب والسفارة واتحاد الطلبة في اليونان. التي أكدت على أهمية هذه المناسبة وجدد المشاركون عهد الولاء للقائد الامين حافظ الاسد.

مفكرة الاحداث

● نستعرض فيمايلي أبرز وأهم الاحداث التي جرت محلياً وعربياً ودولياً خلال شهري آذار ونيسان لعام 1999:

على الصعيد المحلي

● استقبل الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب في دمشق خلال يومي 21-1999/4/22 الملك عبد الله بن الحسين ملك الاردن وعقد معه عدة اجتماعات جرى خلالها استعراض عام للاوضاع العربية، والاقليمية والدولية في ضوء المستجدات والتطورات الاخيرة وتأثيراتها على القضايا العربية الوطنية والقومية.

كما جرى بحث العلاقات الثنائية بين القطرين والمسائل الأساسية منها واتفق على معالجتها في مختلف المستويات بروح الاخوة والتعاون.

● على طريق تعميق الديمقراطية الشعبية وترسيخ أسسها وتوسيع قاعدة المسؤولية والمشاركة الشعبية في صنع القرار تم في سورية خلال يومي 1999/4/22/21 انتخاب مجالس الادارة المحلية.

ولاول مرة تم تطبيق قانون الادارة المحلية على القرى التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، بهدف تشكيل مجالسها المحلية المنتخبة.

وتنافس في هذه الانتخابات /29773/ مرشحاً على /7759/ مقعداً وقد تقدمت قيادة الحزب بقائمة باسماء الرفاق المرشحين ضمن قائمة الجبهة الوطنية التقدمية في كافة الدوائر الانتخابية في القطر والبالغ عددها /600/دائرة. وقد جرت الانتخابات في جو هادىء تسوده الديمقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة في جميع انحاء القطر.

على الصعيد العربي

● عقد وزراء الخارجية العرب خلال يومي 17-1999/3/18 دورتهم العادية /111/ بمشاركة /15/ وزيراً وشبه مندوبين دائمين وأمين عام وزارة الخارجية اللبنانية والأمين العام لجامعة الدول العربية وناقشوا /37/ بنداً تتعلق بمختلف قضايا العمل العربي المشترك ولاسيما عملية السلام والقضية الفلسطينية والتسلح الاسرائيلي — العراق — لوكربي— جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى —الأمن القومي العربي وتفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى...

●قامت ليبيا بتسليم المتهمين الليبيين بحادث تفجير الطائرة الامريكية فوق لوكربي إلى لاهاي تمهيداً لمحاكمتهما امام محكمة اسكتلندية على أرض محايدة، وذلك بعد نجاح الوساطة السعودية والجنوب افريقية. وبناء عليه علق مجلس الامن الدولي بتاريخ 1999/4/5 العقوبات المفروضة على ليبيا والتي استمرت سبع سنوات شملت حظراً على رحلاتها الجوية والاسلحة وانتاج النفط وعلى تجميد الأرصدة المالية الليبية في الخارج.

● في سابقة لامثيل لها في دول الخليج العربي منحت المرأة ولأول مرة حقها السياسي في الترشيح والانتخابات وذلك في انتخابات البلدية التي جرت في قطر بتاريخ 1999/3/8 ، حيث ترشحت ست نساء من أصل /227/

مرشحاً موزعين على /29/ دائرة انتخابية. وبلغت نسبة الاقتراع حوالي 79,7%.

●عقد في مدينة شتوتغارت الألمانية خلال يومي(15 - 16 / 4 / 1999) المؤتمر الثالث للحوار من أجل الشراكة الأوربية — المتوسطية، بمشاركة / 15 / دولة أوربية و / 12 / دولة من دول حوض البحر المتوسط.

والقى رئيس الوفد السوري كلمة المجموعة العربية في المؤتمر، كما حضر المؤتمر كل من ليبيا وموريتانيا لأول مرة كضيفين.

وناقش المشاركون خلال مؤتمرهم محاور الشراكة بفروعها الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأصدروا بياناً في ختام أعمالهم أكدوا من خلاله على تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط. ودعوا إلى إقامة منطقة تجارة حرة، ووضع ميثاق أوربي — متوسطي للسلام والاستقرار على المدى البعيد وتعزيز الحوار السياسي في الشراكة السياسية وفي المجال الأمني.

إن إلقاء نظرة متأنية إلى ما أنجزته هذا الشراكة منذ تأسيسها في مؤتمر برشلونة عام 1995 يبين أنها مازالت هزيلة وبحاجة إلى تعاون الشركاء لصياغة مفاهيم وأسس عمل يتفق عليها الجميع لمعالجة قضايا مستقبل المنطقة وحل المشكلات القائمة ولا سيما قضايا الأمن والاستقرار والتكافؤ بين الأعضاء و إزالة الفوارق ولا سيما في المجال الاقتصادي والعلمي فهذه الشراكة نجاحها مرتهن بتوفر إرادة سياسية تعمل على إزالة العقبات السياسية المصيرية للمنطقة وعلى رأس هذه العقبات عملية السلام المتعثرة في منطقة الشرق الأوسط والسياسة العدوانية لإسرائيل. إضافة لسيطرة دول الشمال الغني على اقتصاديات دول جنوب وشرق البحر المتوسط الفقير.

على الصعيد الدولي:

● جرى في ايران انتخابات مجالس الشورى المحلية بتاريخ 1999/2/26 وهي الاولى من نوعها منذ انتصار الثورة الاسلامية في ايران. وتعتبر المرحلة الاخيرة من العملية الديمقراطية التي بدأتها ايران بانتخاب

مجلس الشورى فمجلس الخبراء.

وقد شارك في هذه الانتخابات حوالي /25/ مليون ناخب أي 65% من مجمل الناخبين لاختيار /200/ الف عضو في المجالس البلدية والقروية.

وقد فاز التيار الاصلاحي الاقرب لتوجه الرئيس محمد خاتمي والذي يضم في غالبيته النساء والشباب.

● على إثر فشل مفاوضات رامبوييه ورفض الرئيس اليوغسلافي التوقيع على اتفاق لحل مشكلة كوسوفو قامت قوات حلف شمال الاطلسي ومنذ تاريخ 1999/3/24 بشن غارات جوية استهدفت مراكز الدفاع الجوي والقوات الصربية المنتشرة على الاراضي اليوغسلافية وتدمير البنية التحتية ليوغسلافية. وذلك في محاولة لإجبار الرئيس اليوغسلافي للتوصل إلى اتفاق حول كوسوفو — وقد أدى هذا العمل العسكري الى قيام القوات اليوغسلافية بتطهير عرقي لاقليم كوسوفو والعمل على إفراغه من سكانه.

● أعلن في 1999/3/12 عن انضمام عدد من دول أوربا الشرقية إلى حلف الناتو وهي بولندا — المجر — تشيكيا في خطوة وصفت بمحاولة الحلف التوسع شرقاً باتجاه روسيا الذي أثار لديها ردود فعل غاضبة. وحذرت من مخاطر هذا التوسع.

● في الأولى من نوعها منذ تاسيس الاتحاد الاوربي عام 1958 قدمت المفوضية الاوربية بتاريخ 1999/3/16 استقالتها الجماعية قبل انتهاء ولايتها بتسعة أشهر وذلك إثر اتهام عدد من أعضائها بالتقصير والاهمال وفقدان السيطرة على عمل المفوضية إضافة لتفشي مظاهر الفساد والبيروقراطية في الجهاز الاداري للمفوضية والغش والمحسوبية والعبث بالاموال العامة وجاءت هذه الاتهامات في تقرير نشرته لجنة القضاة المستقلين المعد بناء على طلب البرلمان الاوربي.

● توصلت الفصائل الافغانية المتنازعة وبرعاية الأمم المتحدة إلى اتفاق مبدئي في اجتماعها الذي عقد في 1999/3/14 في مدينة عشق آباد عاصمة تركمانستان مما يمهد الطريق لاتفاق نهائي ويفتح الطريق أمام فرص السلام.